ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

قضايا الأمن في عالم ما بعد كورونا

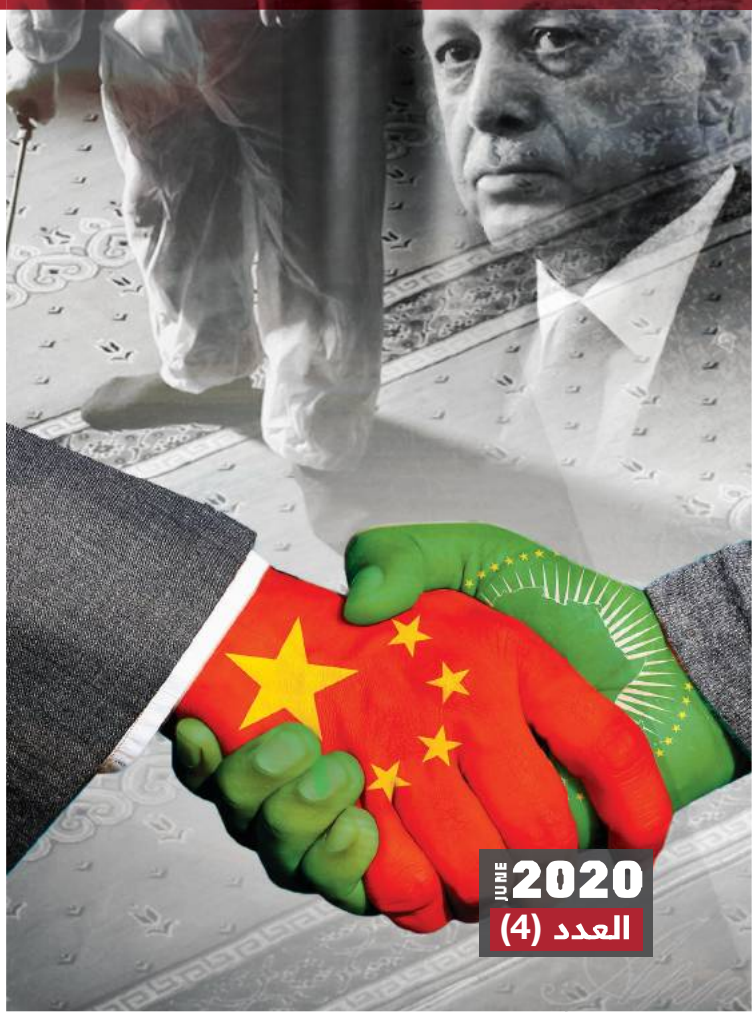

- كورونا وأمن الدول من الصحة إلى سلاسل التوريد
- كورونا والإرهاب.. عودة داعش وتوظيف الإخوان
- أدوات صندوق النقد تجاه الأزمات: مصر نموذجًا
- استجابة المجتمعات للأوبئة.. دروس وخبرات تاريخية
- غاز شرق المتوسط .. نزاعات قائمة وفرص محتملة

/ecsstudies

JUNE 2020
العدد (4)

تقديرات مصرية

قضايا الأمن في عالم ما بعد كورونا

www.ecsstudies.com

www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة

المدير العام

د. عبد المنعم سعيد

المستشار الأكاديمي

تحرير

د. خالد حنفي

المستشارون والخبراء

(بترتيب الإصدار)

د.محمد كمال
د.توفيق أكليمندوس
د.محمد فايز فرحات
د.دلال محمود
د.أحمد أمل
د.جمال عبد الجواد
د.نهى بكر
د.رغدة البهي

مشاركون من الخارج

أحمد كامل البحيري - علي بكر - سعيد شعيب
د. إيمان زهران - د. هدى رؤوف

فريق بحثي

د. محمد شادي - نوران عوضين - نرمين سعيد
هالة فودة - محمود سلامة - بلال منظور

إخراج فني

أحمد حسني

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

المحتويات

الافتتاحية:	تحديات العودة للحياة الطبيعية	7
قضايا دولية	كورونا وأمن الدول من الصحة إلى سلاسل التوريد	10
	مسارات محتملة لتأزم العلاقات الأمريكية-الصينية	16
قضايا الأمن والدفاع	كورونا والإرهاب.. عودة «داعش» وتوظيف «الإخوان» (ملف)	22
	تصاعد هجمات «داعش».. المؤشرات والأسباب	22
	الإخوان وكورونا.. توظيفات دينية وارتباطات تركية	30
قضايا السياسات العامة	أدوات صندوق النقد تجاه الأزمات: مصر نموذجًا	40
	غلق الحضانات يثير أزمة للمرأة العاملة بعد كورونا	46
	مقترحات لإدارة العام الدراسي القادم في ظل كورونا	50
قضايا نوعية	أولويات الجهات الدولية المانحة تجاه اختلالات كورونا	56
	ملامح تجربة كوريا الجنوبية في مكافحة وباء كورونا	60
	استجابة المجتمعات للأوبئة.. دروس وخبرات تاريخية	64
كيف يفكر العالم؟	تطبيقات التتبع بين مكافحة كورونا ومأزق الخصوصية	70
	غاز شرق المتوسط.. نزاعات قائمة وفرص محتملة	74
	مقاربة الأمن الجماعي لمواجهة اضطرابات الشرق الأوسط	78
بيانات وإحصائيات	كورونا والتحول الرقمي للدول .. مسار إجباري	84

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (١) - العدد (٤) - ١٥ يونيو ٢٠٢٠

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

إفتتاحية

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (١) - العدد (٤) - ١٥ يونيو ٢٠٢٠
www.ecsstudies.com

تحديات العودة للحياة الطبيعية

على مدى خمسة أشهر منذ بداية عام ٢٠٢٠، ظلت أزمة وباء كورونا حاكمة للسلوكيات العامة في الدول والعلاقات الدولية. إذ إن كل ما لا يؤثر مباشرة مع مواجهة الفيروس التاجي كان إما مؤجلًا أو لا يَلقى الاهتمام الكافي. ولم يكن ذلك يعني أن العالم كان ساكنًا، والدول كانت خامدة، اللهم إلا فيما يؤثر في وقف تزايد العدوي، أو تدهور أحوال المرضي، أو البحث عن لقاح ودواء يوقف ارتفاع أعداد الوفيات.

كانت «**الجغرافيا السياسية**» محركًا تاريخيًا لعلاقات الدول، ربما أضاف عليها الوباء أبعادًا إضافية، ولكن جوهرها ظل كما كان. وكانت «**الظروف الاقتصادية**» ضاغطة على كل دول العالم، بكل ما ترتب على البلاء من تكاليف، تلاها مزيد من العجز في الموازنات العامة، وتزايد معدلات البطالة إلى آخر القائمة.

وإذا كانت أمم العالم قد توجهت بكل ما لديها من قدرات نحو الخطر الجديد، فإن الخطر القديم للإرهاب لم ينصرف، وإنما كان له هو الآخر تدابيره، لكي يستغل الأزمة لاستعادة الكثير من الأراضي التي فقدها قبل (كوفيد-١٩). كان للدول والمجتمعات محركاتها الذاتية المنطلقة من ظروفها الخاصة، ومن ثم، فإنه لم تكن هناك صدفة أن معظم دول العالم استقرت على أمور: أن أزمة الفيروس مستمرة لبعض الوقت، وأنه بات ضروريًا التعايش معه لفترة قادمة، وأن جزءًا هامًا من هذا التعايش سوف يكون الاستعداد لعودة الحياة الطبيعية بكل ما يترتب على ذلك من نتائج.

بالنسبة لمصر، فإن ذلك يعني محاربة الفيروس، كما محاربة الإرهاب، بينما تستمر الدولة في البناء والنمو باليد الأخرى. ويأخذ العدد الرابع من «تقديرات مصرية» هذه التحديات في تناولاته المختلفة، ومن ثم يتابع «تأزم العلاقات الأمريكية-الصينية» من مسارات محتملة، باعتبار ذلك من أهم علامات التحولات الجارية في النظام الدولي. وبينما يعطي اهتمامًا لـ«استجابة المجتمعات للأوبئة»، ودروسها، وخبراتها، كما حال تجربة كوريا الجنوبية؛ فإنه يخصص ملفًا خاصًا «لعودة داعش» وتوظيف الإخوان لأزمة كورونا. كذلك يعود إلى ما تُرك من «غاز شرق المتوسط»، حيث تقدم الجغرافيا السياسية مقاربات من «نزاعات قائمة وفرص محتملة، و«مقاربة الأمن الجماعي لمواجهة اضطرابات الشرق الأوسط».

وكما هي العادة، فإن قسم السياسات العامة يُلقي ضوءًا على مصر من خلال القضايا العملية الخاصة باستخدام أدوات صندوق النقد الدولي، وأزمة المرأة المصرية نتيجة إغلاق الحضانات، ويقدم «مقترحات لإدارة العام الدراسي القادم في ظل الكورونا». العودة للحياة الطبيعية مرحلة انتقالية يحدها من ناحية استمرار الفيروس، ومن ناحية أخرى السعي نحو مستقبل أفضل مما كان عليه قبل انتشار الوباء.

قضايا دولية

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (١) - العدد (٤) - ١٥ يونيو ٢٠٢٠

www.ecsstudies.com

- كورونا وأمن الدول من الصحة إلى سلاسل التوريد
- مسارات محتملة لتأزم العلاقات الأمريكية-الصينية

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

1 كورونا وأمن الدول من الصحة إلى سلاسل التوريد

أثّرت جائحة كورونا على العديد من قضايا الأمن القومي، إذ أضافت تهديدات جديدة بالإضافة للتهديدات التقليدية، وهو ما دفع العديد من الدول لإعادة ترتيب أولوياتها الأمنية. في هذا الإطار، يمكن رصد أهم القضايا الأمنية التي ارتبطت بجائحة كورونا في العالم، فضلًا عن متطلبات الأمن القومي في مرحلة ما بعد كورونا.

الأمن الصحي

■ أعطى التخطيط للأمن القومي للدول دائمًا أولوية لأمن الحدود والهجمات العسكرية، ثم جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتبرز التهديدات الإرهابية. لكن انتشار فيروس كورونا المستجد وسّع نطاق التهديدات لتشمل تلك النابعة من عدو غير مرئي ولا يوجّه سلاحًا، وهو تهديد الأوبئة، أو ما يُسمى قضايا الأمن الناعمة. وبالرغم من أن التهديدات البيولوجية كانت جزءًا من استراتيجيات الأمن القومي، حيث ارتبطت بإجراءات الدفاع عند قيام العدو بهجمات بيولوجية؛ فإنّ المفهوم الجديد لهذه التهديدات سيمتد ليشمل انتقالها عبر بشر عاديين، ومن دول صديقة عبر حركة السفر أو السياحة أو حتى الطلاب الأجانب.

■ قد تتبنى الدول لحماية أمنها القومي بَعد كورونا إجراءات تُقيّد حركة انتقال البشر بين الدول، كما تم بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لكن هذه المرة سيتم التركيز على الاعتبارات الصحية، فضلًا عن استحداث تصنيفات للدولة، من حيث درجة أمانها الصحي لاستقبال السائحين أو منح تأشيرات الزيارة لمواطنيها، كما أبرزت أزمة كورونا أهمية البنية الصحية للبلدان، وضرورة توافر احتياطات استراتيجية من الأدوية والمعدات الطبية. وإذا كانت أزمات دولية سابقة قد دفعت بعض الدول في اتجاه بناء احتياطي استراتيجي من البترول؛ فإن هذه الأزمة ستدفعها إلى بناء احتياطي طبي.

الأمن الغذائي

■ بالرغم من أن العالم لا يُعاني عجزًا في إنتاج الغذاء، حيث هناك فائض من السلع الزراعية يتم تصديره لمن يحتاجه؛ إلا أن أزمة كورونا أثّرت على صادرات الغذاء نتيجة عاملين؛ الأول: توقف حركة النقل بشكل كبير بسبب الإغلاق، وإجراءات السلامة الصحية، أما العامل الآخر: فهو قيام عدد من دول العالم المصدِّرة للغذاء بوضع قيود على صادراتها من المنتجات الزراعية، من أجل ضمان أن تكون هناك إمدادات كافية لمواطنيها في الداخل، خاصة أن لا أحد يعرف المدى الزمني الذي سوف تنتهي فيه هذه الأزمة.

■ وفقًا لتقرير نُشر مؤخرًا في صحيفة «وول ستريت» الأمريكية، فإن الهند -على سبيل المثال- هي أحد أكبر مصدّري الأرز في العالم، وتذهب صادراتها للعديد من الدول في إفريقيا وآسيا، وقد استطاعت شحن ما بين ١٥٪ إلى ٢٠٪ فقط من حجم صادراتها من الأرز، ويرجع السبب في ذلك – بحسب المسئولين– إلى مشاكل لوجيستية، ففي الماضي كانت هناك سفينة متاحة كل يومين أو ثلاثة، أما الآن فهناك سفينة واحدة كل أسبوعين.

■ قامت الدول التي تبيع الأرز في الأسواق العالمية بفرض قيود على الصادرات، حيث أوقفت فيتنام -ثالث أكبر مصدِّر للأرز في العالم- جميع السفن في مارس الماضي، كما فرضت ميانمار وكمبوديا قيودًا مشابهة، وأوقفت روسيا -وهي أكبر مصدّر للقمح في العالم- صادراتها من القمح حتى يوليو المقبل. كما وضعت أوكرانيا وكازاخستان ورومانيا قيودًا على مبيعاتها، وأدّى ذلك إلى ارتفاع أسعار بعض أنواع الأرز بنسبة ١٤٪، وأنواع القمح بنسبة ٧٪، على الرغم من توافر المحصولين.

■ لم يكن الأمر مقصورًا على القمح والأرز فقط، بل تم وضع قيود على تصدير العديد من السلع الأخرى، حيث حذر برنامج الغذاء العالمي من أن ما يقرب من ثلاثين دولة قد تواجه المجاعات بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، وأن العديد من بلدان العالم، غنية وفقيرة، تواجه تحديات كبيرة في حصول سكانها على ما يكفي من الطعام في الأشهر والسنوات المقبلة.

■ برغم أن البعض يرى أن أزمة الإمدادات الغذائية هي أمر مؤقت سينتهي مع عودة فتح الحدود وحركة النقل؛ إلا أن القضية الأكبر هي أن جائحة كورونا قضت على فكرة أن الأسواق الدولية قادرة دائمًا على حل المشاكل، وأن القواعد المرتبطة بحرية التجارة سوف تتيح للدولة المستهلكة الحصول على احتياجاتها من هذه الأسواق، حيث لم يتيسر ذلك، كما أعطت الدول المصدّرة الأولوية لاحتياجات مواطنيها. ومثل هذا التطور سوف يجعل قضية الأمن الغذائي وتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي في الغذاء ضمن أولويات الأمن القومي للعديد من دول العالم.

أمن سلاسل التوريد

■ ألقت أزمة كورونا الضوء على ما يعرف بأمن سلاسل التوريد، أي اعتماد دول في إنتاجها لسلع معينة على مكونات تأتيها من دول أخرى، أو على سلع كاملة تستوردها من الخارج. حيث أدى توقف حركة الإنتاج والنقل إلى عدم وصول هذه السلع والمكونات، ومن ثم فإن بعض الدول في عالم ما بعد كورونا سوف تركز على توطين سلاسل التوريد، أي إحلال الواردات بمنتج محلي، أو نقل سلاسل التوريد إلى دول أكثر قربًا منها من الناحية الجغرافية، وأكثر توافقًا معها في التوجهات السياسية.

■ أصبحت قضية سلاسل التوريد مثار جدل في الغرب، وخاصة في أوروبا والولايات المتحدة. على سبيل المثال، كشفت أزمة كورونا عن اعتماد أوروبا الكبير على المعدات الطبية الحيوية، وكذلك بعض المكونات الصيدلانية التي تُصدرها الصين للدول الأوروبية. وأثار ذلك الأمر جدلًا كبيرًا داخل المؤسسات الرسمية والفكرية بهذه الدول حول كيفية التعامل مع قضية سلاسل الإمداد، وتأثير ذلك على أمن الدول الأوروبية.

■ على خلفية قضية أمن سلاسل التوريد، عقدت لجنة الشئون الأوروبية بمجلس الأمة الفرنسي جلسة استماع مؤخرًا، تحدث فيها «باسكال لامي» (المدير الحالي لمركز جاك دولور الفكري، والمدير العام السابق لمنظمة التجارة العالمية،

والمفوض الأوروبي للتجارة السابق). وقد أشار «لامي» إلى أن أزمة سلاسل التوريد تواجه أوروبا على أرض الواقع، حيث تتمثل في النقص الحاد أو اختفاء مواد استراتيجية أو بالغة الأهمية، إما لأنها لم تُنْتَج أصلًا (لتوقف عجلة الإنتاج)، سواء في الخارج أو في الداخل، أو لأن سلاسل الإمداد تعطلت ونفدت الاحتياطات والمخزون. مضيفًا أن حدة هذه الأزمة اختلفت اختلافًا كبيرًا من دولة إلى أخرى. وأرجع «لامي» هذا التفاوت إلى مقاربات مختلفة لموضوع الاحتياطات والمخزون.

- أشار أحد مراكز الفكر في إيطاليا إلى أن الصين قامت بتسييس سلاسل التوريد، حيث استهدفت دولًا أوروبية دون أخرى، على حسب موقف كل منها من قضايا مختلفة، مثل: تايوان، وبحر الصين، وشركة هواوي.. إلخ، كما أن الصناعات الصينية لم تكن على مستوى التحدي. ولم تستبعد مراكز فكر بريطانية احتمال انهيار مفاجئ لخدمة أو لمرفق تكون له تداعيات قاصمة.

- لفت مفوّض التجارة في الاتحاد الأوروبي «فيل هوجان» إلى أن هناك حاجة لمناقشة «ما يعنيه أن يكون لديك استقلال ذاتي استراتيجي، بما في ذلك بناء سلاسل توريد مرنة، قائمة على التنويع، مع الاعتراف بحقيقة مفادها أننا لن نتمكن من تصنيع كل شيء محليًّا». وفي السياق نفسه، حذر مفوض السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي «ثيري بريتون» من أن أزمة الفيروس التاجي زادت من حاجة أوروبا لتعزيز مرونة الإمدادات الصناعية الهامة التي تبدأ من المكونات الصيدلانية إلى المواد الخام المستخدمة في البطاريات المتقدمة. وقال «بريتون» إن استراتيجية الأدوية المقرر نشرها في وقت لاحق من هذا العام ستسعى إلى معالجة «ضعف واستدامة وأمن الإمدادات».

- تناول النقاش الأوروبي الإصلاحات الضرورية لمعالجة أوجه الخلل في سلاسل التوريد، حيث اتضح أن كلّ الخيارات الممكنة لها مميزات وعيوب، كما أن هناك خطورة في الاعتماد على طرف واحد، لا سيما إن كانت شبكة الإمدادات طويلة، أو إن مال الطرف المنتِج إلى استعمال الإمداد كسلاح سياسي، بخلاف أن طول الإمدادات يعني تعدد الموانئ والدول التي تعبرها السلع، واحتياطات الصحة، وهو ما قد يؤدي إلى إطالة المدد وتكثيف التفتيش وارتفاع التكلفة وارتفاع ثمن المخاطرة والتأمينات.

■ ناقش البعض الخيار الخاص بتنويع شبكات وسلاسل الإمداد، أي أن تكون المصانع التي تصنع منتجًا ما موجودة في دول مختلفة، وهو خيار ردده بعض الوزراء الأوروبيين، لكن هذا الحل يتطلب موارد مالية لإنشاء المصانع الجديدة، ووقتًا ليبدأ الإنتاج، أي إن هذا الخيار لن يلغي الخطر على المدى القصير، وقد لا يحله على المدى المتوسط، وفي مجال الصحة لم يعد أحد يملك ترف الوقت.

في المقابل، طرح البعض حلًا آخر يتمثل في ترحيل الاستثمارات والصناعات الموجودة في الصين وإعادة توطينها في أوروبا، وهو الحل الذي يُنادي به بعض الشعبويين، ولكن هذا الحل سيرفع غالبًا من تكلفة الإنتاج نظرًا لتكلفة العمالة الغربية، كما أشار البعض إلى أن التركّز في قُطر واحد -لا سيما إن كان ديمقراطيًا يسمح بالاحتجاجات- قد يُعرّض الشبكة للشلل التام إن طرأت أزمة ما. وأخيرًا، اقترح البعض أن تُصبح دول شمال إفريقيا أحد البدائل المتاحة في إطار سياسة تنويع مصادر الإمداد بسبب المزايا النسبية التي تتمتع بها، وقربها الجغرافي من أوروبا، وهو ما يمثل فرصة كبيرة لبلدان هذه المنطقة.

■ بدأت الحكومة الأمريكية مناقشة خطة لإعادة بناء سلاسل التوريد الرئيسية التي تعتمد حاليًا على الصين، حيث تقدم عددٌ من أعضاء الكونجرس بمشروع قانون لتقليل اعتماد الولايات المتحدة على الأدوية الصينية، وتحديد نقاط الضعف في سلسلة التوريد الطبية، وأُطلق عليه قانون تعزيز سلسلة التوريد الأمريكية والأمن القومي (HR ٦٣٩٣)، حيث يطلب من وزارة الدفاع الأمريكية تقييم اعتمادها على الكيانات الأجنبية للأدوية، والمكونات الصيدلانية لتحديد نقاط الضعف في الأمن القومي ضمن سلسلة الإمدادات الطبية.

■ قالت عضو الكونجرس الأمريكي «إيلين لوريا»، وهي أحد من تقدموا بمشروع القانون: «لقد أثارت جائحة كورونا أهمية تقييم نقاط الضعف في سلسلة الإمدادات الطبية لدينا من منظور الأمن القومي». وذكر عضو آخر بالكونجرس: «إن فيروس كورونا كان للأسف نداء تنبيه لخطر الاعتماد الأمريكي على قوة أجنبية مثل الصين في الإمدادات الطبية»، مضيفًا: «يجب علينا تحديد نقاط الضعف في سلسلة التوريد لدينا، وبناء القدرات المحلية للقضاء على الاعتماد على الصين والدول الأخرى، من أجل سلامة وصحة جميع الأمريكيين».

■ في سياق تقليل الاعتماد على الصين في سلاسل التوريد، خصصت الحكومة اليابانية ٢,٢ مليار دولار من حزمة التحفيز من فيروس كورونا لمساعدة الشركات اليابانية على نقل الإنتاج خارج الصين.

متطلبات ما بعد كورونا

- **تطوير مؤسسات الأمن القومي:** حيث تؤثر أزمة كورونا على بنية مؤسسات الأمن القومي، وستصبح هناك حاجة لهياكل دائمة داخل هذه المؤسسات تتعامل مع أخطار الأوبئة، تقوم بجمع المعلومات وتحليلها، ووضع استراتيجيات المواجهة.

- **تدعيم الأمن السيبراني:** حيث أظهرت أزمة كورونا أهمية البنية التحتية للاتصالات وشبكة المعلومات، حيث أدى الحظر على الحركة إلى الاعتماد على التعليم عن بعد، وتقديم الخدمات الإلكترونية، وهو اتجاه المستقبل، ويتطلب دعم البنية التحتية التقنية، وأهمية تأمين وتطوير هذه البنية من الهجمات السيبرانية.

- **تأمين الاستقرار السياسي:** حيث يمكن أن يتأثر الاستقرار السياسي في البلدان الأكثر تضررًا من فيروس كورونا، حيث إن عدم الرضى قد يؤثر على الأوضاع السياسية، كما أنه سوف يؤثر على التصويت في أي انتخابات قادمة، استنادًا لتقييم الناخبين لتعامل حكوماتهم مع الوباء.

- **تعزيز الأمن الجماعي:** بالرغم من أن أزمة كورونا قد تؤدي إلى تصاعد التوجهات القومية والشعبوية، ونمو المطالب المتعلقة بإغلاق الحدود وإعطاء أولوية للمصالح الوطنية على ما عداها؛ إلا أن الأزمة أوضحت أيضًا أن الفيروس لم يحترم قدسية الحدود. فعلى سبيل المثال، لم يُعطِ اهتمامًا لشعار «أمريكا أولًا» الذي رفعه الرئيس «ترامب»، وظهرت أهمية التنسيق والتعاون الدولي للحد من مخاطر الجائحة. ومن ثم، قد يشهد عالم ما بعد كورونا تعزيز الأمن الجماعي المتعلق بمواجهة الأوبئة والفيروسات.

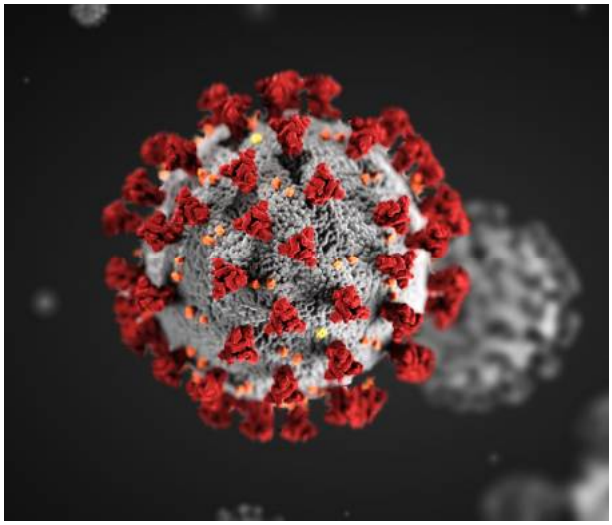

- **توازن التهديدات القديمة والجديدة:** ليس معنى ظهور تهديدات أمنية جديدة ارتبطت بتفشي فيروس كورونا أن التهديدات التقليدية -مثل الإرهاب- سوف تنتهي، بل إن الجماعات الإرهابية قد تستغل انشغال الدول بمكافحة الأوبئة كي تشن هجماتها. وهناك أيضًا أحاديث عن اكتشاف التنظيمات الإرهابية للتأثير المدمر للفيروسات، ومن ثمّ قد تسعى إلى استخدامها في المستقبل. وبالتالي، فإن فيروس كورونا لم يلغِ التهديدات القديمة أو التقليدية، لكن أضاف إليها، وسيُساهم في توسيع مفهوم الأمن القومي، بحيث أصبح يتضمن التهديدات التقليدية والجديدة، وسيكون على دول العالم

2 مسارات محتملة لتأزم العلاقات الأمريكية-الصينية

على الرغم من أن الأزمة الراهنة في العلاقات الصينية – الأمريكية إثر تفشي وباء (كوفيد-١٩) في العالم ليست الأولى، إذ غلب الطابع الصراعي على علاقات الدولتين، منذ مجيء إدارة ترامب في يناير ٢٠١٧؛ لكن هذه الأزمة ربما تكون الأخطر، سواء بالنسبة لمسار العلاقات بين البلدين، أو انعكاساتها المحتملة على النظام العالمي.

مخاطر مشروطة

■ تمسكت الصين بمنهج مهادن نسبيًّا خلال الأزمات السابقة مع الولايات المتحدة. لكن الأزمة الراهنة التي أعقبت تفشي وباء (كوفيد-١٩) تنطوي على مخاطر عدة بالنسبة للصين قد تضطرها إلى التخلي عن هذه السياسة، لا سيما على خلفية طرح الإدارة الأمريكية فرضية النشأة المُخَلّقة لفيروس كورونا، وتحميل الصين -بالتواطؤ مع منظمة الصحة العالمية- مسئولية نشأة الفيروس وتحوله إلى وباء عالمي، وصولًا إلى حد التهديد الأمريكي بقطع العلاقات مع الصين.

■ ثمة ثلاثة مخاطر تواجه الصين في علاقاتها مع الولايات المتحدة، أولها: يتعلق بالأضرار المحتملة على القوة الناعمة الصينية ونموذجها التنموي؛ فبرغم أن السياسة الصينية لم تُولِ اهتمامًا كبيرًا لأدوات القوة الناعمة لعقود طويلة، لكن المتابع لها خلال السنوات الأخيرة، خاصة منذ طرحها مبادرة «الحزام والطريق» في عام ٢٠١٣، يلاحظ تغيرًا ملحوظًا في هذا المجال. الخطر الثاني: يتعلق بالأضرار المحتملة بالنسبة لمبادرة «الحزام والطريق». والفرض المطروح هنا أن تتجه بعض الدول إلى مراجعة ارتباطها بالمبادرة، أو أن تسعى الولايات المتحدة إلى ممارسة نفوذها لدى العديد من هذه الدول لإجراء هذه المراجعة، على نحو قد يُؤدي إلى تراجع جاذبية المبادرة كمشروع عالمي عابر للأقاليم.

وينصرف الخطر الثالث إلى احتمال انتشار نظرية «التهديد الصيني» التي تربط بين الصعود الصيني، من ناحية، وتحول الصين إلى مصدر تهديد اقتصادي وعسكري للولايات المتحدة وللنظام العالمي. وقد تطورت هذه «النظرية» داخل الولايات المتحدة بالأساس، عقب انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وتحديدًا منذ بداية عام ١٩٩٢، ومثّلت أحد مصادر القلق الصيني، وأحد محددات الخطاب والسياسات الصينية تجاه العالم الخارجي.

■ مع أهمية هذه المخاطر الثلاثة المحتملة، فإن قدرة الولايات المتحدة على تنفيذها ليست مؤكدة. حيث تظل هذه المخاطر مرهونة بشرطين أساسيين؛ **أولهما**: ضرورة إثبات الإدارة الأمريكية صدق روايتها بشأن طريقة نشأة فيروس كورونا. فبرغم أن الفرضية الأمريكية حول النشأة المخلقة للفيروس جاءت من أعلى مستوى سياسي (الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، ووزير خارجيته «مايك بومبيو»)؛ إلا أنها لم ترتبط بطرح أدلة محددة تؤكد صدق هذه الفرضية. وبرغم الضغوط التي مارستها الإدارة على أجهزة الاستخبارات الأمريكية (وفق شهادات عدة) لدعم هذه الفرضية؛ إلا أن التقارير الصادرة عن هذه الأجهزة تنفي -حتى الآن- انحيازها الكامل إلى هذه الفرضية، الأمر الذي يؤكد الطابع السياسي للفرضية الأمريكية المطروحة.

ثانيهما: هي قدرة الإدارة الأمريكية على بناء تحالف أو تكتل عالمي ضد الصين. حتى الآن لا توجد مؤشرات قوية على إمكانية نجاح الإدارة الأمريكية في تحقيق هذا الهدف، وما زالت الأطراف المؤيدة للفرضية الأمريكية محدودة، كما لا يزال الخطاب الأوروبي يقف في المنتصف بين الجانبين.

■ نجحت الصين خلال العقد الأخير في بناء شبكة ضخمة من المصالح حولها، بما في ذلك داخل القارة الأوروبية. هذه المصالح المشتركة ترتكز إلى شبكة مهمة من المجموعات الاقتصادية الدولية، والمؤسسات المالية متعددة الأطراف. كما لم تعد مبادرة «الحزام والطريق» فكرة نظرية، فقد نجحت الصين منذ طرح المبادرة في خلق شبكة واسعة من المصالح الدولية حولها في أقاليم شرق وجنوب وجنوب شرق ووسط آسيا، بالإضافة إلى أوروبا وشرق إفريقيا، سواء من خلال المشروعات العديدة التي تم تنفيذها بالفعل والجاري تنفيذها، أو من خلال دمج عدد كبير من الدول في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (٨٠ عضوًا في البنك حتى مايو ٢٠٢٠، بالإضافة إلى ٢٢ دولة على طريق العضوية، فضلًا عن تولي البنك تمويل عدد كبير من المشروعات في هذه الدول، سواء بشكل منفرد أو بالتعاون مع مؤسسات تمويل دولية أخرى).

هذه المصالح الدولية التي تشكّلت حول الصين، وحول «الحزام والطريق»، تمثل عوائق مهمة أمام أي مشروع أمريكي لبناء تحالف دولي ضد الصين. كما تمثل حاجزًا مهمًا أمام رواج نظرية «التهديد الصيني».

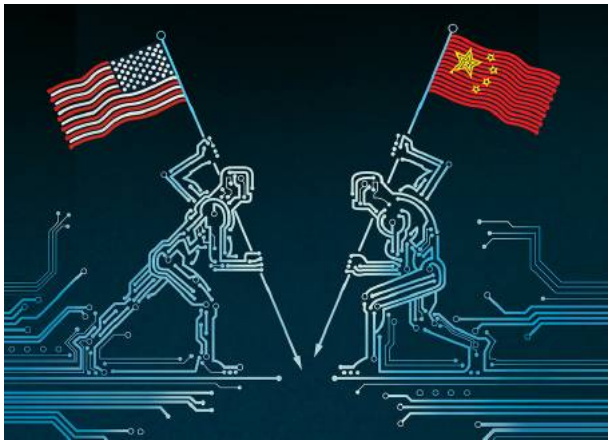

مسارات الأزمة الراهنة

يجب التمييز بين ثلاثة مستويات لمسار الأزمة الراهنة بين الصين والولايات المتحدة، وذلك على النحو الآتي:

- **المدى القصير**، من المتوقع استمرار تمسك الصين بالرفض المطلق للفرضية الأمريكية حول نشأة الفيروس، بما في ذلك رفض أية أشكال للتحقيق الدولي أو استقبال أية لجان دولية، وذلك لأسباب تتعلق بتمسكها الصارم بمفهوم السيادة بمعناه التقليدي، وبمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية، بما يتضمنه ذلك من رفضها فكرة تدويل القضايا الداخلية بأي حال من الأحوال، تستوي في ذلك القضايا السياسية أو غيرها. أضف إلى ذلك أزمة الثقة القائمة بينها وبين الولايات المتحدة، الأمر الذي يفتح المجال أمام إمكانية «تسييس» عمل أي لجنة دولية، وتوظيف نتائجها لخدمة الفرضية الأمريكية.

وفي الإطار ذاته، من المتوقع أن تشهد التحركات الصينية العمل على تعبئة قدراتها العسكرية في منطقة بحر الصين الجنوبي، باعتبار هذه المنطقة هي المسرح الرئيسي المتوقع لاحتمالات التصعيد الأمريكي ضد الصين، وذلك لأسباب عدة. كذلك، ليس من المتوقع تعديل الإدارة الأمريكية من خطابها وفرضياتها إلى حين الانتهاء من الانتخابات الرئاسية، لارتباط هذا الخطاب بحسابات انتخابية. كما قد تلجأ

الولايات المتحدة إلى بعض التحركات في منطقة بحر الصين الجنوبي لممارسة الضغط على الصين.

■ **المدى المتوسط**، لا يمكن استبعاد حدوث انفراجه نسبية وانكسار حدة الأزمة، وذلك استنادًا إلى افتراض أن إدارة «ترامب» تسعى من وراء التصعيد الحالي إلى تحقيق عددٍ من الأهداف المرحلية، سوف تتراجع حدة الأزمة في حالة تحقيقها. أول هذه الأهداف يتعلق بالرغبة الأمريكية في الحصول على تنازلات صينية في جولات المفاوضات التجارية المقبلة. ويدعم هذا التحليل أنه في الوقت الذي تشهد فيه علاقات البلدين حربًا كلامية وإعلامية، بدأ مسئولو ملف المفاوضات التجارية الأمريكيين في التواصل المباشر مع الجانب الصيني.

الهدف الثاني هو هدف انتخابي، إذ يمكن ربط هذه الأزمة بالحملة الانتخابية لـ«ترامب» في ضوء عاملين. أولهما، التراجع الضخم في مؤشرات الاقتصاد الأمريكي بسبب تداعيات أزمة (كوفيد-١٩)، الأمر الذي يضطر «ترامب» إلى تركيز حملته الانتخابية على القضايا الخارجية، حيث يمثل الهجوم على الصين هنا ورقة أساسية. ثانيهما، وهو الأهم، يتعلق بالهجوم الذي تعرض له الرئيس «ترامب» ذاته فيما يتعلق بطريقة إدارته لأزمة (كوفيد-١٩). فقد ذهبت العديد من التقارير الإعلامية الأمريكية، والتقارير الصادرة عن مؤسسات أمريكية، إلى أن جزءًا كبيرًا من المسئولية عن انتقال الوباء بهذا الحجم وبهذه الحدة إلى الولايات المتحدة يعود إلى تراخي الإدارة الأمريكية في اتخاذ الإجراءات اللازمة مبكرًا.

■ **المدى الأبعد**، من المحتمل أن يأخذ تطور العلاقات الصينية-الأمريكية على المدى الأبعد منحى جديدًا في ظل وجود توافق واسع بين دارسي العلاقات الدولية على أن النظام العالمي قد دخل مرحلة «الصدام المحتمل»، وفق ما تذهب إليه نظريتا «تحول القوة» و«استقرار الهيمنة». طبيعة هذه المرحلة تتسم -في الأغلب الأعم- بغلبة الطابع الصراعي على التفاعلات الدولية بين القوى المهيمنة والصاعدة، واتجاه هذه القوى إلى تحويل الأبنية المؤسسية الدولية إلى أدوات أو ساحات للصراع. وقد تنتقل علاقات البلدين إلى مستوى متقدم من سباق التسلح.

وقد بدأت بعض عناصر النخبة الصينية، على خلفية الأزمة الراهنة، في الدعوة صراحة إلى زيادة حجم الترسانة النووية الصينية لردع الولايات المتحدة. من ذلك دعوة رئيس تحرير صحيفة «جلوبال تايمز» «هو تشيجين» Hu Xijin إلى زيادة عدد الرؤوس النووية المملوكة للصين إلى ١٠٠٠ رأس نووي على أن يتم ذلك خلال فترة قصيرة، بجانب ضرورة تطوير ما لا يقل عن ١٠٠ صاروخ استراتيجي من طراز Dongfeng-٤١، مؤكدًا أن «التعايش السلمي» بين الصين والولايات المتحدة هي مسألة لا يمكن استجداؤها.

قضايا الأمن والدفاع

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (١) - العدد (٤) - ١٥ يونيو ٢٠٢٠
www.ecsstudies.com

- كورونا والإرهاب.. عودة «داعش» وتوظيف «الإخوان» (ملف)
- تصاعد هجمات «داعش».. المؤشرات والأسباب
- الإخوان وكورونا.. توظيفات دينية وارتباطات تركية

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

كورونا والإرهاب.. عودة «داعش» وتوظيف «الإخوان»

تمثل جائحة (كوفيد-١٩) متغيرًا أصاب العالم بالارتباك، وفرض واقعًا جديدًا يعمل الجميع للتعايش مع ما خلّفته من آثار وتداعيات على مختلف المجالات، حيث امتدت تداعيات الجائحة لظاهرة الإرهاب، وظهر تأثيرها في أمور عدة، كالاستقطاب والتجنيد، أو ظهور عمليات إرهابية بيولوجية. ومن المتوقّع أن يشهد الإرهاب خصائص جديدة تكشف الجائحة عن بعض منها. لكن الملاحظ أن التنظيمات الإرهابية في الشرق الأوسط تكيفت سريعًا مع التغيرات الناجمة عن جائحة (كوفيد-١٩)، إذ اتجهت أغلبها إلى توظيف الفيروس، كأداة لتحقيق أهدافها المختلفة.

وبرغم اتجاه بعض التنظيمات كالقاعدة إلى الكمون المرحلي، وإيقاف النشاط والاقتصار على الاستقطاب؛ فإن هناك تنظيمات أخرى قد وجدت في الجائحة فرصة للتوسع وإعادة التموضع والانتشار كداعش، بينما اتجهت جماعة الإخوان المحظورة لتوظيف الجائحة لتحقيق أهدافها المستمرة. وفي هذا الملف، يتم إلقاء الضوء على النشاط المكثّف الذي يقوم به اثنان من أكبر التنظيمات الإرهابية تزامنًا مع جائحة (كوفيد-١٩)، وهما تنظيما «داعش» و«الإخوان».

١ عودة هجمات «داعش».. المؤشرات والأسباب

يُناقش هذا الجزء من الملف ملامح عودة التصاعد لعمليات «داعش» في الشرق الأوسط والساحل والصحراء، محددًا طبيعة المحفزات الداخلية والخارجية التي أدت إلى تكثيف العمليات الإرهابية، فضلًا عن أهداف «داعش»

تصاعد هجمات «داعش» بالشرق الأوسط وإفريقيا:

شهد تنظيم «داعش»، خلال الأشهر التي أعقبت مقتل زعيمه «أبي بكر البغدادي»، العديد من التغييرات في قدرات التنظيم المركزي في سوريا والعراق وباقي فروعه من حيث عدد العمليات وطبيعة المستهدف. إذ شهد أداء التنظيم ثلاث مراحل مختلفة، الأولى: اتسمت بالارتباك، والتي استمرت حتى ديسمبر ٢٠١٩، حيث كانت الأولوية لدى التنظيم هي مبايعة الفروع للخليفة الجديد. والثانية: استعادة التواجد مجددًا مع بداية عام ٢٠٢٠، من خلال نشاط مكثف لبعض فروع التنظيم. والمرحلة الثالثة: إثبات النفوذ والتمدد وهي المرحلة الراهنة. وقد اعتمد «داعش» على تكثيف عمليات نوعية في فروعه ببعض المناطق الاستراتيجية، والتي يهدف من خلالها لإعادة تموضعه والمزيد من النفوذ والسيطرة على حساب تنظيم «القاعدة» في بعض المناطق. وهنا يمكن الإشارة إلى أكثر منطقتين لهذه العمليات:

■ **العـراق وسـوريا:** حيـث كثـف التنظيـم عملياتـه فـي هذيـن البلديـن مـن منتصـف مـارس ٢٠٢٠ وحتـى بدايـة شـهر مايـو ٢٠٢٠ باعتبارهمـا المـكان الـذي انطلقـت منـه خلافتـه المزعومـة، حيـث بـدأ بجمـع شـتاته وشـن هجمـات علـى معارضيـه، ومحاولـة تهريـب مقاتليـه المعتقليـن. واسـتغلّ كذلـك نقـاط الضعـف الأمنيـة فـي البلديـن بإغـراء الشـباب للانضمـام لصفوفـه، مسـتفيدًا مـن احتياطـي نقـدي يملكـه بقيمـة ١٠٠ مليـون دولار، وفقًـا لتقديـرات أمريكيـة.

المصدر	httpscgpolicy.orgarticlesisis-٢٠٢٠-

■ **ففي العراق**، نفذ «داعش» قرابة ٢٤٨ عملية إرهابية خلال هذه الفترة المشار لها وفقًا لبيانات التنظيم، حيث لم تؤكده السلطات الرسمية، كما شن التنظيم هجمات استهدفت نقاطًا عسكرية، ومناطق تابعة لعشائر عراقية ساعدت القوات الحكومية في الحرب ضده، أو موجهة لعناصر «الحشد الشعبي» العراقي. وينشط «داعش» في عدة مناطق، مثل: كركوك، وصلاح الدين، وديالى، وصحراء الحضر، وجبال مخمور وزمار، وسلسلة جبال حمرين، ما يعني -بحسب خبراء عسكريين- أن «داعش» يُشكّل «قوسًا» يعبر شرق العراق وشماله.

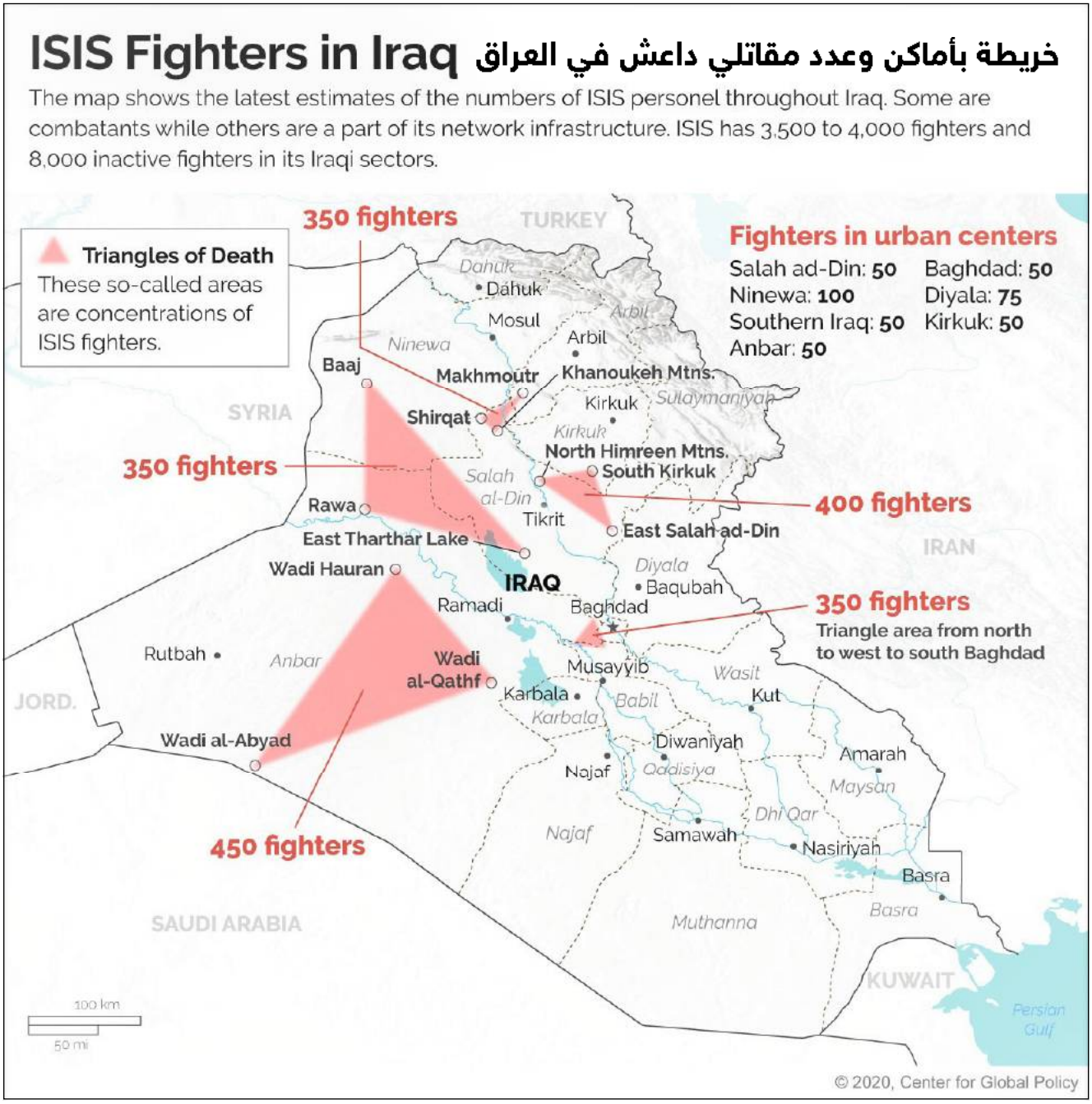

المصدر httpscgpolicy.orgarticlesisis-2020-new-structures-and-leaders-in-iraq-revealed

■ **أمّا سوريا**، فقد شهدت موجتان من هجمات «داعش» خلال الأسابيع الماضية؛ الأولى: في بداية أبريل ٢٠٢٠، إذ جرت اشتباكات عنيفة في بادية السخنة في ريف حمص الشرقي، إثر هجوم مباغت أسفر عن مقتل حوالي ٣٠ عنصرًا من قوات النظام والموالين، ما استدعى تدخل طائرات روسية. والثانية: في الأسبوع الأول من مايو ٢٠٢٠، حيث شن «داعش» هجومًا جديدًا في البادية بين السخنة وريف دير الزور، قتل فيه ١١ من قوات النظام. وتتركز عملياته حول دير الزور وبعض المناطق في حلب وحوران.

- من الواضح أن «داعش» الذي تنتشر «خلاياه» في البادية السورية المترامية المساحة، وتمتد من شرق حمص إلى حدود العراق، لا يزال قادرًا على تجميع قواه للهجوم، وتنفيذ عمليات خطف ووضع عبوات واغتيالات وهجمات انتحارية تطال أهدافا مدنية وعسكرية في مناطق النظام. وركز هجماته على منشآت للنفط والغاز قرب السخنة في ريف حمص، التي كان قد فَقَدَ السيطرة عليها في ٢٠١٧. أما في شرق الفرات، حيث تنشر قوات التحالف الدولي، فإن «قوات سوريا الديمقراطية» الكردية-العربية تشن من وقت لآخر ضربات استباقية على خلايا التنظيم في جيوب قريبة من نهر الفرات والصحراء، كما أن الجيش الأمريكي يقوم بإنزالات جوية بحثًا عن قياديين في «داعش».

- بصفة عامة، فإن نشاط «داعش» في سوريا يعكس نفس توجهه في العراق، فوفقًا لبيانات التنظيم، فخلال أكثر من ثلاثة أسابيع (أي ما بين ١٦ أبريل و٨ مايو ٢٠٢٠)، قام «داعش» بـ٢١٠ عمليات إرهابية في العراق وسوريا من إجمالي ٢٨٠ عملية إرهابية، أي ما يعادل حوالي ٧٥٪ من عمليات فروعه المختلفة، خلال هذه الفترة. لكن عمليات «داعش» الأخيرة تُظهر سعيه لإعادة السيطرة على تلك الأراضي، خاصة مع الاستيلاء على موارد هذه المناطق، أو فرض ضرائب على سكانها.

١٦ أبريل و٨ مايو ٢٠٢٠

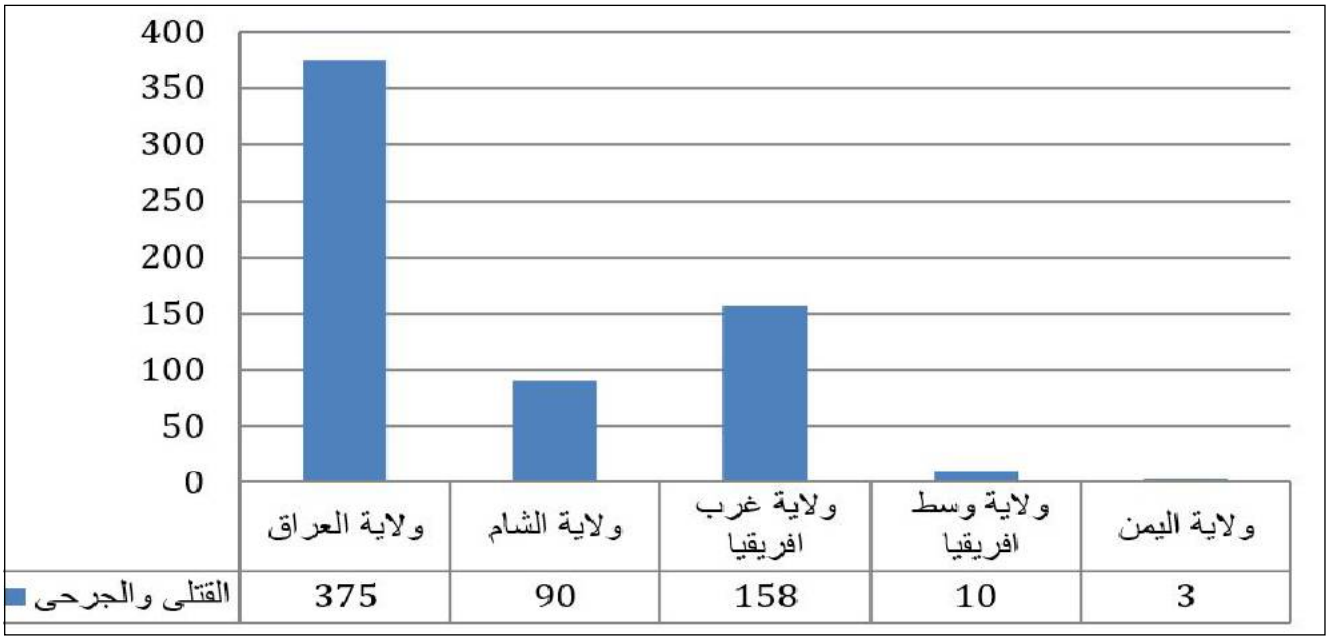

المصدر
التالية: ١٦ أبريل، ٢٣ أبريل، ٣٠ أبريل، ٨ مايو ٢٠٢٠.

■ **الساحل والصحراء:** حيث كثف «داعش» عملياته في إفريقيا، خاصة في وسط وغرب إفريقيا، إذ تمكن من تنفيذ العديد من العمليات الإرهابية الكبرى في تشاد والنيجر ومالي وبوركينافاسو ونيجيريا، مستهدفين بعض القواعد العسكرية، مثل الهجوم الإرهابي على القاعدة العسكرية التشادية في جزيرة بوهوما في مارس ٢٠٢٠، أو هجماته على تمركزات الجيش في ولاية بورنو شمال شرق نيجيريا. في غضون ذلك، استغل «داعش» أجواء الخوف من الفيروس وركز على المجتمعات المحلية الخائفة، حيث عمل على إذكاء الخلاف الدائر في بعض القرى والمدن حول قرار إغلاق المساجد، خصوصًا في النيجر، حيث خرجت مظاهرات غاضبة أسفرت عن صدامات بين الشرطة وشبان غاضبين.

- تُظهر عمليات «داعش» تغيرًا نوعيًا في أهداف الحركات الإرهابية في الساحل بلغ درجة كبيرة من التطور والوضوح، حيث لم تعد هجمات التنظيمات الإرهابية تركز على قنص بعض أفراد قوات مكافحة الإرهاب أو نصب كمائن للقوافل العسكرية المتنقلة من موقع لآخر، بل أصبحت أكثر اهتمامًا بشن هجمات كبيرة منظمة تتضمن إغارة عدد كبير من مقاتلي هذه الحركات على معسكرات قوات مكافحة الإرهاب مسلحين بأسلحة متوسطة وثقيلة، من أجل تحقيق مكاسب نوعية مؤثرة، سواء لكثرة الضحايا أو تمكّن التنظيم من الحصول على غنائم ضخمة، بخلاف اتساع وعمق تأثيرها في الرأي العام بما يجعل المجتمعات المحلية أكثر قابلية للإذعان له.

- يوضّح الشكل التالي قوة العمليات الإرهابية التي قامت بها ولاية غرب إفريقيا في الفترة ما بين ١٦ أبريل و٨ مايو ٢٠٢٠، حيث ترتفع أعداد ضحاياها مقارنة بأعداد العمليات ذاتها، فمن بين ٢٧ عملية فقط بنسبة ٩,٦٪ من إجمالي عمليات فروع التنظيم خلال هذه الفترة بلغ عدد الضحايا ١٥٨ ضحية ما بين قتيل وجريح، بما يُعادل ٢٤,٨٪ من إجمالي الضحايا في الفترة ذاتها.

قتلى وجرحى هجمات داعش من ١٦ أبريل إلى ٨ مايو ٢٠٢٠

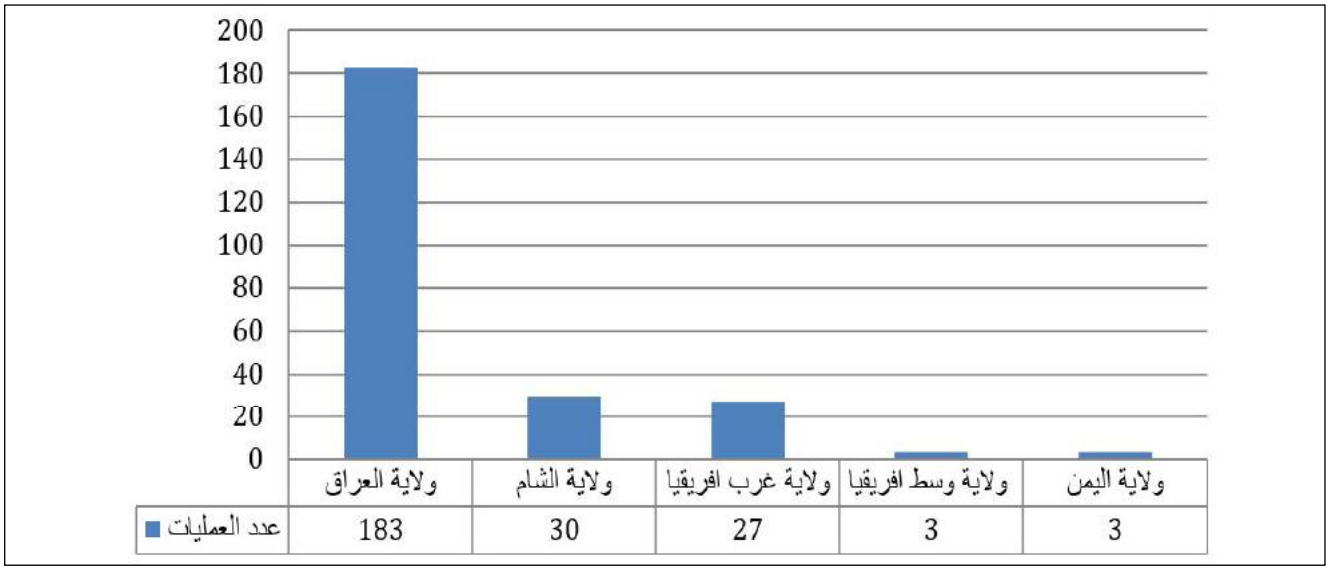

المصدر

التالية: ١٦ أبريل، ٢٣ أبريل، ٣٠ أبريل، ٨ مايو ٢٠٢٠.

- تزداد فرص تنامي الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء بسبب جائحة (كوفيد-١٩)، خصوصًا عندما يتراجع الاهتمام بالتنمية المحلية، وقد بدأت هذه الأزمة تلوح في الأفق عندما خفت وتيرة العمل في أكثر من ٤٠ مشروعًا تنمويًا ممولة من المجموعة الدولية في مناطق حدودية بدول الساحل، الهدف منها إنقاذ السكان من قبضة الإرهابيين، وتحسين ظروف عيشهم، بتمويل وصل إلى أكثر من ملياري يورو. وقد توقفت هذه المشاريع بشكل شبه كامل منذ بداية الجائحة، لتترك ملايين السكان محاصرين في مثلث الرعب: «الإرهاب»، و«الجائحة»، والخوف من الموت جوعًا. وبمعنى آخر تزداد

أسباب داخلية وخارجية لتكثيف العمل الإرهابي:

تتعدد الأسباب التي يُمكنها تفسير كثافة النشاط الإرهابي لـ «داعش» في هذه المرحلة، وأبرزها:

- تراجع عمليات قوات التحالف الدولي في العراق وإفريقيا، وعدم قدرة القوات الأمنية المحلية في أماكن نشاطه على التصدي الفعال له، حيث قلصت القوات الفرنسية الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي (٥١٠٠ جندي) نشاطها، منذ إصابة بعض جنودها. أما الأمم المتحدة التي تنشر أكثر من ١٥ ألف جندي في شمال مالي لحفظ السلام، فقد أوقفت العديد من عملياتها بسبب جائحة كورونا، فيما انشغلت الجيوش المحلية بتطبيق حالة الطوارئ الصحية وإغلاق المدن وفرض حظر التجول، ما

- يُلاحظ أن الإجراءات الاحترازية لمنع انتشار فيروس (كوفيد-١٩) التي اتخذتها دول بعض المناطق مثل منطقة الساحل والصحراء، أدت هي الأخرى إلى شل الحرب على الإرهاب، فإغلاق الحدود بين موريتانيا ومالي، على سبيل المثال، تسبب في توقف دوريات القوة العسكرية المشتركة لدول الساحل الخمس على الحدود لملاحقة الإرهابيين.

- يرجع تصاعد عمليات «داعش» في العراق إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والعقائدي، حيث يعمل التنظيم على إذكاء الطائفية في هذا البلد، بما يوجهه من عمليات ضد عناصر «الحشد الشعبي» الشيعي في العراق. ويقول المتحدث باسم مجلس شيوخ عشائر صلاح الدين «مروان جبارة» إن «أسبابًا مجتمعة وراء نشاط «داعش» الأخير، خاصة في صلاح الدين، انشغال السلطات بكورونا واحد منها، ولكن هناك أيضًا الضعف الخطير في التنسيق بين قيادات العمليات، إذ غالبًا ما ينجح «داعش» في استغلال هذا الضعف ويقوم بشن هجماته عبر ما يمكن تسميتها نهايات الأراضي السائبة، حيث يبدو أن التنظيم يحاول هناك أن يُعيد التقاط أنفاسه».

- ما زالت هناك قدرات لـ«داعش» في أماكنه التقليدية بالعراق وسوريا. ففي العراق ينشط «داعش» في حوالي خمس محافظات تمتد من حدود إيران شرقًا، وتصل إلى سوريا غربًا، وهي منطقة أحراش ووديان ومزارع، وهذه الأماكن لم يتم تطهيرها تمامًا بعد سيطرة القوات الحكومية عليها نهاية عام ٢٠١٧، ويعني ذلك أن هذه الأماكن ما زالت أماكن اختباء وانطلاق عناصر «داعش». أما القدرة المالية، فقد أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية تقريرًا عن «داعش» خلال شهر مايو ٢٠٢٠، يؤكد أن التنظيم ما زال لديه مئات الملايين من الدولارات بما يمكّنه من مزاولة نشاطه الإرهابي، وإن كان بدرجة أقل من المرحلة الأولى عام ٢٠١٤.

■ يسعى «داعش» لاستثمار كمون تنظيم «القاعدة» ليوسع نفوذه في مناطق تموضع الأخير، حيث كثف من تمدده وارتباطاته بالقوى والتنظيمات المحلية على حساب «القاعدة»، وهذا ما يفسر نشاطه المكثف في بعض الأماكن في أفغانستان والساحل والصحراء واليمن.

■ يطبق «داعش» استراتيجية «الاستنفار المستمر» التي تهدف إلى استنفار قوات الأمن في كل وقتٍ ومكانٍ عن طريق الضغط عليها بعملياتٍ متعددةٍ مهما كانت بسيطة. وتعتمد تلك الاستراتيجية على تكتيك «حروب العصابات»، حيث الاعتماد على مجموعاتٍ صغيرةٍ تتراوح أعدادها ما بين ٣ و١٠ أفراد، تتنوع عملياتهم ما بين إطلاق نارٍ وقنصٍ، وزرع عبواتٍ ناسفةٍ، ومهاجمة واستهداف كمائن، والهجوم على مواقع ومجمعاتٍ عسكريةٍ بهجماتٍ انتحاريةٍ، في محاولةٍ لاستنزاف الجيوش عن طريق تحقيق أكبر قدرٍ من الخسائر في صفوفها، سعيًا لإضعاف الروح المعنوية للعناصر الأمنية المقاتلة.

■ يهدف النشاط الاستعراضي لـ«داعش» إلى تأكيد التواجد والقدرة على التهديد بعدما مُني بخسائر وانحسارات في العام الماضي، حيث يستغل حالة الانشغال الأمني نتيجة انتشار جائحة (كوفيد-١٩). وهو ما أكده التنظيم ذاته عبر العدد (٢٢٦) من صحيفة «النبأ» الداعشية، حيث أطلق رسالة لعناصره تحت عنوان (أسوأ كوابيس الصليبيين) في ٢٦ مارس ٢٠٢٠ تحدث فيها عن تراجع الدور الأمني للدول في مواجهة التنظيم بجانب انشغال أجهزة الأمن، وهو يعتبر .

لماذا يسعى «داعش» للاستيلاء على نفوذ «القاعدة»؟

تتسم المرحلة الجارية من عمليات «داعش» بالتركيز على التنافس والصراع مع باقي التنظيمات الإرهابية الأخرى، وبشكل خاص تنظيم «القاعدة»، حيث يسعى تنظيم «داعش» من هذا الاستهداف إلى تحقيق بعض الأهداف ومنها:

■ **إعادة الاستقطاب:** بعد انحسار نفوذ «داعش» العام الماضي تسلل بعض عناصره إلى تنظيمات أخرى كالقاعدة، خاصة في سوريا، ومع عودة نشاط «داعش» في مناطقه التقليدية، فإنه يستهدف فروع «القاعدة» في الإقليم لاسترداد عناصره المدربة، ومنع استمرار الاستقطاب العكسي من قبل التنظيمات الإرهابية الأخرى.

■ **مواجهة الانشقاقات:** مع مرحلة الارتباك التي واجهها «داعش» بعد سقوط دولة الخلافة ومقتل «البغدادي» العام الماضي، حدثت حالة من التراجع الشديد في بنية التنظيم، وهو ما نتج عنه محاولة بعض العناصر الانشقاق، وهي مسألة خطيرة لأيّ تنظيم إرهابي خوفًا من انتقال عدوى الانشقاق بين عناصره بشكل قد يُهدِّد بقاء التنظيم نفسه. وفي هذا الإطار، سعى تنظيم «داعش» لتصعيد المواجهة ضد التنظيمات القاعدية في الإقليم إثباتًا للقوة والوجود للحدّ من الانشقاقات بداخله.

■ **جذب رعاة الإرهاب:** يعود تصعيد تنظيم «داعش» للمواجهة مع التنظيمات الأخرى بالإقليم -في جزء منه- إلى محاولة إثبات أنه الأحق والأجدر بالتمويل في مواجهة أي تنظيم آخر، بما يجعله الأجدر على تنفيذ مصالح الدول الراعية للإرهاب.

■ **تمدد بمناطق «القاعدة»:** أعلن تنظيم «القاعدة» أنه لن يقوم بأية عملية جديدة بالتزامن مع جائحة (كوفيد-١٩)، وبغض النظر عن الدوافع الحقيقية لهذا الكمون القاعدي، فإنه يوفر فرصة لـ«داعش» للتمدد في بعض الأقاليم الاستراتيجية على حساب «القاعدة»، بما يزيد من التنافس وربما الصراع بينهما، وهو ما تجلّى بشكلٍ واضح في اليمن وأفغانستان ومنطقة الساحل الإفريقي. ففي اليمن على سبيل المثال، بدأ «داعش» في التسلل إليها مواجهًا تحالف «القاعدة» مع حزب الإصلاح الإخواني هناك، وفي تنسيق محتمل مع الحوثيين لتتخذ من اليمن موضعًا جديدًا له، ويزيد من أهمية ولاية اليمن له بإطلاق فيديو خاص يتحدث فيه عن انحراف تنظيم «القاعدة»، تحت تسمية «معذرة إلى ربكم»، يؤكد فيه ضعف «القاعدة» وخروجه عن قيمة الحاكمية والجهاد باتفاقها مع المجلس الأهلي في اليمن.

مجمل القول وفرت جائحة (كوفيد-١٩) فرصة سانحة لتصاعد نشاط «داعش» مجددًا، حيث يكثف من نشاطه الإرهابي في محاولة لاستعادة ما فقده من أراضٍ ونفوذ خلال العام الماضي، وهذا يشير إلى أنه سيستمر على

2 الإخوان وكورونا.. توظيفات دينية وارتباطات تركية

حفّزت جائحة (كوفيد-١٩) جهود جماعة الإخوان المحظورة لتحقيق بعض المكاسب الداعمة لمشروعها في الوصول للسلطة في بعض الدول العربية، والتأثير عليها في دول أخرى، سواء بالدعوة أو بالعنف أو بأية وسيلة ممكنة. في هذا الجزء من الملف، يتم مناقشة كيفية تعامل الجماعة مع جائحة كورونا، وطرق التوظيفات الدينية المتعددة للجائحة، فضلًا عن علاقاتهم الأيديولوجية مع النظام التركي الذي يقوده «أردوغان».

كيف تعامل «الإخوان» مع جائحة (كوفيد-١٩)؟

عملت جماعة الإخوان على استغلال جائحة (كوفيد-١٩) والالتزام بأهدافها المستمرة في المنطقة العربية، من خلال مسارين مختلفين؛ **الأول**: من خلال انتقاد إجراءات بعض الدول خاصة الدولة المصرية. **والثاني**: عن طريق التقرب للمواطنين، وإظهار التعاون، والزعم بالقيام بدور تطوعي ونشط في المواجهة.

- **التشكيك في إجراءات الدولة:** دأبت جماعة الإخوان على التشكيك في أي جهد يبذل لمكافحة الجائحة في الدول العربية عامة ومصر خاصة، رغم أن منظمة الصحة العالمية أثنت على الجهود الاحترازية في العديد من الدول العربية، وهذا التلاعب يهدف إلى نشر حالة الذعر والرعب، مما يؤكد أن الجماعة تقوم بتربية أعضائها على مشروع الوطن البديل، والعداء للوطن الأم، متى تضررت مصلحة الجماعة وخسرت فيه نفوذها.

- **ازدواجية وتناقض:** اتّسم موقف الجماعة بالازدواجية بين الدول التي تتبع الإجراء نفسه، وظهر هذا بوضوح تجاه قرار إغلاق المساجد الذي أصدرته معظم الحكومات العربية، كإجراء احترازي يحول دون تجمّع المواطنين وانتشار «الفيروس» فيما بينهم. وشكل هذا القرار منفذًا للإخوان لاستكمال الحملات

الحكومة المصرية، حيث صوّرته على أنه مؤامرة ضد الدين الإسلامي، وهو ما قاله من الدوحة «الصادق الغرياني» (أحد قيادات الجماعة في ليبيا والملقب بمفتي الدم)، والذي اعتبر قرار إغلاق المساجد مؤامرة على الدين، وطالب بالتصدي له وعدم الالتفات لخطورة الفيروس، بينما اعتبرت بعض قيادات الجماعة الإجراء القطري نفسه حكمة وحفاظًا على صحة المواطنين، وفي أحسن الأحوال التزم بعضهم الصمت.

وتظهر الازدواجية أيضًا في موقف مدير المركز الإسلامي في جنيف «جورو هاني رمضان»، الذي قال عند ظهور الفيروس في الغرب: «إن الله أرسل الوباء لمعاقبة الشعوب التي تُغضبه بسبب أفعالهم اللعينة، مثل: الموسيقى، والعُري، والفسق، والزنا، والكره، والحرية..»، ومع ذلك لم يقترب من شقيقه «طارق رمضان» الذي تتم محاكمته بتهمة الاغتصاب.

- **التحريض على الضرر:** عملت الجماعة على التحريض لتكوين تجمعات ومسيرات جماهيرية في العديد من الدول العربية كالكويت والجزائر ومصر، كما حرض بعض عناصر الإخوان على نشر الفيروس. ففي ليبيا، على سبيل المثال، ظهرت أصوات إخوانية، بينهم بعض المحسوبين على الأطباء، تدعو لإصابة مدن تحت سيطرة الجيش الوطني الليبي بالوباء ونشره بين من تصنفهم الجماعة بأنهم أعداء لها. وقد نشر «مركز الشرق الأوسط لبحوث الإعلام الأمريكي» (ميمري)، مطالبة الإخواني المصري «بهجت صابر» المسلمين الذين يصابون بالفيروس بالذهاب إلى القنصليات المصرية والسفارات لكي يُصيبوا العاملين بها وأولئك العاملين في الجيش والشرطة والمحاكم بمصر في محاولة لإسقاط الدولة. وقالت صحيفة «الديلي ميل» الأمريكية تعليقًا على ذلك، إن جماعة الإخوان متطرفة، والداعمين الرئيسيين لها هم قطر وتركيا.

- **نشر الأكاذيب والشائعات:** حاولت الجماعة استغلال انشغال الدولة في مواجهة الفيروس لتحقيق أهداف سياسية لها، عبر إثارة البلبلة والفتن خاصةً في مصر، من خلال إعادة بث مقاطع فيديو قديمة، أو ترويج الشائعات عبر اللجان الإلكترونية للإخوان، كالدعوة لعدم دفن المتوفين بالفيروس. فخلال شهر واحد تم إطلاق ما يزيد على ٢٥ شائعة بدأت من صفحات الإخوان.

- **توظيف دعوي لإخوان أوروبا:** يتخذ الإخوان في أوروبا أنشطة مختلفة عن الإخوان في الدول العربية والإسلامية، إذ يعتمدون على النشاط الدعوي والخدمي للجاليات الإسلامية، ويتوافقون مع توجهات الدول التي يقيمون بها. لذلك هاجموا الصين، واعتبروا إصابتها بالفيروس عقابًا من الله لها على قمعها للأقلية الإيغورية المسلمة. فعلى سبيل المثال، قال رجل الدين الفرنسي «بشير بن حسن»: «الفيروس جندي في جيش الله»، لكي يحاصر الصين. وكان الاتجاه الأبرز لهم الدعاء من أجل الوصول للقاح ضد الفيروس في الدول الغربية، التي يعتبرونها «كافرة»، وفقًا للإخوان في الدول العربية والإسلامية.

- **اختلاف إخوان الغرب مع «القاعدة» و«داعش»:** لم يُظهر الإخوان أية مظاهر للشماتة أو الكراهية تجاه الغرب في الجائحة، على خلاف «القاعدة» و«داعش». فـ«القاعدة» تعتبر أن الجائحة كشفت هشاشة الاقتصاد العالمي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، ووجهت في بيانها «نداء عامًا للجماهير في العالم الغربي لتبنى الإسلام». أما «داعش» فقد ادّعى أن «الصليبيين» على وشك كارثة، وعندما وصل إلى أوروبا والغرب، قال

توظيفات إخوانية للدين:

- **النظر للوباء كانتصار لقضيتهم:** حيث تم الترويج الإخواني لفكرة انتشار الفيروس بأنه انتصار من الله لقضيتهم العادلة -على حد زعمهم- وذلك حتى يتمكنوا من نيل تعاطف الشعوب العربية، بعد أن تراجعت شعبيتهم بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة. وهو ما كشف عنه، على سبيل المثال، تحرك جماعة الإخوان المصرية المحظورة، في استغلال الانتشار الواسع لفيروس كورونا لاستعادة المظلومية من جديد، من خلال محاولة تصوير ذلك الوباء على أنه عقاب من الله ضد الأنظمة السياسية المعادية لها، وهو ما أشار إليه بيانها الصادر عن مجلس علماء الشريعة في جماعة الإخوان المسلمين بخصوص مواجهة وباء كورونا في ١٧ مارس ٢٠٢٠.

■ **توظيف سلاح الفتاوى:** جاءت فتاوى وآراء السلفيين المتحالفين مع جماعة الإخوان حول فيروس (كوفيد-١٩) لترسيخ ما يمكن وصفه بالتشدد الفقهي، الذي يطغى على أدبياتهم الفكرية، حيث رأت أن مثل هذا الوباء قد رسَّخ لوجوب ارتداء المرأة للنقاب، للدرجة التي جعلت بعضهم يقول إن الفيروس جاء ليقف أمام كل من حارب المنتقبات، كما أكدت استمرار جماعة الإخوان في توظيف الوباء لتنفيذ بعض أدبياتها، وربطوا ظهور الوباء بمنع بعض المسئولين للنقاب داخل المؤسسات والجامعات المصرية، لذا فقد جاء العقاب الإلهي ردًّا على مثل هذه الممارسات.

توظيف الفتاوى من قِبل التنظيمات الإرهابية وفي مقدمتها الإخوان

المصدر

https://www.facebook.com/FatwaIndex/photos/a.٢٢١٦٧٢٢٥٦١٩٦٨٢٤٢/١٨٩١٥٩٥٧٠٧٨١٤٢٦٤/?type=٣

هل يُنقذ «الإخوان» «أردوغان» من السقوط؟

تأكدت العلاقة الارتباطية بين شخص الرئيس التركي والإخوان منذ ثورة يونيو ٢٠١٣، الذي يوظف الدين بشكل أساسي في إرضاء الجماهير، وهو ما يؤكده «أردوغان» في كل محفل دولي وتعكسه سياساته الخارجية. وهذا الارتباط هو ما يدفع للتساؤل حول مدى قدرة الإخوان على مساندة «أردوغان»

علاقة معقّدة بين «أردوغان» و«الإخوان»:

- **علاقة أيديولوجية:** يظهر فيها جانب من الخلفية الفكرية لأردوغان وانتمائه لتيار الإسلام السياسي، متأثرًا بنشأته في مدارس الأئمة والخطباء، وتلمذته على يد «نجم الدين أربكان». وانعكس تقبّله للإخوان في تصريح له يوم ١٧ فبراير ٢٠١٧، حين ألقى خطابًا قال فيه إنه «لا يعتبر الإخوان المسلمين منظمة إرهابية، لأنها ليست منظمة مسلحة، بل هي منظمة فكرية». فقد كان يعمل على تحسين صورتها ويجمع قادتها في المنطقة لبدء مسار جديد لتحقيق أهداف واضحة ومحددة تحت قيادته.

- **علاقة نفعية:** هناك هدف واحد توافق عليه الطرفان، فقد وجدت الجماعة في «أردوغان» القائد الذي يُمكن أن يساعدها في مشروعها لإنشاء دولة الخلافة الإسلامية وتحقيق «أستاذية العالم»، كما قال «حسن البنا»، إذ إنه يريد أن يُعيد مشروع «الخلافة العثمانية» على أرضية المشروع الإسلامي. ووفّرت الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي شهدتها عدة دول عربية عام ٢٠١١ الفرصة لتحقيق هذا الهدف من وجهة النظر التركية الإخوانية، لكن مع إحباطات الجماعة بشأن انهيار مشروع تصعيد الإسلام السياسي للحكم، سعت تركيا لتوظيفها لتوسيع نفوذها في المنطقة، مستفيدة من جماعة الإخوان وقواعدها الشعبية وفروعها المنتشرة وإمكانياتها الواسعة.

- **حسابات أخرى:** إن انتفاع «أردوغان» من الجماعة لتحقيق حلم الخلافة التوسعي يقابله انتفاع الإخوان من تركيا أيضًا، حيث يدرك الإخوان مكانة تركيا الإقليمية والدولية ورمزيتها المتعلقة بمشروع الجماعة التاريخي لزعامة الخلافة الإسلامية العصرية، ويرون فيها السبيل لهدفهم الأسمى (السلطة). ولذلك يعد ارتباط الإخوان بدوائر السلطة المختلفة في تركيا هدفًا أساسيًّا للجماعة، حيث يوفر «أردوغان» لها هذه الفرصة، إلى درجة وَصْف «أردوغان» بأنه يقوم بعملية أسلمة للنظام التركي، وبالتالي نحن أمام جماعة تطمع في الدولة وليس في العلاقة مع رئيس دولة، وهذا كان حالها دائمًا وفق خبرات التجارب العربية، بمعنى أن مشروع الأسلمة وتوطيد النموذج

اعتماد متبادل:

- **استخدام فروع الإخوان:** يستخدم «أردوغان» الفروع المنتشرة للإخوان في المنطقة لتنفيذ سياسته التوسعية في الشرق الأوسط، بما يُساعده في تحقيق إنجازات ملموسة يستند إليها داخليًّا في ضوء تراجع شعبيته وتراجع الحالة الاقتصادية الداخلية لتركيا، ويعمل «أردوغان» على دعم الإخوان ليُتيح لهم القيام بالأدوار المنوطة بهم التي تُساعد في تحقيق مصالح تركيا. فهناك علاقات قائمة بين «أردوغان»

وفروع الإخوان، وبين طموحات زائلة في وجودهم في الحكم في مصر والسودان يكون دورهم فيها الحفاظ على عدم الاستقرار للأنظمة الجديدة، وبين وجودهم في مؤسسات صنع القرار في ليبيا وتونس يكون دورهم تنفيذ المصالح التركية كما تفعل حكومة الوفاق الليبي وما تمنحه لتركيا من حقوق للتنقيب عن الغاز أو للتعاون العسكري، أو «راشد الغنوشي» رئيس البرلمان التونسي، وكذلك قيامهم بأدوار مؤثرة في دول أخرى، كاليمن من خلال حزب الإصلاح للتأثير سلبًا على عمل التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن. هذا بخلاف دورهم كقنوات اتصال بين تركيا والتنظيمات الإرهابية المختلفة في سوريا وليبيا.

- **اختراق المؤسسات التركية:** تزداد خطورة الإخوان في تركيا لالتصاقهم برأس النظام، حيث يرى بعض المراقبين شواهد دالة على التغلغل الإخواني، وتعاظم نفوذهم في المجتمع التركي، إلى درجة شعور بعض المسئولين الأتراك بالخوف من تهديد الجماعة للنظام الديمقراطي في تركيا. فهناك العديد من مظاهر الأسلمة في مجالات التعليم والمرأة والتشريع، مع تسلط النظام وكبته للحريات واضطهاد المعارضة، وهذه المظاهر تتماشى مع النموذج الإخواني المنشود في الحكم، وهو ما عجزوا عن تحقيقه في مصر. كما أن تركيا تحتضن المنصات الإعلامية والقيادات الإخوانية الذين يعملون وفقًا لأجندتهم الخاصة، وربما بشكل لا تستفيد منه الدولة التركية. وترى المعارضة التركية أن «أردوغان» يُهدي الإخوان أمة مستقطبة ومنقسمة وفضاء اجتماعيًا مفرغًا يجري شحنه بالأيديولوجيا المتطرفة، علاوة على ما كسره من هيبة للمؤسسة العسكرية، وهذا يمكن التنظيم من مؤسسات الدولة بشكل يصعب معه التخلص منه.

■ **مؤسسات مزدوجة:** خلال السنوات السابقة، سمحت السلطات التركية بإنشاء جمعيات ومؤسسات إخوانية متعددة في تركيا، من أبرزها: «جمعية النسيج الاجتماعي» التي يتولاها ويديرها الداعية التركي «نور الدين يلديز» المعروف باسم مفتي أردوغان، و«جمعية الحكمة» ويتولى رئاستها الإخواني المصري «عبدالعزيز إبراهيم»، أحد قيادات لجنة التربية داخل الجماعة، وهدفهما تجنيد الشباب التركي والعربي، خاصة اللاجئين إلى تركيا والباحثين عن عمل.

كما أسست تركيا «اتحاد المنظمات الأهلية الإسلامية»، ويضم أكثر من ٣٥٠ منظمة تابعة للإخوان في العالم، كما يسند إليه تلقي أموال الإغاثة والتبرعات والزكاة. ويُعد هذا الاتحاد حلقة الوصل بين المؤسسات الإخوانية لتمرير أموال الجماعة داخل منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، ويرتبط بعلاقات شراكة واسعة مع اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا، واتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، وغيرها من المؤسسات الدولية التابعة لجماعة الإخوان في الغرب.

إن هذه المؤسسات الإخوانية لها دور مزدوج، فهي تُثبّت وجود الإخوان في تركيا وتعمّق تغلغلهم في المجتمع التركي، وتفسح المجال لسياسة خارجية تركية أكثر قدرة على النفاذ واختراق المجتمعات والدول العربية من خلال فروع الإخوان الموجودة في هذه الدول من البداية ولها قواعدها الشعبية بها.

«الإخوان» وسقوط محتمل لـ «أردوغان»:

تتمثل عوامل السقوط المحتمل لـ«أردوغان» في ثلاثة عوامل أساسية:

- **العامل الأول:** المعارضة الداخلية القوية التي يواجهها «أردوغان» وتوافق قوى المعارضة على ضرورة خروج «أردوغان» من السلطة لتعود تركيا برلمانية ذات اقتصاد قوي، إذ إنه يعمل على تركيز السلطات في يده عن طريق تولية المناصب لأقاربه وأفراد أسرته، كما يواجه انشقاقات داخل حزب العدالة والتنمية اعتراضًا على إدارته، بالإضافة للمشكلات الحادة التي يواجهها الاقتصاد التركي والتي تفاقمت مع الإدارة غير الرشيدة من «أردوغان» لأزمة جائحة (كوفيد-١٩)، والتي تجعل الاقتصاد التركي معرضًا بشكل خاص للتضرر من تداعيات الجائحة بسبب تداخله المرتفع في سلاسل القيمة العالمية والاعتماد على قطاعي السياحة والنقل، وهما من أكثر القطاعات تضررًا من الأزمة، وفقًا لتقرير للمفوضية الأوروبية.

- **العامل الثاني:** تراجع الشعبية، فقد أظهرت نتائج الاستطلاع الذي أُجري أول مايو ٢٠٢٠ أن أصوات حزب العدالة والتنمية الحاكم هبطت إلى نحو ٣٤٪ للمرة الأولى منذ اعتلائه السلطة. وبخصوص الانتخابات الرئاسية، أظهر الاستطلاع أنه لو توجهت البلاد إلى انتخابات الآن فسيحصل «أردوغان» على ٣٨,٩٪ من أصوات الناخبين مقابل نحو ٥٢٪ حصل عليها في آخر انتخابات في عام ٢٠١٨. ورأى ٥٢,٢٪ من المشاركين في الاستطلاع أن «أردوغان» فشل في مهامه كرئيس للجمهورية، مقابل ٤١,٩٪ رأوا أنه نجح فيها.

- **العامل الثالث:** تعويل «أردوغان» المفرط على سياسته الخارجية العدائية تجاه المنطقة العربية وشرق المتوسط في تحقيق إنجاز يرفع شعبيته أو يحل به المشكلات الداخلية لتركيا، دون أن يحقق إنجازًا واضحًا يجني ثماره سريعًا، بل يُسيء إلى صورة تركيا وعلاقاتها العدائية بالعديد من القوى الإقليمية، ويتسبب هذا

موقف الإخوان إذا سقط «أردوغان»:

- لا يرغب الإخوان في خروج «أردوغان» من السلطة مع كل ما يقدمه لهم داخل تركيا أو خارجها، لكن هذا لا يعني أنهم لا يستعدون لمثل هذا الاحتمال. فمع تراجع نجاحات «أردوغان» داخليًا بشدة وخارجيًا بدرجة أقل، يصبح هذا الاحتمال متزايدًا، وتقل قدرتهم على مساندته أمام المعارضة الداخلية، خاصة وأنهم أحد أسباب قوة هذه المعارضة. **ويوضّح الإنفوجراف التالي تزايد الانتقادات لأيديولوجيا الإخوان عند غالبية المجتمع التركي:**

ولأن الإخوان يرتبطون بالسلطة ويستهدفونها بالأساس أكثر من ارتباطهم برئيس ما، يصبح الموقف المحتمل منهم متمثلًا في عدة أمور، هي:

- مقاومة خروجه من السلطة والتهديد بالعنف إزاء المعارضة، وقد قام أحد أعضاء حزب العدالة والتنمية بالفعل ببث رسالة تهديد للمعارضة قائلًا: «مقابل قطرة دماء من رجب طيب أردوغان.. سيتم سفك دماء الملايين في هذا البلد».

- قيام التنظيم الدولي للإخوان بالعمل على استخدام نفوذه وإمكانياته الخارجية في أوروبا والولايات المتحدة بالأساس لدعم «أردوغان».

- البحث عن بديل مناسب لـ«أردوغان» ينتمي لتيار الإسلام السياسي ليكمل مسيرة تمكين الإخوان داخليًا وخارجيًا، خاصة وأن الخلافات بين «أردوغان» والأعضاء المنشقين ليست أيديولوجية. ومن الشخصيات المرشحة لهذا «أحمد داود أوغلو»، فقد كان مهندس السياسة الخارجية الناجحة للحزب في مرحلة نجاحاتها.

- إذا نجح الإخوان في تحديد هذا البديل المناسب وتوافقوا معه، فيمكن أن يتجهوا للعمل لدفعه للحكم على المدى المتوسط، لكن هذا لن يتم مباشرة؛ إذ إن أي مرشح بديل لـ«أردوغان» لن يمكنه مواجهة شعبية الحزب الجمهوري في المستقبل القريب.

قضايا السياسات العامة

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (١) - العدد (٤) - ١٥ يونيو ٢٠٢٠

www.ecsstudies.com

- أدوات صندوق النقد تجاه الأزمات: مصر نموذجًا
- غلق الحضانات يثير أزمة للمرأة العاملة بعد كورونا
- مقترحات لإدارة العام الدراسي القادم في ظل كورونا

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

٦ أدوات صندوق النقد تجاه الأزمات: مصر نموذجًا

سارع صندوق النقد الدولي إلى اتخاذ إجراءات تمويلية متعددة لمواجهة تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي، وخاصة في الدول النامية. جاء ذلك انطلاقًا من دور الصندوق منذ إنشائه في عام ١٩٤٥ بمنع وقوع الأزمات في النظام المالي العالمي عبر تشجيع الدول الأعضاء لاعتماد سياسات اقتصادية سليمة. لذا، ثمة أهمية لمناقشة أدوات صندوق النقد لمواجهة الآثار الاقتصادية لأزمة كورونا في حالة مصر.

أدوات الصندوق

- يؤدي صندوق النقد دوره في حماية النظام المالي العالمي في الأوقات العالمية وفي الأزمات على السواء بطريقين أساسيين، أولهما: تقديم الدعم الفني للدول التي تطلبه، إذ يضم الصندوق نُخبة من الخبراء الدوليين القادرين على تقديم المشورة الفنية بغرض تقييم السياسات القائمة، واقتراح سياسات بديلة في حالة الحاجة لذلك، لكن الطريقة الرئيسية التي يستعملها الصندوق هي الإقراض.

- يمتلك الصندوق نحو مليار دولار جاهزة لإقراض أعضائه في عام ٢٠٢٠، وهي تأتي من ثلاثة مصادر رئيسية؛ أولها نظام الحصص، حيث تدفع الدول الأعضاء بصفة سنوية ثمن عضويتها في الصندوق، عبر ما يُسمّى وحدة حقوق السحب الخاصة SDR، والتي تتشكل من أوزان ثابتة من خمس عُملات رئيسية (هي: الدولار الأمريكي، اليورو، الين، الإسترليني)، وتُراجع هذه الأوزان كل خمسة أعوام، وقد بلغ ثمن الـSDR الواحد ١,٣٦ دولار في المتوسط خلال أبريل ٢٠٢٠، وقد شكل تراكم هذه الاشتراكات لدى الصندوق مُنذ تأسيسه ٣٢٠ مليار SDR أو ما يُساوي تقريبًا ٤٤٠ مليار دولار.

- أما المصدر الثاني، فيتمثل في ما يستطيع الصندوق عقده من اتفاقيات مُتعددة الأطراف مع مُنظمات أو تجمعات دولية، مثل: نادي باريس، ومُنظمة شنغهاي، والاتحاد الأوروبي، ومثيلاتها من المُنظمات والتجمعات الدولية للاقتراض منها. ويُتاح للصندوق بموجبها في الوقت الحالي نحو ١٤٣ مليار SDR أو ١٩٦ مليار دولار، ولا يلجأ الصندوق لهذا المصدر إلا بعد عدم كفاية موارد الصندوق الذاتية من حصص الأعضاء، ويتمثل المصدر الأخير في اتفاقات الاقتراض الثنائي التي يستطيع الصندوق عقدها مع الدول، مثل: الولايات المُتحدة، والصين، وغيرها من الدول المُتقدمة القادرة على توفير موارد مالية. وتبلغ قيمة ما يستطيع الصندوق توفيره عبر هذا المصدر ما إجماليه ٢٥٠ مليار SDR، أو ٣٤٤ مليار دولار في نهاية فبراير ٢٠٢٠.

- يُقدم الصندوق قروضه عبر أدوات مُتعددة تتناسب مع الاحتياجات التمويلية للدولة، فالدول مُنخفضة الدخل يُمكنها الاستفادة من أدوات مثل «التسهيل الائتماني المُمدد» (ECF) لتصحيح الاختلالات الهيكلية في المدى المتوسط، بينما يُمكنها الاستفادة من أداة «تسهيل الاستعداد الائتماني» لمواجهة الاختلالات قصيرة الأجل، أما البلدان الصاعدة والمُتقدمة فيُمكنها الاستفادة من أداتي «خط الائتمان المرن» (FCL) أو «خط الوقاية والسيولة» (PLL)، للمُعضلات متوسطة وطويلة الأمد، (SBAs) لعلاج الاختلالات قصيرة الأجل، ويوضح الشكل التالي أهم هذه الأدوات:

أهم أدوات التمويل لدى صندوق النقد الدولي

■ تعددت تدخلات الصندوق خلال أزمة كورونا، فبداية أتاح ١٠٠ مليار دولار للدول ذات الدخل المتوسط والمُنخفض لتمويل الاختلالات الطارئة في موازين مدفوعاتها عبر أداتي RCF وRFI، وقد تلقّى الصندوق طلبات من ١٠٢ دولة للمُساعدة بموجب هاتين الأداتين، وهو أعلى عدد من الطلبات يتلقّاها الصندوق في تاريخه. وقد استجابت إدارة الصندوق بالفعل لأكثر من ٥٣ طلبا منها، جاء أكثرها من قارة إفريقيا تليها آسيا، وقد بلغت الطلبات الموافق عليها حتى هذا التاريخ نحو ٢٠,١ مليار دولار، وجاء أكبر المُستفيدين منها، نيجيريا بمبلغ ٣,٤ مليارات دولار، تلتها مصر بنحو ٢,٨ مليار دولار، تلتهما باكستان بـ١,٤ مليار دولار تقريبا. ويوضح الشكل التالي الدول التي تلقّت دعما بموجب إحدى هاتين الأداتين أو كلاهما حتى يوم ١٤ مايو ٢٠٢٠:

الدول منخفضة الدخل المستفيدة من أداتي صندوق النقد ECF وRCF

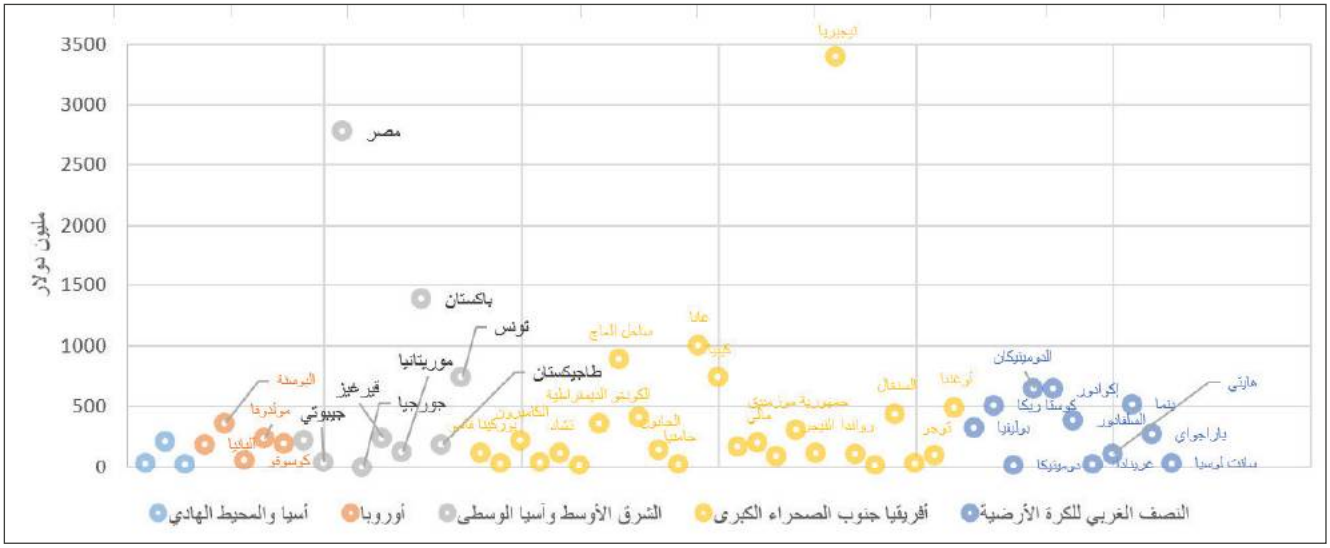

■ تدخل الصندوق عن طريق أداته التي تُسمى «الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون» CCRT عن طريق تقديم المنح للتخفيف من أعباء ديون أفقر الدول وأشدها تعرضًا للمخاطر والتي عليها التزامات غير مسددة للصندوق، وذلك لمساعدتها في مواجهة الكوارث، بما في ذلك الكوارث في مجال الصحة العامة. وقد استفاد من هذه الأداة ٢٦ دولة، وذلك بإجمالي ٢٣٠ مليون دولار حتى التاريخ السابق، ويوضح الشكل التالي هذه الدول:

الدول المستفيدة من تخفيض وإزالة ديونها عبر أداة صندوق النقد CCRT

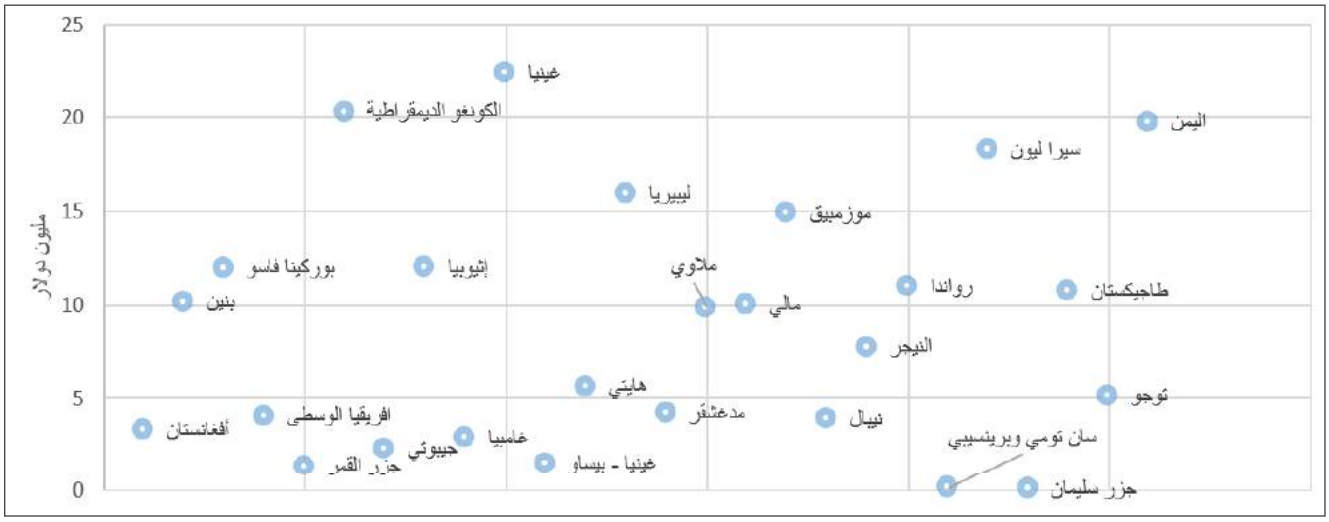

■ دعا صندوق النقد والبنك الدوليّان، في ٢٥ مارس الماضي، الدول الدائنة إلى تعليق مدفوعات خدمة الديون من الدول الأكثر فقرًا، وهو ما استجابت له مجموعة العشرين في ١٥ أبريل الماضي بتعليق سداد القروض الثنائية بينها والدول الأكثر فقرًا. كما حثّ معهد التمويل الدولي أيضًا دائني القطاع الخاص على التخلي عن سداد الديون حتى نهاية العام. يُضاف إلى ذلك إمكانية قيام الصندوق بإدخال تعديلات حسب الحاجة على برامجه القائمة مع بعض الدول، بغية دعمها في استيعاب الاحتياجات الجديدة الملحة الناشئة عن فيروس كورونا. ويُساعد هذا التنوع في الأدوات ومصادر النقد والكمية الضخمة المُتاحة منه لدى الصندوق على تدخلات ساهم بشدة في إنقاذ الاقتصاد العالمي، وبخاصة الدول النامية التي تضغط الجائحة على اقتصادها.

تداعيات كورونا على مصر

■ تُعتبر مصر إحدى أنجح تجارب الصندوق التنموية في العقدين الأخيرين، وذلك بعد نجاحها في إتمام الجانب الأعظم من التصحيحات الهيكلية التي التزمت بها بموجب اتفاقها مع الصندوق في نوفمبر ٢٠١٦، والتي حصلت بموجبه على ١٢ مليار دولار على خمس شرائح، كان آخرها في يوليو ٢٠١٩. وأحرز برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري تقدمًا كبيرًا تمثّل في استقرار الاقتصاد الكلي، وتعافي مُعدلات النمو قبل أزمة كورونا، حيث بلغ النمو الاقتصادي ٥,٥٪ في عام ٢٠١٩، وهو من أعلى المعدلات في المنطقة.

- سجلت ميزانية السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ فائضا أوليًّا قدره ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي المصري، باستثناء مدفوعات الفائدة، كما انخفضت مُعدلات التضخم العام إلى أرقام أحادية في نهاية عام ٢٠١٩ وبداية ٢٠٢٠، إذ دارت حول مستويات ٦٪. كما انخفضت البطالة إلى ٨٪ في الرُبع الرابع من ٢٠١٩، لتحقق أدنى معدل منذ ٢٠ عاما بنسبة ٧,٥٪ في الرُبع الثاني ٢٠١٩، وذلك بعدما كانت استوت عند نسبة ١٢,٥٪ تقريبا قبل بداية البرنامج في ٢٠١٦. وعلى الرغم من ذلك، ظلت هناك بعض الإجراءات الإطارية التي يجب على الحكومة اتخاذها، مثل: تعزيز مُشاركة القطاع الخاص، وتقليل القطاع الرسمي، وغيرها مما كان يجري الإعداد لها على قدم وساق عندما ضربت جائحة كورونا.

- برغم تلقي الاقتصاد المصري الصدمة على نحو جيد بفضل التصحيح الهيكلي الذي جرى في السنوات السابقة؛ إلا أن تأثيراتها السلبية ظهرت على بعض مؤشراته، خاصة المُتعلقة بالقطاع الخارجي، مدفوعة إما بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من انتشار كورونا (مثل إغلاق قطاعي الطيران المدني والسياحي) على الرغم مما يُمثله القطاع من أهمية كبيرة كمصدر للتدفقات الأجنبية التي بلغت في عام ٢٠١٩ نحو مليار دولار شهريًّا، أو مُتأثرة بأجواء عدم اليقين التي تُسيطر على الاستثمار العالمي، كانسحاب جزء من استثمارات الصناديق المالية الأجنبية في أدوات الدين المصرية للخارج.

وقد أدى ذلك إلى انخفاض الاحتياطي النقدي من العُملات الأجنبية لدى البنك المركزي لأول مرة مُنذ ما يزيد على أربعة أعوام في مارس ٢٠٢٠ من ٤٥,٥١ مليار دولار إلى ٤٠,١ مليار، ومواصلة انخفاضه إلى ٣٧,٠٣ مليار في أبريل من العام ذاته إثر استمرار التخارج من أدوات الدين المصرية، بالإضافة إلى سداد البنك التزامات خاصة بالمديونية الخارجية بنحو ١,٦ مليار دولار.

تطور معدل الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي المصري

- أدت الانسحابات السابقة إلى ارتفاع الضغوطات للطلب على الدولار في مُقابل الجنيه المصري، مما أدى إلى أن تعكس أسعار الصرف اتجاهها في الارتفاع لأول مرة مُنذ أكثر من ١٥ شهرًا في ٢٤ من فبراير لتصل في ١٣ من مايو الماضي إلى مستوى ١٥,٦٩ جنيهًا لكل دولار، كما يوضح الشكل التالي:

مُعدلات صرف الجنيه المصري مُقابل الدولار مُنذ بداية عام 2019

دعم صندوق النقد لمصر

دفعت التطورات السلبية لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري بالحكومة والبنك المركزي المصريين إلى طلب مُساعدة صندوق النقد، في ٢٦ أبريل الماضي، وذلك عبر ما يلي:

- الدعم عن طريق أداة التمويل RFI بمبلغ ٢,٨ مليار دولار تقريبًا، حيث وافق الصندوق على التمويل في ١١ مايو الماضي، وتتيح هذه الأداة مساعدات مالية عاجلة بمقدار محدود للبلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها احتياجات ماسة، ولكنها لا تحتاج إلى تنفيذ برنامج كامل. ويمكن أن تقدم الأداة الدعم لتلبية مجموعة واسعة من الاحتياجات الماسة، بما في ذلك ما ينشأ عن صدمات أسعار السلع الأولية، والكوارث الطبيعية، وحالات الصراع وما بعد انتهائها، والطوارئ الناشئة عن الهشاشة، وذلك لعدم انطباق شروط أداة RCF على مصر التي تُعد من دول الشريحة الدنيا في الدخل المُتوسط، بينما تُخصص الأداة الأخيرة للدول مُنخفضة الدخل.

- لتلبية احتياجات التمويل الكبيرة والملحّة لدى البلدان الأعضاء بسبب جائحة كورونا، تم مؤقتًا رفع حدود الاستفادة من خلال النافذة الاعتيادية لأداة التمويل السريع من ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ من حصة العضوية سنويًا، ومن ١٠٠٪ إلى ١٥٠٪ من حصة العضوية على أساس تراكمي، وتقدّم المساعدات المالية من خلال «أداة التمويل السريع» في صورة ٣,٢٥ سنوات و٥ سنوات.

- الدعم بمبلغ 0 مليارات دولار تقريبًا عن طريق «اتفاق الاستعداد الائتماني» SBA الذي يسمح للصندوق بسرعة الاستجابة لاحتياجات البلدان من التمويل الخارجي، ودعم السياسات المصممة كي تساعد البلدان على الخروج من الأزمات واستعادة النمو القابل للاستمرار، وتتيح للصندوق سرعة الاستجابة لاحتياجات البلدان من التمويل الخارجي، ودعم السياسات المصممة كي تساعد البلدان على الخروج من الأزمات واستعادة مُعدلات النمو.

وهناك مرونة في تحديد المدة التي تغطيها اتفاقات الاستعداد الائتماني، وعادة ما تتراوح بين ١٢ و٢٤ شهرًا ولا تتجاوز ٣٦ شهرًا، حسبما يتناسب مع معالجة مشكلات ميزان المدفوعات على المدى القصير. وبموجب هذه الأداة يُمكن للدول الأعضاء الحصول على موارد تصل إلى ١٤٥٪ من حصة العضوية في فترة اثني عشر شهرًا، وإلى ٤٣٥٪ من حصة العضوية على أساس تراكمي طوال مدة البرنامج بدون مدفوعات السداد.

- تختلف هاتان الأداتان عن أداة «تسهيل الصندوق الممدد» EFF التي أجرت مصر بموجبها برنامج الإصلاح الهيكلي، في أن الأخيرة مُخصصة لمساعدة البلدان الأعضاء التي تشهد اختلالات كبيرة في ميزان المدفوعات بسبب معوقات هيكلية، أو تعاني من بطء النمو وضعف جوهري في مركز ميزان المدفوعات.

ويساهم تسهيل الصندوق الممدد في دعم جهود تنفيذ البرامج الشاملة التي تضع سياسات تتسم بالنطاق الواسع والطابع العميق لتصحيح الاختلالات الهيكلية عبر فترة ممتدة. ونظرًا لأن الإصلاحات اللازمة لعلاج الاختلالات الهيكلية غالبًا ما تستغرق وقتًا في تنفيذها؛ فإن هذه الأداة تستمر في العمل لفترة أطول وفترة سداد أطول مقارنة بمعظم الأدوات الأخرى التي يُتيحها الصندوق.

- برغم التراجع في المؤشرات النقدية المصرية؛ إلا أن مؤسسات التصنيف الائتماني ما زالت واثقة في قدرة الاقتصاد المصري على التعافي، خاصة في ظل الاتجاهات شبه الأكيدة بموافقة الصندوق على التمويل الثاني بموجب SBA لما تمثله مصر من أهمية خاصة للصندوق، ونجاحها في اجتياز شروط الـEFF. ففي آخر تصنيف في ١١ مايو الماضي لها، أكدت وكالة موديز تصنيفها طويل الأجل للجنيه عند مستوى Br مع نظرة مُستقبلية مُستقرة.

- **خلاصة القول**، إن صندوق النقد يبرز كلاعب أساسي في حفظ استقرار النظام المالي العالمي ومن خلفه الاقتصاد الدولي في ظل أزمة كورونا عن طريق تخفيف الضغط على البلدان مُنخفضة ومتوسطة الدخل عبر مجموعة واسعة من أدوات التمويل والإجراءات التدخلية. وقد استفادت مصر من هذا الدور عن طريق الحصول على تمويل قصير الأجل بنحو ٢,٨ مليار دولار، وفي انتظار الحصول على تمويل آخر متوسط الأجل بنحو 0 مليارات دولار لمواجهة الضغوط الناتجة عن الجائحة، وهو ما أبقى على النظرة المُستقرة للاقتصاد المصري من جانب مؤسسات التصنيف الائتماني.

2 غلق الحضانات يثير أزمة للمرأة العاملة بعد كورونا

مع الاتجاه لإعادة التشغيل التدريجي للاقتصاد المصري إثر أزمة كورونا، فإن عودة النساء للعمل في وقت يتواصل فيه غلق الحضانات يُمثّل مشكلة أساسية لهن، لا سيما إذا كُنّ يملكن أطفالا صغارًا يحتاجون للرعاية، وهو ملف يحتاج إلى حلول من قبل الوزارات الحكومية المعنية بملف الحضانات، في ظل ما تلعبه المرأة العاملة من دور أساسي في قطاعات الاقتصاد.

ملامح الأزمة

- تُضطر غالبية الأمهات العاملات، وخاصة في القطاع الخاص، للعودة إلى العمل بمجرد انتهاء الشهور الثلاثة المحددة بالقانون كإجازة أمومة بعد الإنجاب، وعندها يكون أمام المرأة ثلاثة خيارات: إما أن تضع الطفل في حضانة، أو الاستعانة بمربية في المنزل، أو ترك الطفل مع قريبة لها. فالحضانات ودور رعاية الأطفال المختلفة مسئولة عن رعاية الأطفال بدءًا من سن ثلاثة شهور وحتى المرحلة الابتدائية، وربما بعد ذلك، وبالتالي فإن إغلاق الحضانات يضع عبئًا كبيرًا على عاتق المرأة العاملة، التي بات عليها الموازنة بين مقتضيات كسب الرزق ورعاية الأطفال.

- وفقًا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن القوى العاملة ٢٠١٩، بلغ عدد النساء المشتغلات ٣,٩٩٠ ملايين من إجمالي ٢٦,١٢٣ مليون مشتغل. كما تشير بيانات نشرة العاملين بالحكومة طبقًا للنشاط الاقتصادي عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى أن نسبة العاملات بالقطاع الحكومي بلغت ٢٥,٨٪، فيما بلغت نسبة الإناث العاملات في قطاع الخدمات الصحية ٣,٩٠٪، و٢٩,٨٪ في قطاع المال والاقتصاد، و٢٩,٤٪ في قطاع التأمينات والشئون الاجتماعية، و٢٧,٤٪ في قطاع الثقافة والإعلام، و١٧,١٪ في قطاع الكهرباء والطاقة، و١٦,٣٪ في قطاع التموين والتجارة الداخلية، و٠,٤٪ في قطاع الصناعة والبترول والتعدين. وتدلّ هذه الأرقام على أنّ عمل النساء مهم بالنسبة لبعض القطاعات، مثل قطاع الخدمات الصحية، ما يعني أن عدم إيجاد حلول وبدائل لمشكلة الحضانات المغلقة ستكون له آثار على المجتمع ككل، وليس على النساء فقط.

نسبة مساهمة المرأة في قطاعات الدولة

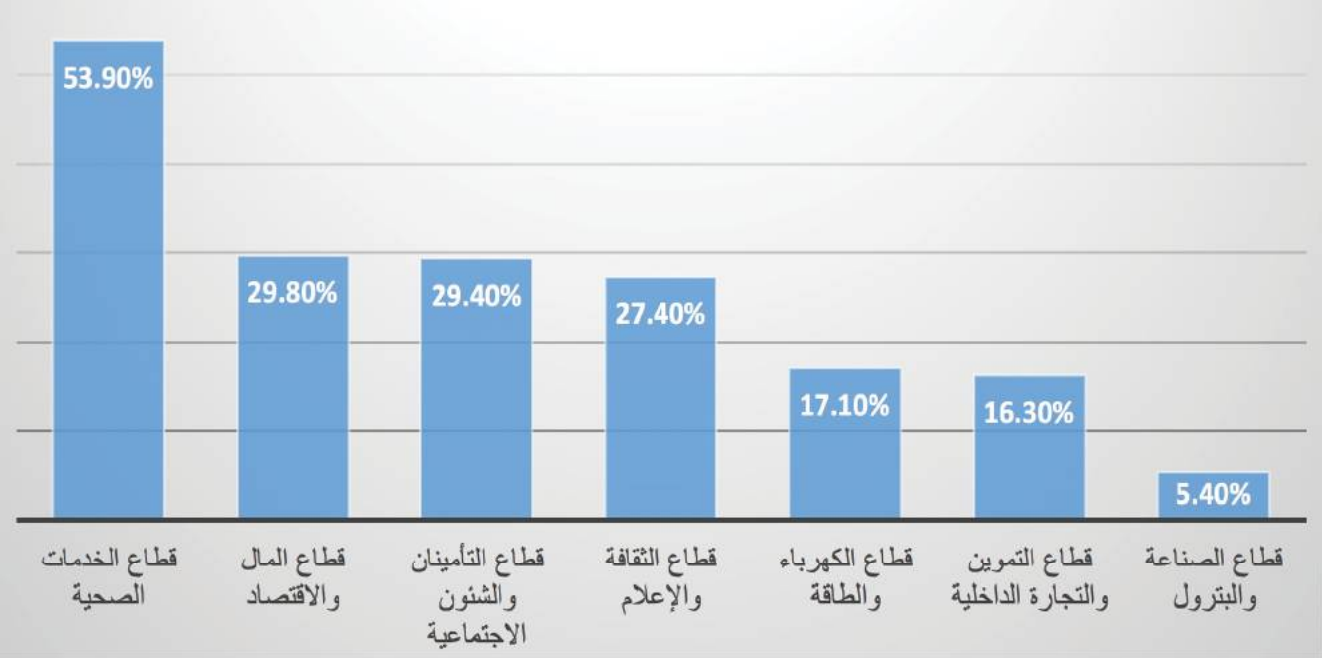

المصدر

- عقب القرار الذي أصدرته الحكومة المصرية بتعليق الدراسة في جميع المدارس والجامعات في ١٤ مارس ٢٠٢٠، دون تحديد وقت لنهايته، أصدرت «نيفين القباج»، وزيرة التضامن الاجتماعي، قرارًا بتعليق كافة الأنشطة المتعلقة بالحضانات في كافة محافظات الجمهورية، وتزامن مع ذلك منح الموظفة «القطاع الحكومي فقط» الحامل أو التي ترعى طفلًا أو أكثر إجازة استثنائية، وهي القرارات التي أدت إلى غلق كامل لكافة دور رياض الأطفال والحضانات من مرحلة الرضاعة حتى مرحلة التعليم قبل المدرسي.

- بحسب المادة ٣١ من الفقرة الثانية بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨، يُعتبر دارًا للحضانة كل مكان مناسب يخصص لرعاية الأطفال الذين لم يبلغوا سن الرابعة، وتخضع دور الحضانة لإشراف ورقابة وزارة الشئون الاجتماعية طبقًا لأحكام هذا القانون. ولكل طفل الحق في التمتع بخدمات دور الحضانة، وتتخذ الدولة جميع التدابير اللازمة لكفالة هذا الحق.

- بلغ عدد الحضانات المرخّصة في مصر ١٤٥٠٠ حضانة على مستوى الجمهورية، منها حضانات مملوكة للوزارة ويبلغ عددها ٢٦٦٦، وحضانات تديرها جمعيات أهلية عددها ٣٣٨٣ حضانة، وحضانات خاصة بالأفراد وعددها ٨٢٦٥ حضانة، وحضانات تابعة لشركات ومصانع وهيئات ويبلغ عددها ١٨٦ حضانة، وذلك وفقًا للتقارير الرسمية الصادرة عن وزارة التضامن الاجتماعي.

- يُقدر عدد الحضانات غير المرخصة بالآلاف، وأغلبها مملوكة للقطاع الخاص وفقًا لتصريحات الدكتورة سحر مشهور، مستشارة وزيرة التضامن الاجتماعي، وتستأثر محافظة القاهرة بالعدد الأكبر من هذه الحضانات غير المرخصة، ويصل إلى ١٥٠٠ حضانة. ويعود انتشار الحضانات غير المرخصة إلى أن المعروض المرخص أقل بكثير من الطلب.

- ثمة صعوبة في تقصّي أوضاع الحضانات غير المرخصة نظرًا لأن غالبيتها تتخذ من الشقق السكنية مقرًّا لها، وبالتالي يصعب تتبعها، علاوة على ضعف الدور الرقابي لرؤساء الأحياء والمدن والجهاز الإداري التابع لوزارة التضامن، في الوقت الذي تُقبِل فيه الأسر على تلك الحضانات نظرًا لانخفاض تكاليفها المادية مقارنة بالحضانات المرخصة. وحاليًّا تُضطر الكثير من النساء العاملات إلى اللجوء إلى الحضانات غير المرخصة خاصة التي تتخذ من الشقق السكنية مقرًّا بديلًا، في محاولة منهن لإيجاد حل بديل لهن في ظل عدم الاقتصاد.

تأثيرات غلق الحضانات

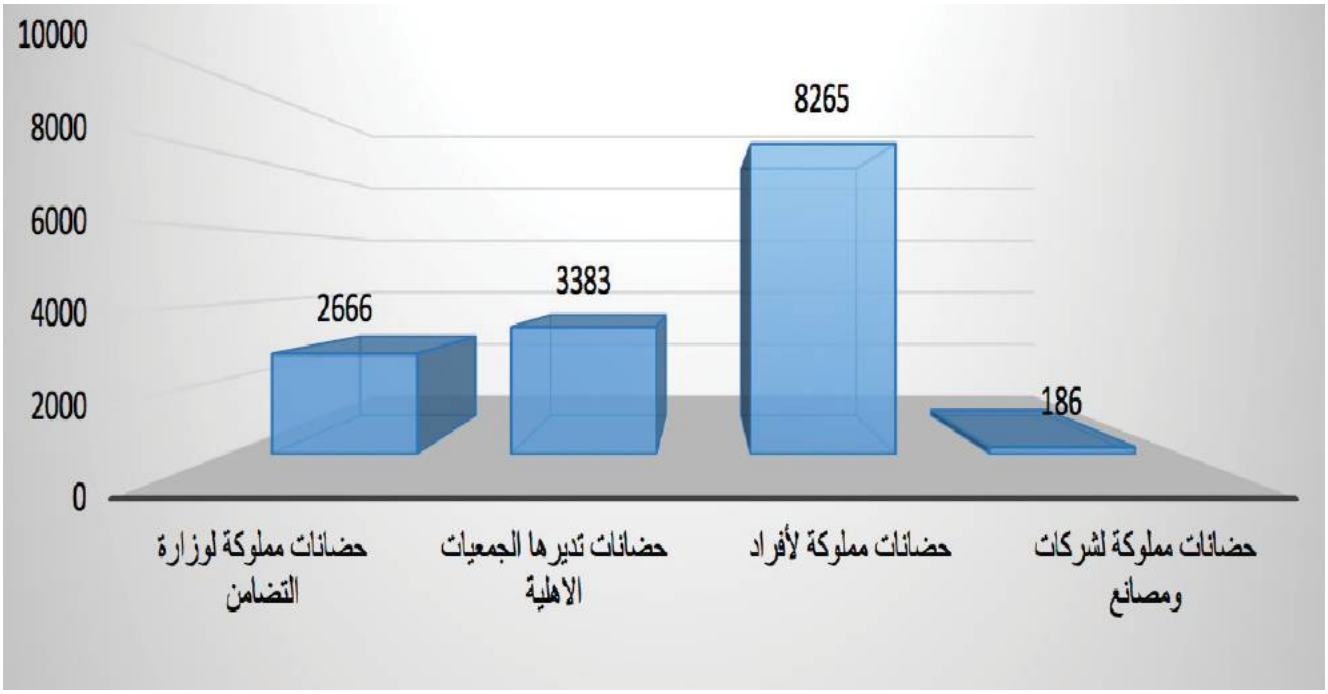

اعداد الحضانات في مصر

المصدر

التزم أصحاب الحضانات ومراكز تنمية المهارات المرخصة بقرار الإغلاق حفاظًا على صحة الأطفال والعاملين بهذا القطاع، وتجنبًا للمساءلة القانونية. إلا أنه نتج عن هذا القرار عدد من التبعات والخسائر أصابت القطاع كاملًا، خاصة مع عدم تحديد موعد محدد لإعادة الفتح. وتمثلت هذه الخسائر في:

- عدم إمكانية بعض أصحاب الحضانات ومراكز تنمية المهارات الالتزام بدفع رواتب العاملين لديهم، وخاصة المدرسين والإداريين والعاملين، نظرًا لتوقف رسوم الاشتراك من كافة الأطراف «الأهالي والجهات الرسمية»، ما تسبب في فقدان العديد منهم لوظائفهم.

- تسديد أصحاب الحضانات والمراكز فواتير المياه والكهرباء والغاز، بالإضافة إلى بقاء التأمينات الاجتماعية التي بها الحضانات دون تخفيض رغم توقف النشاط والموارد المادية، ما أدى بالبعض لبيع الأثاث ومستلزمات الحضانة أو مركز تنمية المهارات وغلق المشروع بالكامل.

- رفع عددٍ من أصحاب الحضانات المرخصة ومراكز تنمية المهارات مذكرات لوزارة التضامن الاجتماعي للمطالبة بدعم هذا القطاع، وتوفير دعم للعاملين لديهم، مثل: دعم العمالة غير المنتظمة، أو إعفائهم من سداد بعض الفواتير مثل الخدمات الأساسية والضرائب والمصاريف الإدارية طوال فترة الغلق.

- في حال اتخاذ قرار بإعادة الفتح والتشغيل للحضانات الخاصة، فمن المتوقع تعثر بعض أصحابها بسبب عدم توفر إمكانيات مادية لاستيفاء الالتزامات عليهم من عمل الصيانة الدورية للحضانة أو عمل تجديدات بها، كما هو متبع كل عام، وذلك لصعوبة توفير السيولة المالية الكافية بعد عدة شهور من الإغلاق، مما يشير إلى حاجة هذا القطاع الماسة للدعم.

3 مقترحات لإدارة العام الدراسي القادم في ظل كورونا

واجهت وزارة التربية والتعليم في مصر أزمة فيروس كورونا بإجراءات من بينها: تعليق الدراسة في المدارس، وتفعيل التعليم عن بعد، وإلغاء امتحانات نهاية العام للصفوف من الثالث الابتدائي وحتى الثالث الإعدادي، فضلًا عن اقتصار إجراء الاختبارات على طلاب الثانوية العامة خلال شهر يونيو 2020. لكن السؤال الأصعب: ماذا عن العام الدراسي القادم، في ظل استمرار أزمة كورونا، وأن إنتاج لقاح سيكون في عام 2021؟

فتح تدريجي

- مع وصول أعداد الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة في مصر إلى 23.5 مليون طالب، و56569 مدرسة، فلا يمكن إعادتهم للمدارس في الفصل الدراسي القادم في توقيت واحد. لذا، ثمة مقترحات بتقسيم المحافظات المصرية إلى ثلاثة مستويات وفقا لأعداد الإصابات بالفيروس لتحديد إمكانية فتح المدارس من عدمه. فيمكن مثلًا أن يبدأ العام الدراسي بشكل طبيعي في مناطق تنعدم فيها الإصابة (مناطق اللون الأخضر). أما المناطق ذات معدلات الإصابة البسيطة أو المتوسطة، فيمكن بدء الدراسة فيها مع تشديد الإجراءات الاحترازية المتعلقة بالتباعد بين الطلاب، وتعقيم المبنى المدرسي بالكامل، واستخدام المطهّرات والكمامات (مناطق اللون الأصفر). أما المناطق التي ترتفع فيها حالات الإصابة، فتحصل على اللون الأحمر، ويتم تأجيل العام الدراسي القادم إلى حين تسطيح معدلات الإصابة، أو بدء الدراسة عن بعد من المنزل بشرط ضمان وصول الخدمة التعليمية لجميع الطلاب.

- بسبب تعليق الدراسة وإلغاء أجزاء من مناهج العام الدراسي 2020/2019، فَقَدَ الطلاب في جميع الصفوف الدراسية قدرًا من المعارف والمهارات التي كان من المفترض أن يكتسبوها في هذه المرحلة العمرية، ما يعني تأثر جميع الطلاب سلبًا عند انتقالهم للمرحلة الدراسية الأعلى، الأمر الذي يُحتّم أن ينصب الاهتمام على تلاميذ المرحلة الابتدائية في العام الدراسي القادم، ومنحهم الأولوية في بدء الدراسة، حيث إنهم لم يحصلوا بعدُ على القدر الكافي من المهارات والمعارف التي تُمكّنهم من القراءة والكتابة، وإجراء العمليات الحسابية البسيطة وأبسط مهارات التواصل والقيم الأساسية للتعامل مع البيئة المحيطة.

- إذا ما اضطرت وزارة التعليم المصرية إلى التدرج في عملية فتح المدارس في العام الدراسي المقبل، بحيث تبدأ بالمراحل الدراسية الأدنى (رياض الأطفال، والابتدائي)، ثم المرحلة الإعدادية، ثم المرحلة الثانوية؛ فإن ذلك يعني أن هذا العام الدراسي سوف يكون أطول من المدة الطبيعية (200 يوم)، وهو ما يفرض بدء العام الدراسي في وقت مبكر عن كل عام.

أزمة كثافة الفصول

- مع نصائح منظمة الصحة العالمية بوجود تباعد لا يقل عن متر بين كل فرد وآخر، بخلاف منع التلامس والتحية للوقاية من كورونا؛ فإن الكثافة المثالية لأي فصل دراسي مساحته36م2 هي30 طالبًا، وهو أمر قد يمثل تحديا لوزارة التعليم في مصر، نتيجة الزيادة السكانية المطردة، وعدم قدرة وزارة التعليم على بناء مدارس تستوعب الزيادة السنوية في أعداد الطلاب.

- بلغ متوسط كثافة الفصول في المرحلة الابتدائية على مستوى مدارس الجمهورية50.61 تلميذًا/فصل. ولا يعني هذا المتوسط تعميمه على جميع المحافظات، فقد بلغ متوسط كثافة الفصول الابتدائية في الجيزة 56.36 تلميذًا/فصل، في حين بلغ أقل متوسط كثافة لفصول التعليم الابتدائي25.41 تلميذًا/فصل في محافظة جنوب سيناء. وفي المجمل، تتخطى كثافة فصول التعليم الابتدائي في معظم المحافظات المصرية45 تلميذًا.

المتوسط العام لكثافة الطلاب لكل مرحلة دراسية في المدارس المصرية

المرحلة التعليمية	ما قبل الابتدائي	الابتدائي	الإعدادي	الثانوي العام	الثانوي الصناعي	الثانوي الزراعي	الثانوي التجاري	الثانوي الفندقي
متوسط كثافة الفصل	36.43	50.61	46.62	40.89	36.82	48.4	47.56	35.45

المصدر: وزارة التربية والتعليم – مصر

- اتّجهت فرنسا -على سبيل المثال- إلى التصريح على لسان وزير تعليمها بأن كثافة الفصل لن تزيد على 15 طالبا عند إعادة فتح المدارس في ظل استمرار أزمة (كوفيد-19)، وهو ما أثار تساؤلات داخل المجتمع الفرنسي عن مدى تواجد أعداد مدارس تستوعب الطلاب عند تنفيذ ذلك الإجراء. وإذا أرادت وزراة التعليم المصرية اتخاذ إجراء مشابه لضمان سلامة الطلاب، والحد من انتشار الفيروس المستجد؛ فإن ذلك قد يتطلب اتخاذ الإجراءات المصاحبة التالية:

- أن يكون العمل داخل جميع المدارس فيما يخص الهيئة التعليمية والإدارية لمدة ستة أيام وليس خمسة كما هو متبع حاليًّا.

- أن يتم تقسيم الطلاب إلى مجموعتين، تدرس كل مجموعة لمدة ثلاثة أيام متواصلة، على أن يتم تعقيم الفصول في نهاية اليوم الثالث قبل دخول المجموعة الثانية إلى الفصول.

- أن يستكمل الطلاب الدراسة حتى نهاية الأسبوع بنظام التعليم عن بعد من خلال بنك المعرفة المصري.

- أن يتم إيقاف العمل بنظام الفترتين الممتدة، ويبلغ عدد المدارس العاملة بهذا النظام 1503 مدارس، لأن ذلك سوف يتطلب التعقيم بعد نهاية كل فترة.

- في حالة اتخاذ الإجراءات السابقة، وعجز المدارس عن استيعاب جميع الطلاب؛ يمكن استغلال مدارس التعليم الثانوي العام للمراحل الأخرى، وتفعيل التعليم عن بعد لمرحلة الثانوية العامة لحين انتهاء الأزمة، حيث يمتلك كل طالب جهاز التابلت الخاص به، وتتاح جميع المواد التعليمية على بنك المعرفة المصري.

شروط احترازية

ثمة أهمية لتشديد الإجراءات الصحية الاحترازية بالتواكب مع تخفيف كثافة الفصول، وتدريج بدء المراحل التعليمية حفاظا على التباعد الاجتماعي، ومنها:

- تطهير مباني المدارس وتعقيمها باستمرار قبل وأثناء العام الدراسي القادم، وإعادة تأهيل دورات المياه، ومراعاة تطهيرها على مدار اليوم الدراسي.

- فرض استخدام الكمامات على الطلاب والمعلمين والعاملين بالمدرسة طوال اليوم الدراسي، مع منح الطلاب فرصة لغسل اليدين والوجه بين الحصص الدراسية، وتوفير مواد التطهير اللازمة لهم.

- الحرص على وجود أحد مقدمي الخدمة الصحية في المدرسة طوال اليوم الدراسي، مع توفير أجهزة لقياس درجة حرارة الطلاب والعاملين قبل بداية اليوم الدراسي، علمًا بأن هذا الإجراء قد يستغرق وقتًا طويلًا ارتباطا بأعداد الطلاب في كل مدرسة.

- منع تكدس الطلاب أمام بوابات المدارس أثناء الدخول إلى أو الخروج من المدرسة، ومنع الاحتكاك المباشر بين الطلاب وبعضهم بعضا.

- في الأخير، فإن هذه المقترحات للحد من انتشار كورونا في العام الدراسي القادم ينبغي أن تكون متكاملة، سواء ما يتعلق بتحديد أولويات المراحل التعليمية عند بدء العام الدراسي، أو تقسيم المناطق حسب أعداد الإصابات، كما لن يؤتي أي جهد مبذول -في هذا الصدد- ثماره بدون التشديد على إجراءات التعقيم والتطهير والنظافة الشخصية داخل وخارج المبنى المدرسي.

قضايا نوعية

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (١) - العدد (٤) - ١٥ يونيو ٢٠٢٠

www.ecsstudies.com

- أولويات الجهات الدولية المانحة تجاه اختلالات كورونا
- ملامح تجربة كوريا الجنوبية في مكافحة وباء كورونا
- استجابة المجتمعات للأوبئة.. دروس وخبرات تاريخية

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

1 أولويات الجهات الدولية المانحة تجاه اختلالات كورونا

مع تصاعد التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة وباء كورونا المستجد (كوفيد-١٩)؛ اتجهت العديد من الدول النامية والصاعدة إلى الاقتراض من الجهات الدولية المانحة. لكن تزايد طلبات الاقتراض من تلك الدول يدفع إلى التساؤل حول مدى قدرة تلك الجهات المانحة على الاستمرار في دعم الدول لمعالجة اختلالات جائحة كورونا.

أولويات المانحين

صاغت الجهات الدولية المانحة أولويات أساسية لمساعدة الدول على الاستجابة لحالة الطوارئ الصحية، واحتواء الأضرار الاقتصادية، وبدء التخطيط لتعافيها على الأمد الطويل ما بعد كورونا، منها:

- **دعم القطاع الطبي:** حيث تعاونت الجهات المانحة مع الدول لتنفيذ عمليات دعم للمنشآت الصحية، والحرص على وجود أعداد كافية من الكوادر الطبية في الخطوط الأمامية، وتدريبهم، فضلًا عن المساعدة في توصيل الإمدادات والأجهزة الطبية اللازمة برغم تزايد الضغوط على سلاسل التوريد وتدفقات التجارة.

- **دعم الحماية الاجتماعية:** وذلك عبر تحديث وطرح برامج جديدة لحماية الفئات الاجتماعية الأكثر فقرًا والأوْلى بالرعاية للتصدي لتداعيات جائحة كورونا. خاصة وأن ٨٠٪ من العمالة تتركز في القطاع غير الرسمي في إفريقيا، ما يعني أن وظائفهم في خطر بفعل الركود العالمي، فضلًا عن أنه من المُرجّح أن يتضاعف عدد الذين يواجهون نقصًا حادًا في الأمن الغذائي مع نهاية عام ٢٠٢٠، جراء سياسات الإغلاق الحدودي، وفقًا للبنك الدولي.

- **دعم الاقتصاد غير الرسمي:** حيث دعم البنك الدولي الدول النامية، كي تتمكن من دعم الاقتصاد غير الرسمي، فضلًا عن الشركات للاستمرار في العمل والحفاظ على الوظائف، خاصة في الأسواق النامية والصاعدة، وذلك للحيلولة دون وقوع مجاعة، والحفاظ على سُبل كسب الرزق. وكذلك طرح آليات لمعالجة تعطل سلاسل التوريد التي تُعد ذات أهمية بالغة للأزمة الصحية الحالية.

- **دعم مقومات التعافي:** إذ ساندت الجهات المانحة السياسات الإصلاحية من أجل تيسير نمو اقتصادي أكثر سرعة وقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات في المستقبل، عندما تنحسر الجائحة، وهو ما يستلزم معه تنسيق الحوافز المالية لتعزيز الطلب واستعادة النمو. فعلى سبيل المثال، كشفت جائحة كورونا أهمية دعم خدمات الإنترنت، لا سيما وأنها باتت بنية تحتية أساسية لكل الدول النامية والصاعدة للحفاظ على استمرار العمل في منشآت الأعمال والحكومات، وكذلك لضمان الحصول على الخدمات الحيوية أثناء الحظر والإغلاق، مثل التعليم.

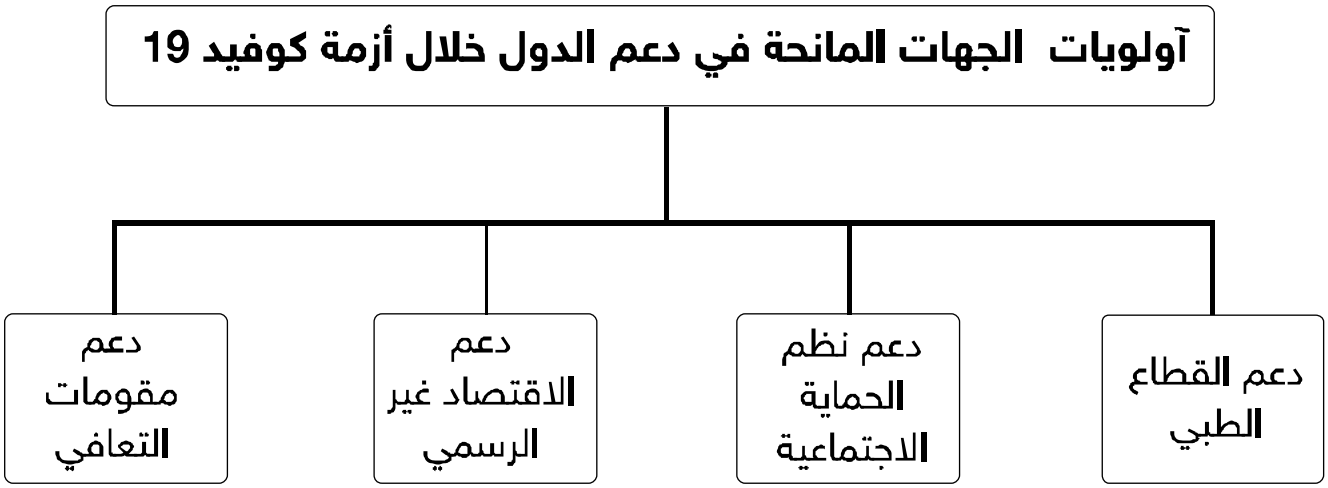

معالجة الاختلالات

دفعت الجهات الدولية المانحة بعددٍ من الأدوات والتسهيلات لمساعدة الدول على احتواء ومعالجة الاختلالات الناجمة عن تداعيات أزمة كورونا، ومنها:

صندوق النقد الدولي:

- **التمويل الطارئ:** إذ يقدم التسهيل الائتماني السريع (RCF) وأداة التمويل السريع (RFI)، كمساعدات مالية طارئة للبلدان الأعضاء، دون الحاجة إلى وجود برنامج كامل مع البلد العضو لمعالجة حالات الطوارئ.

- **تعزيز برامج الإقراض:** وذلك بإدخال تعديلات -وفقًا للطوارئ- على البرامج القائمة لدعم البلدان في استيعاب الاحتياجات الجديدة المُلحة والناشئة عن فيروس كورونا، استنادًا لخبرة صندوق النقد في مساعدة غينيا وليبيريا وسيراليون لمواجهة تداعيات تفشي وباء الإيبولا عام ٢٠١٤.

- **طرح تمويلات جديدة:** وذلك بتقديم صندوق النقد ترتيبًا جديدًا للتمويل في إطار تسهيلاته

- **منح تخفيف الديون:** إذ يسمح «الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون» للصندوق بتقديم المنح لتخفيف أعباء الديون إلى أفقر البلدان وأشدها تعرضًا للمخاطر والتي عليها التزامات غير مسددة للصندوق، وذلك لمساعدتها في مواجهة الكوارث، بما في ذلك الكوارث في

البنك الدوليّ:

- أطلق حزمة التحفيز الاقتصادي الأولية سريعة الصرف لمساندة جهود البلدان النامية في تقوية الأنظمة الصحية، وتقليص الأضرار على النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

- دعم القطاع الخاص بالتشبيك مع مؤسستَيْ «التمويل الدولية – IFC»، و«الوكالة الدولية لضمان الاستثمار - MIGA»، لمعالجة الاستجابة الصحية

- طرح عددٍ من الأدوات في إطار «الدعم الطارئ» لمساعدة الدول النامية للكشف عن حالات الإصابة بفيروس كورونا والوقاية والتصدي له، منها: توفير تجهيزات المختبرات، وأنظمة المراقبة المحسنة، وتوفير السلع والخدمات (مثل: القفازات، والأقنعة، وأجهزة التنفس الصناعي المنقولة)، وبناء وتوسيع منشآت الرعاية السريرية، تجهيز منشآت الحجر الصحي، وبناء أنظمة للمراقبة المجتمعية الآنية للأمراض عبر مشاركة المواطنين على نحو استباقي يقوم على الشواهد والأدلة، وتقوية التعاون من أجل البحث والاستجابة لاجات.

الاتحاد الأوروبي:

- خصص 0 مليارات دولار تقريبًا لمساعدة البلدان في إفريقيا على تعزيز أنظمة الرعاية الصحية ومعالجة آثار (كوفيد-١٩)، والمساعدة

مجموعة العشرين:

- أعلنت التعليق المؤقت لسداد مدفوعات الديون المستحقة على البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبلدان الأقل نموًّا اعتبارًا من مايو ٢٠٢٠. ودعت الدائنين من القطاع الخاص للعمل من خلال معهد التمويل الدولي «IIF» للمشاركة في مبادرة الديون بشروط مماثلة لتلك التي اقترحها الدائنون «IIF» السابقة.

التمويلات الثنائية:

- ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ٥٠٨ ملايين دولار في صورة مساعدات طارئة صحيًّا وإنسانيًّا واقتصاديًّا لعددٍ من الدول في كلٍّ من: إفريقيا، وأوروبا، والمنطقة الأوروبية الآسيوية، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة بحر الكاريبي، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى دعم برامج دعم إدارة سلاسل التوريد والشراكات الجديدة والمراقبة والتقييم التابع لمنظمات دولية وجمعيات أهلية. وكذلك الدفع بمساعدات إنسانية لصالح مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين للتصدي عالميًّا لآثار (كوفيد-١٩)، ومواجهة التحديات التي تُشكلها الجائحة أمام اللاجئين والمشردين داخليًّا وبالمجتمعات المضيفة.

توصيات أساسية

ثمة مجموعة من التوصيات لدعم قدرة الجهات المانحة على استمرار دعم الدول في مواجهة تداعيات أزمة كورونا، ومنها:

- **اعتماد البيانات العملية:** لا سيما وأنها توجه استثمارات الجهات المانحة، وكذلك تبادل المعلومات بما يستلزم التنسيق فيما بين الجهات المانحة المختلفة للحدّ من الازدواجية، وكذلك لأن للحصول على البيانات ميدانيًا قد يكون صعبًا نظرًا لمحدودية السفر والانتقال، بما يسهم في تحسين فهم سبل استهداف المساعدات وتوجيهها للدول النامية والأكثر تضررًا من الجائحة.

- **اعتماد الاستجابة وفقًا للاحتياج:** وذلك بإعادة رسم خريطة الدول الأكثر تضررًا من أزمة كورونا، وجدولة الدول الآخذة في التعافي، استنادًا للتوصية الأولى «البيانات العملية»، وتفعيل آلية التقييم والمتابعة مقارنة بحجم الموارد والحزم التحفيزية المتاحة لتجنب سياسات «الاستجابة الشاملة».

- **اعتماد «السياسات المرنة»:** فمن الضروري أن تتحلى الجهات المانحة بقدر كبير من المرونة في دعم الدول النامية والأكثر تضررًا من جائحة كورونا، وذلك عبر تحويل التمويل المشروط إلى غير مشروط، والتغاضي عن الإنجازات المؤجلة أو الملغاة، وتمديد الأطر الزمنية، وإعادة تحديد أغراض المشروعات أو إعادة توجيهها، فضلًا عن إضفاء المزيد من المرونة على أطر الرصد والمتابعة والتقييم التي تتسم بالجمود، ومبادلة الديون السابقة أو إسقاطها.

- **اعتماد «المدفوعات الرقمية»:** إذ يُمكن الاستفادة من إمكانات البنية التحتية القوية للمدفوعات الرقمية في تدعيم استثمارات الجهات المانحة، ودعم المساعدات للدول النامية بسرعة وكفاءة، لا سيما في ضوء القيود المفروضة على الحركة والانتقال.

- **اعتماد «كفالة الملاءة المالية»:** إذ تُعرف «الملاءة المالية» بأنها مدى كفاية الموارد المالية للجهات للوفاء بالتزاماتها، ولتجنب أن تتحول أي صعوبات محتملة في السيولة جراء تلك الجائحة إلى مشكلات في الملاءة المالية. وثمة عدد من الإجراءات المقترحة من قبيل: أن تتألف حزم التحفيز المالي بقدر الإمكان على تدابير مؤقتة لتجنب مواطن العجز، خاصة وأن هناك تذبذبًا في مساهمات الدول للجهات المانحة نتيجة تراجع المؤشرات الاقتصادية جراء الجائحة، وهو ما ينعكس بالضرورة على التزامات تلك الجهات، أضف إلى ذلك أن يتم إعادة ترسيم السياسات في حدود إطار مالي قصير الأجل، وفقًا لضوابط تصاعدية طبقًا لمؤشرات الدول النامية وحجم تضررها.

2 ملامح تجربة كوريا الجنوبية في مكافحة وباء كورونا

حظيت تجربة كوريا الجنوبية بإشادات دولية في معالجتها الفعالة المبكرة لتفشي فيروس كورونا المستجد، حيث تم اعتبارها نموذجًا في هذا الصدد، لكن مع تجدد موجة الوباء إثر تخفيف إجراءات الإغلاق والحظر، عادت السلطات في هذا البلد لتشديد القيود ثانية. فما هي أبرز الدروس المستفادة من التعامل مع فيروس كورونا في هذا البلد؟

إجراءات فعالة

في أواخر شهر فبراير ٢٠٢٠، كانت كوريا الجنوبية ثاني أعلى بلد من حيث إصابات كورونا بعد الصين، لكنها تمكنت من تسطيح المنحنى، وإجراء انتخابات برلمانية دون اللجوء إلى عمليات الإغلاق الكامل. واستطاع هذا البلد خفض الإصابات الجديدة من ٨٥١ في الثالث من مارس إلى ٢٢ في ١٧ أبريل ٢٠٢٠، كما كان معدل الوفيات يدور حول ٢٪. ومن أبرز الإجراءات التي اتخذتها السلطات في هذا البلد ما يلي:

- **منع العدوى للأطباء والعاملين بالقطاع الطبي:** حيث تم تجهيز المستشفيات بشكل يجعل علاج المرضى بأمان، عبر توفير معدات الحماية الشخصية المناسبة لتجنب الإصابة بالطاقم الطبي، كما أنشأت مواقع اختبار ومعالجة منفصلة للعاملين في القطاع الصحي.

- **إجراء اختبارات الفحص الجماعي على نطاق واسع:** حيث بلغت أكثر من ٤٤٠ ألف شخص، كما ركزت على علاج الحالات الأكثر عرضة للوفاة، بدلًا من الحالات خفيفة الأعراض، لذا انخفضت لديها نسبة الوفيات.

- **إدارة مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها (KCDC) نظامًا لتتبع المخالطين عبر بيانات ٢٨ جهة،** مثل: وكالة الشرطة الوطنية، وجمعية تمويل الائتمان، وثلاث شركات للهواتف الذكية، و٢٢ شركة لبطاقات الائتمان لتتبع حركة الأفراد المصابين. ويستغرق هذا النظام ١٠ دقائق لتحليل حركة الأفراد المصابين، بما يُمكّن الحكومة من تحديد أماكنهم باستخدام لقطات CCTV لتحديد المتصلين المحتملين ومطالبتهم بالفحص.

- **يسمح نظام التتبع للسلطات بمطالبة المتصلين غير المباشرين بالمصابين بالحجر الصحي** بالمنزل لمدة ١٤

يومًا، كما يُمكّن النظام من تتبع المواطنين الخاضعين للحجر الصحي لضمان بقائهم في منازلهم، ومن ثمّ كسر سلسلة العدوى المحتملة، وبالتالي فلم تقم كوريا الجنوبية بفرض حظر واسع النطاق، لكنها -في الوقت ذاته- طبّقت نظام حجر صحيًّا صارمًا.

- **إعداد الأساس القانونيّ للوصول إلى المعلومات الشخصية للمصابين والمخالطين:** بعد تفشّي متلازمة الشرق الأوسط التنفسية في عام ٢٠١٥ في كوريا الجنوبية، وجدت الحكومة أن تعقب حركة الأفراد المصابين والأشخاص الذين اتصلوا بهم أمر بالغ الأهمية. وقد تم إيجاد الأساس التشريعي الذي يمكن فقط للباحثين عن الأوبئة في مركز الوقاية من الأمراض KCDC من الوصول إلى معلومات الموقع، وبمجرد انتهاء تفشي وباء كورونا سيتم تطهير المعلومات الشخصية المستخدمة لتتبع الاتصال.

- **تغطية جميع التكاليف الطبية للمواطنين والأجانب في التعامل مع وباء كورونا داخل البلاد:** حيث تمّ إعطاء الأشخاص المصابين بالوباء إجازة مدفوعة الأجر، كما تلقّى العاطلون نفقات المعيشة الأساسية، مما خلق شعورًا بالأمان المالي، ومن ثمّ لم يكن لدى أحدٍ سببٌ للاختباء حال إصابته.

- **نشر ثقافة ارتداء الأقنعة:** حيث أنشأت الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص تطبيقات لعرض عدد الأقنعة المتاحة في المواقع القريبة، كما تم تتبع عدد الأقنعة التي اشتراها كل مواطن من خلال قاعدة بيانات خدمة التأمين الصحي الوطنية.

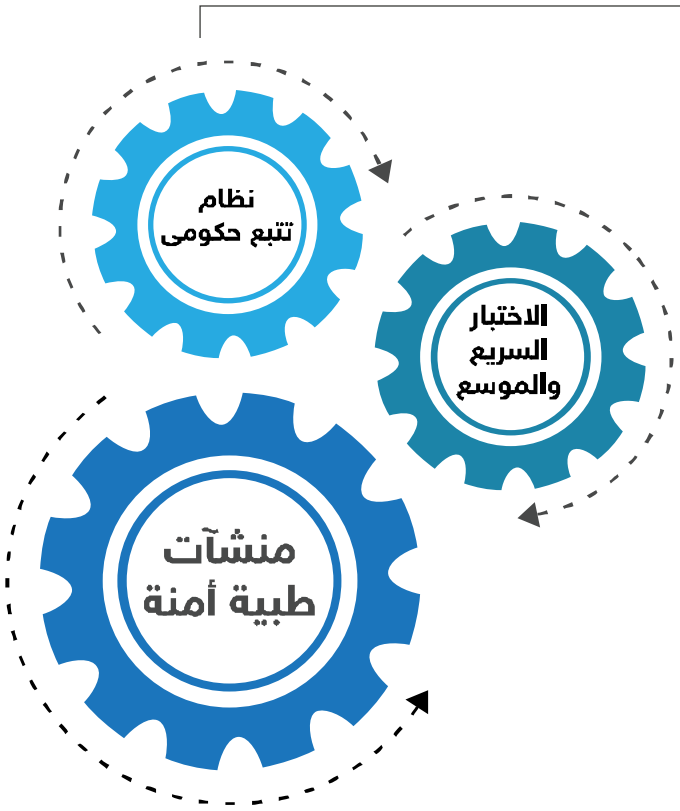

إجراءات كوريا الجنوبية
لتجنب الإغلاق الشامل

عودة الإصابات مجددًا

- استعادت كوريا الجنوبية الحياة الطبيعية، حيث بات يُسمح للشركات وللمطاعم والكنائس والحانات وصالات الألعاب الرياضية والمعاهد التعليمية بالعمل إذا التزمت بإرشادات الحجر الصحي، كما تعمل القطارات والحافلات في مواعيدها المحددة، بخلاف تخفيف قيود التباعد الاجتماعي مع تضاؤل أعداد الإصابات الجديدة يوميًّا، لكن مع ذلك، ظهرت إصابات جديدة بالعشرات في الأسبوع الثاني من شهر مايو ٢٠٢٠، ارتبطت أغلبها بالنوادي الليلية في منطقة إتايوان في سول، ومن بين ستة آلاف زاروا تلك الأندية تعقبت الحكومة ٢٤٠٠ شخص فقط.

- مع عودة الوباء مرة أخرى للبلاد، أمرت السلطات في سول بإغلاق النوادي الليلية والحانات وغيرها من الأنشطة الليلية في العاصمة مرة أخرى في ضوء الإصابات الجديدة، كما مددت فترة إغلاق المدارس التي كان مقررًا لها إعادة الفتح إلى يوم ٢٠ مايو، كما تم إصدار نشرات تتضمن مبادئ توجيهية مختلفة للمدارس والطلاب حول كيفية ممارسة النظافة المناسبة، وتنفيذ بروتوكولات التباعد الاجتماعي بمجرد استئناف الدراسة بالفصول.

- أبلغت السلطات التعليمية التلاميذ بأنه سيتم فحص درجات حرارتهم عند الوصول كل يوم، وسيتم ارتداء الأقنعة في جميع الأوقات وأثناء استراحة الغداء في الكافتيريا، كما سيطلب من الطلاب الجلوس عن بعد، وتقليل التحدث مع بعضهم بعضًا، فضلًا عن أنه سيتم إرسال أولئك الذين ظهرت عليهم أعراض -مثل: الحمى، أو التهاب الحلق- إلى منازلهم.

- تعمل كوريا الجنوبية على إبقاء أعدادها من الحالات الجديدة منخفضة للغاية، ووفقًا للمتحدث بوزارة الصحة، فإن الحكومة تتوقع حدوث موجة ثانية للوباء مع حلول الخريف. وتستخدم البلاد علاج ريمديسيفير الأمريكي لتقليل فترة الإقامة بالمستشفيات، فضلًا عن البحث في إمكانية نقل البلازما من المرضى المتعافين.

خلاصات أساسية

- في الوقت الذي تسعى فيه بعض دول العالم لتحقيق التوازن بين السيطرة على الوباء وإعادة تشغيل اقتصاداتها، من المهم الإشارة إلى أن كوريا الجنوبية لديها نظام فعال للسيطرة على تفشي الموجة الجديدة للمرض، والمرونة لتشديد القيود مرة أخرى عند الحاجة. وبالتالي، ينبغي تشجيع ممارسة ارتداء الأقنعة والتباعد الاجتماعي بقوة لمنع العدوى، بينما تعمل الحكومة على تسطيح المنحنى.

- أن تسطيح منحنى الإصابات، وكفاءة النظام الصحي، وحماية الفئات الأكثر تعرضًا للإصابة، والقدرة على توسيع الفحوصات؛ تمثل كلها شروطًا أساسية للانفتاح التدريجي، فمن دون ذلك يصبح ذلك الانفتاح خطرًا وله تداعيات وخيمة.

- من المحتمل أن يشهد العالم دورات لتخفيف القيود، ثم التشديد مرة أخرى، حتى يتم الوصول إلى مستويات يكون لدى السكان من المناعة الوقائية، إما من خلال اكتشاف اللقاح أو وجود عدد كافي من الأشخاص المصابين الذين يتعافون ويطورون مناعة طويلة الأمد. وبالتالي، ثمة أهمية لامتلاك المرونة الكافية لتشديد القيود في التباعد الاجتماعي حال ظهور إصابات جديدة، كما حدث في مدينتي سول وكذا ووهان.

- أن السبيل الوحيد لمواجهة الأزمة الاقتصادية في أعقاب فيروس كورونا هو تقوية أنظمة الصحة العامة، لا سيما وأن الإغلاق -في حد ذاته- قد لا يكون حلًا على المدى البعيد، خاصة في ظل عدم ظهور لقاح أو دواء حتى اللحظة الراهنة.

3 استجابة المجتمعات للأوبئة.. دروس وخبرات تاريخية

شهد العالم على مدار تاريخه الممتد العديد من الأوبئة السابقة، التي لم تقلّ خطورة عن الوباء الراهن (كوفيد-١٩)، مثل: الطاعون، والملاريا، والجذام، والإيبولا، وغيرها. مع كل وباء، كانت هنالك دروس وخبرات مستفادة تتراكم تاريخيًّا لدى الدول والمجتمعات، سواء على مستوى طبيعة تفسيرات الوباء، أو طرق الاستجابة للأزمة.

تفسيرات لا عقلانية

- **التفسيرات الميتافيزيقية:** أي اللجوء إلى ما وراء الطبيعة لتفسير تفشي الأوبئة، إذ تم تفسير وباء الطاعون في أوروبا الذي انتشر في أوروبا أكثر من مرة ما بين عامي ١٣٤٧ و١٨٨٢ بأنه عقاب إلهي، أو اختلال الروح، أو تعامد للكواكب والأجرام السماوية. وبالمثل، فقد تم تفسير سبب انتشار وباء الجذام على أنه نتيجة الخطيئة، وعدم الطهارة الأخلاقية. جاءت تلك التفسيرات نتيجة لهيمنة منطق التفكير اللا علمي واللا عقلاني على المجتمعات الأوروبية في تلك الفترة.

- **تحميل الآخر المسئولية:** إذ تعرض اليهود لاتهامات بنشر الطاعون في أوروبا في القرن الرابع عشر عبر تسميم آبار الشرب، وهو ما أدى إلى استهدافهم وتعذيبهم. كما اتُّهم اليهود أيضًا بنشر مرض الجذام المعدي في أوروبا. وقد تعرض الصينيون لاتهامات بنشر وباء الزهري في أوروبا. كما برزت ارتباطات بين الأمراض المعدية وبعض المناطق، كإلصاق مرض الجدري بأن أصوله من أمريكا اللاتينية، أو أن الكوليرا تأتي من الهند، أو ربط الملاريا بالسود الأمريكيين. وقد تم استخدام وباء الجذام في الصراع بين مقاطعة لومبارديا الإيطالية وفرنسا، إذ وصف بابا الكنيسة الكاثوليكية لومبارديا بأنهم خونة ومصدر للمرض.

- **غلبة المصالح:** نتيجة لغياب المنهج التجريبي في علم الطب قبل القرن السابع عشر في أوروبا، على الرغم من معرفته بالعالم الإسلامي؛ جاءت تفسيرات الأوبئة استنادًا إلى المصالح السياسية والسلوكيات الفردية. فقد ربط الطبيب الإيطالي «فراكاسترو» انتشار وباء الزهري بالانحدار الأخلاقي نتيجة الاتصال الجنسي غير الشرعي؛ إلا أنه «نفى» في مقال لاحق له هذه العلاقة السببية، نتيجة لإصابة أحد الكرادلة في الكنيسة بروما بالزهري لعدم الإضرار بسمعته. بالمثل، تم نفي العلاقة بين وباء الطاعون والعقاب الإلهي والتردي الأخلاقي في مصر المملوكية بعد إصابة أفراد من الأسرة المملوكية بالطاعون.

آليات الاستجابة

ثمة أنماط متعددة من الاستجابة التاريخية للأوبئة يمكن طرحها في عدة آليات أساسية، من أبرزها:

- **آلية الإنكار:** أي أن تلجأ السلطات إلى تجاهل الوباء، وهو أمر برز في بعض التجارب التاريخية، إذ يُشير الروائي الإنجليزي «دانيال ديفو» في عام ١٦٦٤ إلى أن السلطات المحلية في بعض أحياء لندن جعلت أعداد وفيات الطاعون أقل مما كانت عليه في الواقع، من خلال تسجيل أمراض أخرى مخترعة كسبب مسجل للوفاة. وبالمثل، تجاهل حاكم ميلانو التهديد الذي يشكله وباء الطاعون الذي ضرب المدينة في عام ١٦٣٠، لعدم استعداده لإلغاء احتفالية عيد ميلاد الأمير. وفي بريطانيا، أنكرت السلطات إصابة مستعمراتها في الكاريبي بالملاريا حتى لا تتأثر تجارة السكر لديها في القرن التاسع عشر.

- **آلية الغضب:** أي نشوء حالة من الغضب المجتمعي إثر تفشي الأوبئة، كما برز في رفض صور الحياة غير الأخلاقية المتسببة في انتشار مرض الزهري في المجتمعات الأوروبية، إلى جانب استهداف فئات بعينها -مثل اليهود- كونهم متهمين من قبل بعض الفئات المجتمعية المعادية لهم بالتسبب في مرض الجذام. فضلًا عن ذلك، جاءت حركات تمرد من قبل النساء في فلورنسا جراء انتشار وباء الطاعون، ومناداتهن بدور اجتماعي وأسري في رعاية مرضاهن وتغسيلهم بعد وفاتهم بعدما منعت السلطات تلك الإجراءات. أضف إلى ذلك، تنظيم مؤامرات شعبية ضد ملك فرنسا بهدف نشر الوباء لتحرير الفئات المستهدفة من قبل السلطة السياسية في القرن الثاني عشر.

- **آلية المساومة:** أي اتخاذ بعض الإجراءات السياسية والصحية، دون القبول التام بتفشي الوباء، وهو ما تجلّى في إقصاء السلطات في أوروبا لفئات المجذومين خارج المجتمع بجانب اليهود، أثناء وباء الجذام بين عامي ١٠٩٠ و١٣٦٣. كما أن هنالك جدلًا ساد القوى الاستعمارية، حيث نظرت إلى وباء الكوليرا في الهند على أنه موجود منذ القدم، وليس نتاج العوامل البيئية، وبالتالي لم تُقْدِم السلطات البريطانية سوى على بعض الإجراءات لمكافحته، من قبيل التباعد وعدم الاختلاط بين البريطانيين والهنود. الأمر ذاته ينطبق على وباء الجدري في المستعمرات الإسبانية، حيث تم الترويج بأن موطنه منذ القدم في أمريكا اللاتينية، وبالتالي تم العمل على إجراءات تطهير تلك الأراضي من سكانها الأصليين.

- **آلية القبول:** تأتي الاستجابة السياسية من خلال القبول والإقرار بحقيقة الوباء، إما لخروجه عن السيطرة أو لإضراره بمصالح السلطة. فبعد موت المبشر «الأب دميان» بمرض الجذام في هاواي، رأى المستعمرون أن ذلك سيزيد من السمعة السيئة التي قد تطال المستعمرة، وعليه قامت السلطات بمزيد من الإجراءات لمكافحة الوباء. كما تمّ الإقرار بتفشي مرض الزهري في أوروبا، ما فتح الباب أمام السلطات السياسية للتدخل في

الحياة الخاصة للأفراد. إضافة إلى ذلك، تم تطبيق أيديولوجيا النظام في الجمهوريات الإيطالية، بدءًا من عام ١٤٥٠، حيث تم فرض إجراءات الحجر الصحي للسيطرة على تفشي الوباء، إلى جانب إضفاء مزيد من تدخل السلطات السياسية في الحياة اليومية للأفراد. كما لجأت إمبراطورية هابسبرج للتعاون مع الممالك الأوروبية

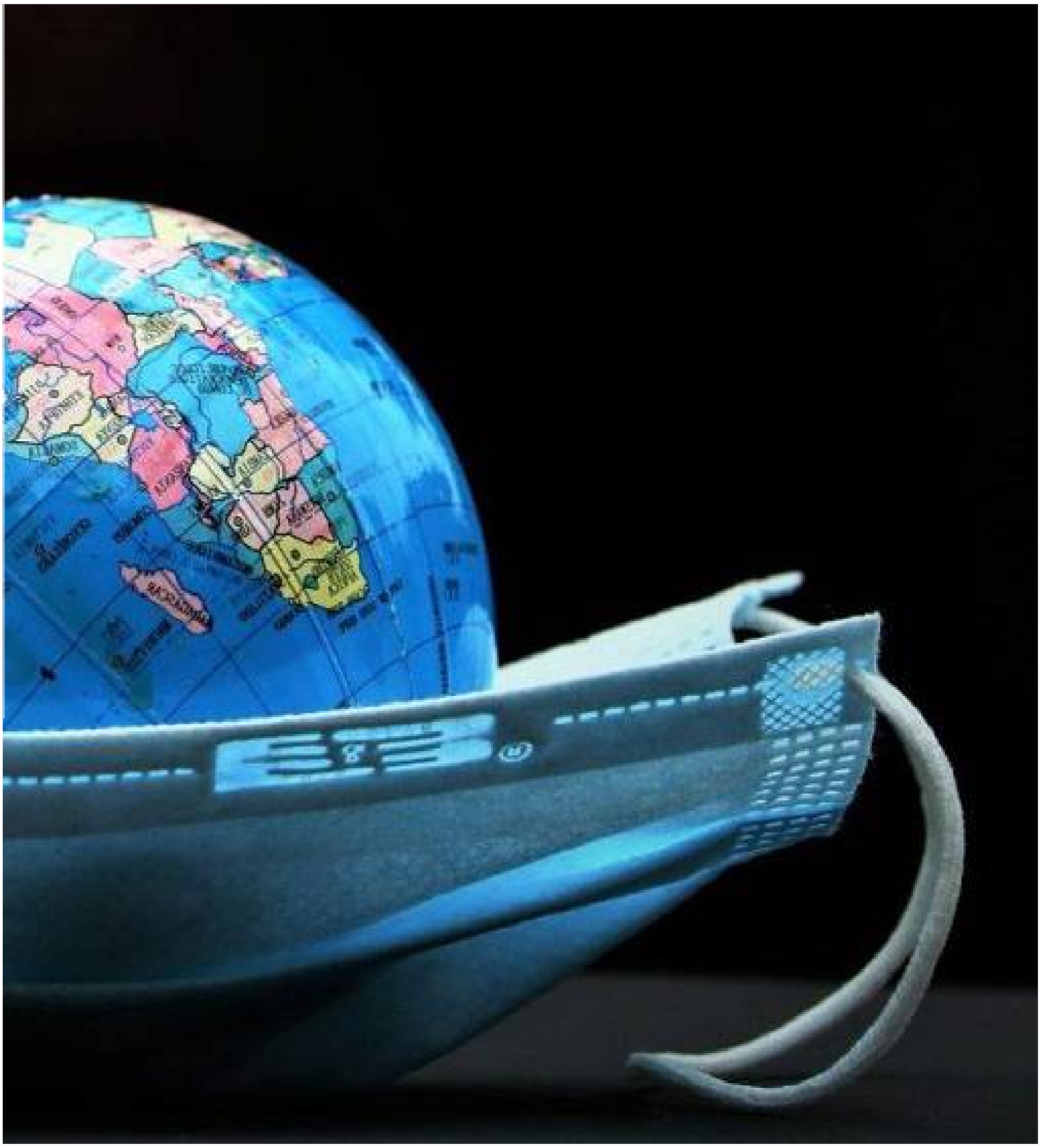

خلاصات أساسية

ثمة خلاصات أساسية من تجارب تفشي الأوبئة تاريخيًّا، من أبرزها:

- **إعادة التقييم:** إذ تحفل فترات تفشي الأوبئة وما بعدها بطرح عملية تقييم للأسئلة الكبرى في المجتمعات. فعلى سبيل المثال، فإن تفشي الطاعون في أوروبا قد أسهم في طرح تساؤلات حول السلطة اللاهوتية، حيث إن تفسيرها للأوبئة لم يساعد المجتمعات في تقليص المحنة آنذاك، في مقابل سلطة العلم والتجريب التي تم إغفالها.

- **تكريس النظام:** إذ أسهمت الأوبئة -تاريخيًّا- في تكريس مفهوم النظام كأداة للتحكم السياسي والاجتماعي، كما الحال عند انتشار الطاعون في أوروبا، إذ بدا أن عمليات السيطرة لن تأتي إلا عقب فرض السلطات مزيدًا من التدخلات العامة في المجال الخاص، وهو أمر تكرر في التدخلات البريطانية في النسيج المجتمعي في الهند إبان السيطرة على وباء الكوليرا للحفاظ على تجارتها الخارجية، أو سياسات العنصرية البيضاء ضد السود نتيجة انتشار وباء الحمى الصفراء والملاريا في الولايات المتحدة.

- **تسييس الأوبئة:** إذ لوحظ في الاستجابات التاريخية للأوبئة تعرضها للتسييس، أي أن تكون سياسات الاستجابة قائمة على مصالح سياسية ترتبط بطبيعة البنى الاجتماعية المشكّلة للسلطة. إذ بدت الفئات الأكثر فقرًا هي المتضررة بالأساس من انتشار الأوبئة، لا سيما وأنه تم استبعادها في حالات عدة داخل أوروبا، خلال فترات انتشار الطاعون، من العلاج لصالح أولوية علاج الطبقات الأكثر ثراء.

- **إعادة الاعتبار للعلم:** شكلت خلاصات الاستجابات التاريخية للمجتمعات للأوبئة الأساس في دفع الدول والمجتمعات إلى إعادة الاعتبار للمنهج العلمي والعقلاني في تفسير الأوبئة عبر إيلاء أهمية أكبر لعلوم الطب، كما برز في مراحل لاحقة في القرن العشرين، وإن ظلت بعض البصمات التاريخية مستمرة وقائمة في طرق التفكير الميتافيزيقية لتفشي الأوبئة، خاصةً في المجتمعات الأكثر فقرًا وتخلفًا.

كيف يفكر العالم؟

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (١) - العدد (٤) - ١٥ يونيو ٢٠٢٠

www.ecsstudies.com

- تطبيقات التتبع بين مكافحة كورونا ومأزق الخصوصية
- غاز شرق المتوسط.. نزاعات قائمة وفرص محتملة
- مقاربة الأمن الجماعي لمواجهة اضطرابات الشرق الأوسط

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

1 تطبيقات التتبع بين مكافحة كورونا ومأزق الخصوصية

قررت السلطات الإيطالية تطوير تطبيق من أجل تتبع المصابين بفيروس كورونا، في محاولة للحد من انتشاره. وهو التطبيق الذي طورته شركة «بيندنج سبونز» لتكنولوجيا المعلومات بميلانو، ويُدعى «إموني» (Immuni). وفي هذا الإطار، تبرز أهمية التحليل المعنون «تطبيقات التتبع»، والمنشور على موقع معهد الدراسات السياسية الدولية في ٢٤ إبريل الماضي، للكاتب «صموئيل دومينيوني» (الباحث بالأمن السيبراني بالمعهد).

ملامح التطبيق:

- اختارت الحكومة الإيطالية، من خلال أمرٍ وقّعه «دومينيكو أركوري» (مفوض الطوارئ) تطبيق «إموني» لتتبع العدوى في إيطاليا، وذلك من بين أكثر من ٣٠٠ عرض تسلمته وزارة الابتكار والرقمنة.

- على الرغم من أن التتبع هو الهدف دائمًا؛ إلا أن الطرق التي يمكن استخدامها لتحقيق ذلك تختلف اختلافًا كليًّا؛ فهناك ثلاثة أنواع رئيسية لتكنولوجيا التتبع؛ هي: رقم الهاتف، ونظام تحديد المواقع، والبلوتوث. وقد يتم إدماج تلك التقنيات مع بعضها بعضًا في عدد من الحالات.

- تتراجع دقة التتبع برقم الهاتف، وإن مكّنت تلك الآلية السلطات من تتبع أعداد هائلة من المواطنين في الوقت عينه، وذلك على حساب خصوصيتهم. ففي لومباردي على سبيل المثال، وللتحقق من حركة السكان في ظل الإغلاق، أتاحت شركات الهاتف بيانات حركة أجهزة المحمول للسلطات الإقليمية.

- تعتمد التقنية الثانية على جمع المعلومات من خلال الموقع الجغرافي (GPS). وتعد تلك التكنولوجيا أساس المنصة التي طورها معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) مع مشروع المسارات الآمنة. وتخضع تلك التقنية لدراسة عدد كبير من بلدان العالم في الوقت الراهن.

- **وأخيرًا**، تعتمد التقنية الثالثة والأخيرة على تقنية البلوتوث. وهي التقنية المستخدمة في تطبيق «إموني» وكذا في حالة سنغافورة. وبموجب تلك التقنية، يتم التعقب من خلال جمع بيانات أحادية الاتجاه بين جهازين على مسافة قريبة.

- نشر الاتحاد الأوروبي مؤخرًا قواعد يجب على مطوري هذه المنصات والسلطات الصحية في كل دولة احترامها. وعلاوة على ذلك، رغب البرلمان الأوروبي في استخدام نموذج لا مركزي للتتبع (أي مع بقاء البيانات في جهاز كل مواطن، مع إنشاء رمز تعريف شخصي مجهول).

- يتطلب النموذج المركزي -مثل النموذج المعتمد في كل من فرنسا وألمانيا- عدم بقاء البيانات على الهاتف المحمول، بحيث يجمعها خادم مركزي، ليولد بدوره رمزًا تعريفيًّا مجهول الهوية لكل مستخدم. ومن المرجح أن يصبح النموذج اللا مركزي هو النموذج الذي تتبعه معظم البلدان، لأنه يحمي خصوصية المواطن.

- يهدف العملاقان الأمريكيان «أبل» و«جوجل» إلى منع الحكومات المركزية من جمع البيانات بشكل منتظم من مستخدميها. ومن شأن إتاحة هذا الخيار في دولة واحدة أن يكون متاحًا للجميع، بما في ذلك الأنظمة الاستبدادية.

- يُعد التنسيق والتوافق بين الحلول المختلفة التي تم تطويرها وأنظمة التشغيل المختلفة أمرًا أساسيًّا للحصول على إمكانية التشغيل المتبادل، وبالتالي عالمية التقنية. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت «أبل» و«جوجل» عن رغبتيهما في تطوير أنظمة تتبع

تحديات الخصوصية:

- طُبّق تتبع الاتصال الرقمي بنجاح على ملايين المستخدمين في شرق آسيا قبل الولايات المتحدة وأوروبا. ففي سنغافورة، روجت الحكومة لتطبيق (TraceTogether) كوسيلة رسمية لتتبع المواطنين. ونفذت الصين مجموعة متنوعة من إجراءات التتبع من خلال الخدمات الضخمة المعروفة مثل وي تشات WeChat وعلي بابا. وأطلقت الإمارات تطبيق الهواتف الذكية الجديد (TraceCovid) لتتبع عدوى فيروس كورونا المستجد.

- مع شيوع تقنيات تتبع العدوى بين الدول، وفي ضوء الإحالة الإيطالية وغيرها من التجارب الدولية الأخرى (مثل: كوريا الجنوبية، والهند، وسويسرا، وعمان، وغيرها)، يمكن لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية إطلاق مسابقة لتصميم تطبيق مماثل للتطبيق الإيطالي، على أن تختار الأفضل بين الأفكار المقدمة،

أبرز تطبيقات التتبع

اعداد

والدراسات الاستراتيجية

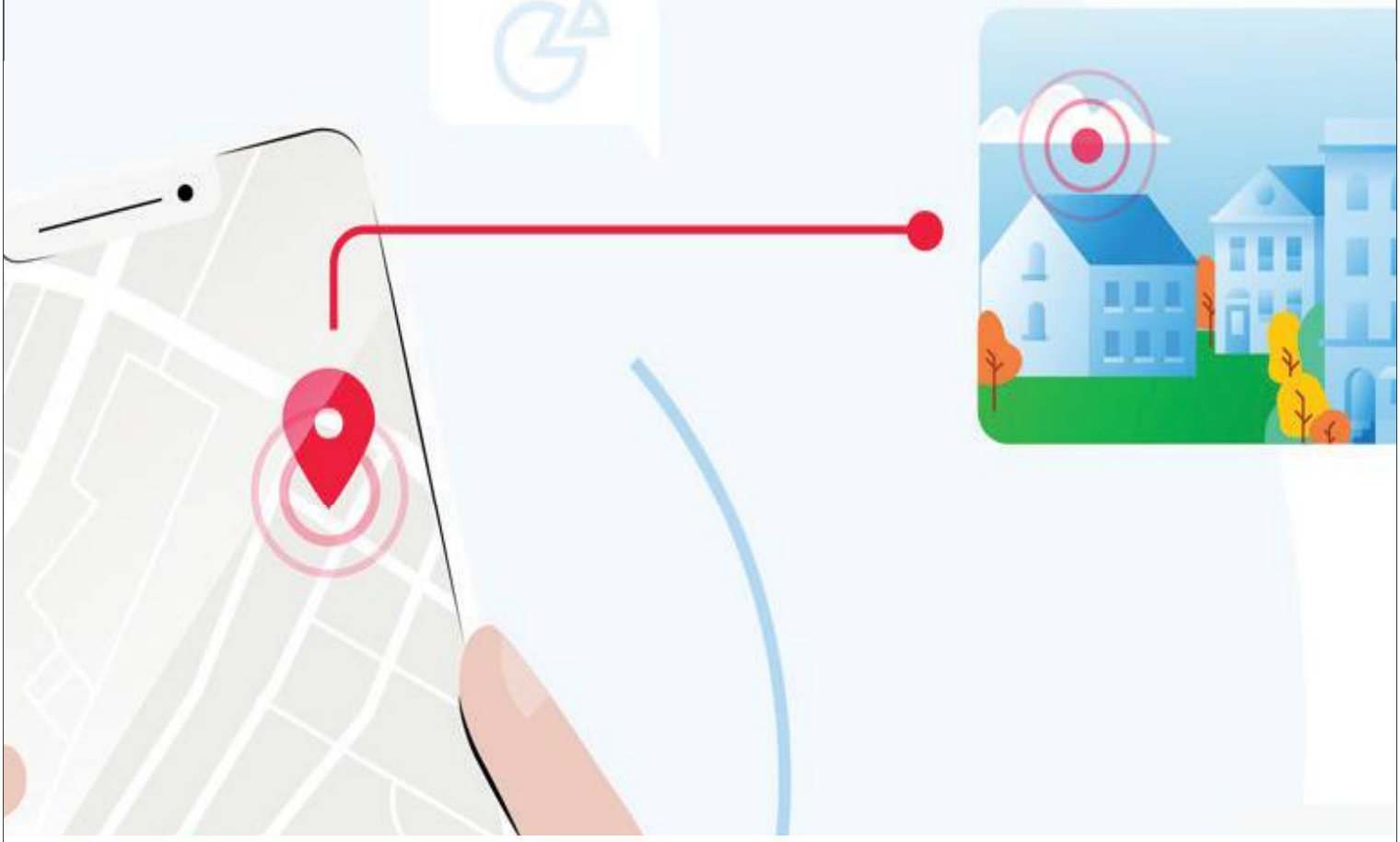

- يسهل الاعتماد على تقنية التتبع باستخدام أرقام الهاتف والبلوتوث في الحالة المصرية، على أن تخزن البيانات في خادم مصري أو سحابة؛ بحيث تستخدم تلك التقنية لتسجيل متى يكون المستخدمون قريبين من بعضهم بعضًا؛ فإذا ثبتت إصابة شخص بالفيروس، يرسل التطبيق تحذيرًا للمستخدمين الذين خالطوه، ويوصي بتدابير مثل العزل الذاتي والخضوع للفحص مع الحفاظ على سرية الهوية.

- لضمان خصوصية المواطنين، يقترح استخدام البلوتوث ولكن دون ربطه بهوية الشخص بأي شكل من الأشكال، بحيث يُحدَّد لكل هاتف رقم معرف مؤقت خاص به. وعند حدوث الإصابة، يصرح للمستشفى (لا الأشخاص) بتفعيل تطبيق تتبع جهات الاتصال الذي سيرسل إشعارًا إلى جميع أرقام التعريف المخزنة في هاتف المصاب، لينص الإشعار على أنهم كانوا على مقربة من شخص ثبتت إصابته بفيروس كورونا.

- وفي المقابل، من شأن تصميم وإطلاق تطبيق تتبع مصري أن يواجه تحديات عدة يأتي في مقدمتها استبعاد شرائح واسعة من المواطنين ممن لا يملكون هواتف ذكية. وتتركز تلك الشرائح في كبار السن والأقل ثراء في أغلب الأحوال. ناهيك عن الأطفال دون ٥ سنوات. ولضمان فعالية تطبيقات التتبع لا بد من تنزيلها على الهواتف الذكية من قبل ٦٠٪ على الأقل من السكان.

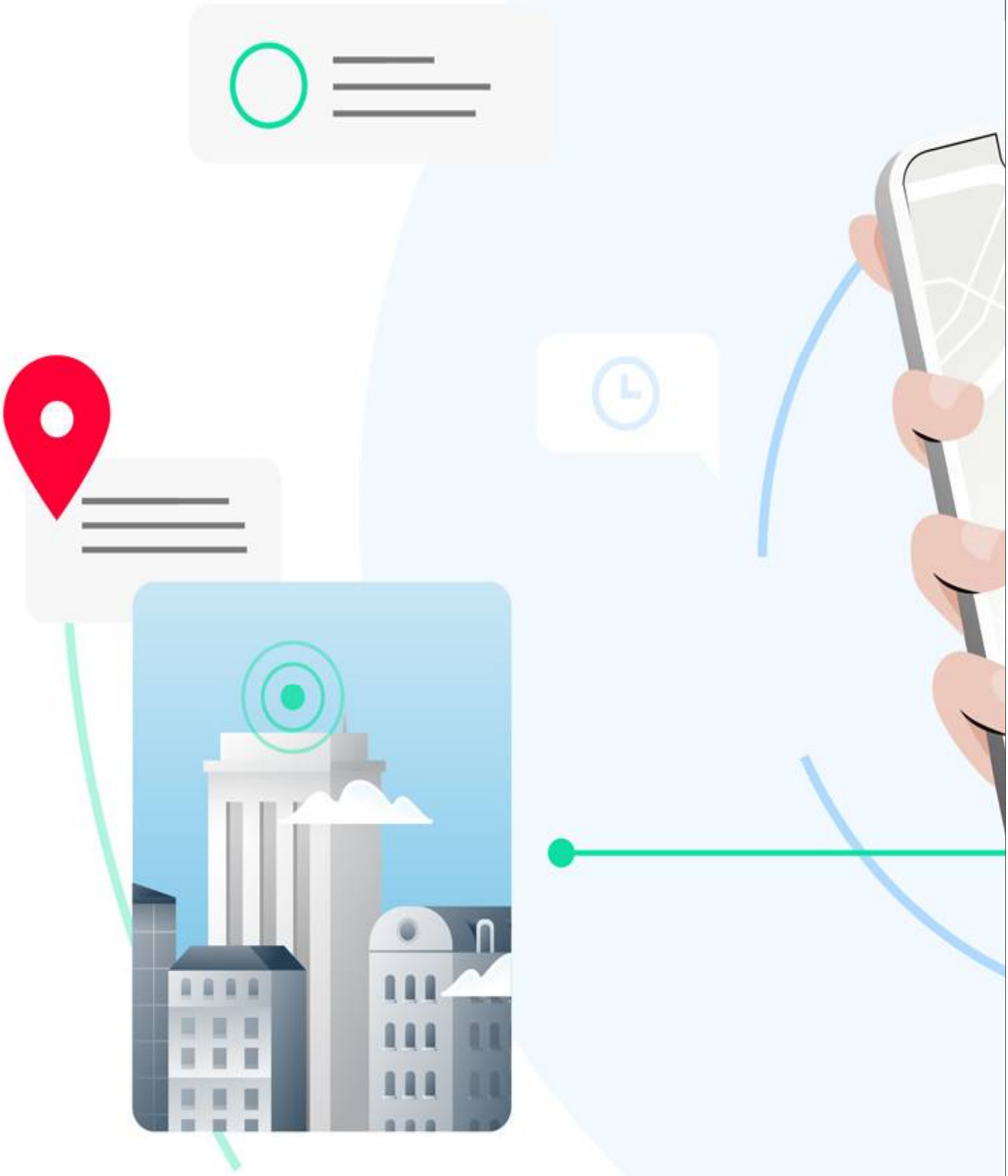

2 غاز شرق المتوسط.. نزاعات قائمة وفرص محتملة

مع اكتشافات الغاز في شرق المتوسط، والتي قُدِّر مخزونها الاحتياطي بنحو ٣٤٠ تريليون قدم مكعب؛ تصاعد الصراع بالمنطقة، لا سيما في ظل انعدام الغاز في الأراضي التركية ، ومحاولات تركيا عرقلة أي جهود على صعيد اكتشاف أو تطوير الغاز بالمنطقة. في هذا الإطار، تبرز أهمية التحليل المعنون «الغاز يُشعل شرق المتوسط»، المنشور على موقع مركز «الإصلاح الأوروبي» في ٢٣ إبريل الماضي، للكاتب «لويجي سكازيري» (الباحث بشئون السياسات الخارجية والأمنية الأوروبية).

توتر تركي-أوروبي:

- على الرغم من قدرة الغاز الطبيعي المكتشف على تنمية ودفع العلاقات بين دول المنطقة؛ إلا أن تركيا -التي تستورد ثلاثة أرباع طاقتها- لم تعثر بعد على أي منه في المنطقة. وعوضًا عن الصراع مع دول المنطقة، كان بمقدور تركيا دفع الجهود المبذولة لاستغلال غاز شرق المتوسط، والاستفادة من بنيتها التحتية وخطوط الأنابيب في طريقها إلى السوق الأوروبية.

- تعد خطوط الأنابيب التركية أحد أرخص السبل لتوصيل الغاز إلى أوروبا، ومن شأنها تحقيق مكاسب اقتصادية كبرى للاقتصادين التركي والقبرصي على حد سواء. ولكن في المقابل، عرقلت علاقات أنقرة المتدهورة مع جيرانها هذا الخيار، ما دفع دولًا أخرى بالمنطقة إلى إقامة مشروعات لتحييدها. ففي يناير ٢٠١٩، تم إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط بهدف تنسيق السياسات وإنشاء سوق إقليمية للغاز الطبيعي.

- مع اكتشاف مزيد من الغاز بالقرب من قبرص، منحت السلطات القبرصية مزيدًا من تراخيص التنقيب للشركات. ومع ذلك، سعت تركيا إلى عرقلة الجهود المبذولة لتطوير وتسويق الغاز القبرصي.

- لا تعترف تركيا بجمهورية قبرص، بل وتجادل بأن مواطني «جمهورية شمال قبرص التركية» -التي تعترف بها تركيا فحسب- لهم الحق في حصة من موارد الغاز في الجزيرة. كما ادعت تركيا أيضًا أحقيتها في جزء من المنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص، والمعترف بها من قبل الاتحاد الأوروبي.

امتيازات النفط والغاز التركية والقبرصية

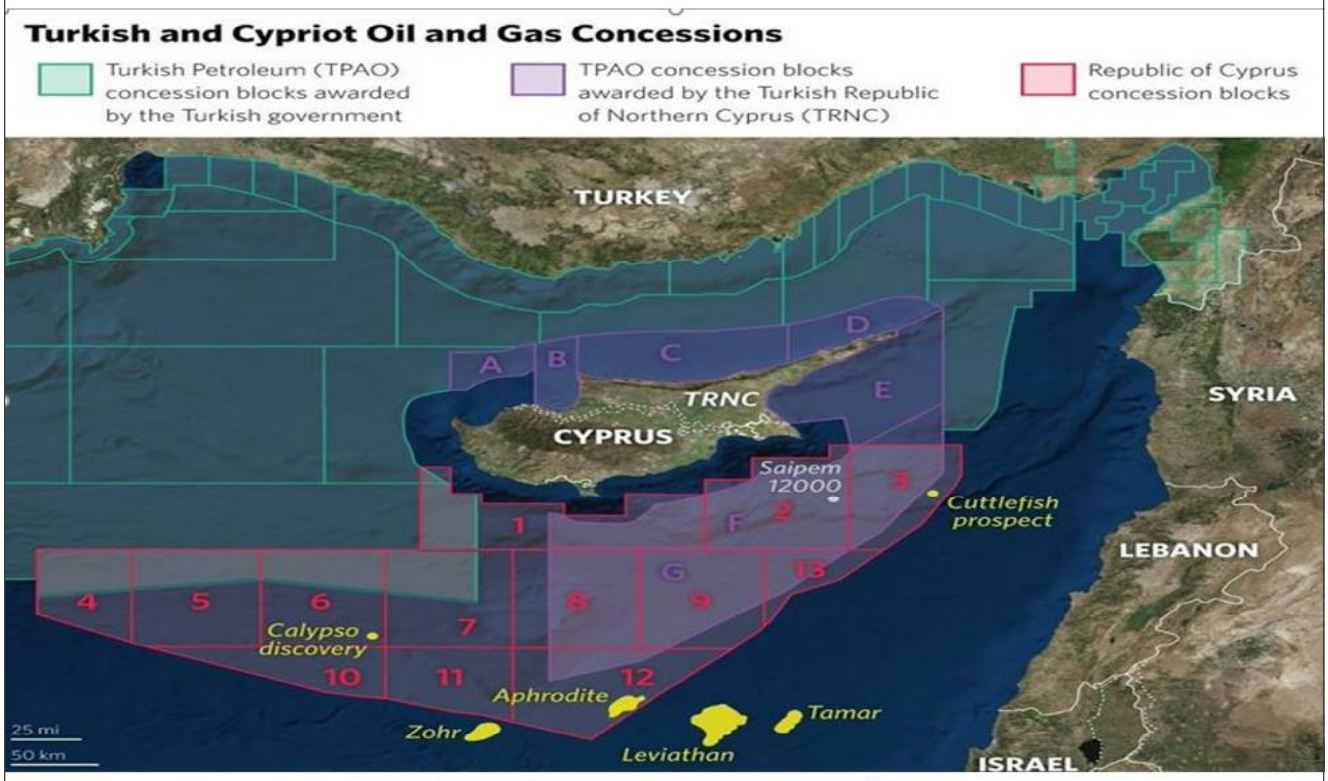

المصدر: Daily News, 9 May 2019

- عززت الرغبة المشتركة في تطوير واستغلال الغاز في المنطقة -بجانب مواجهة الإصرار المتزايد لتركيا- التحالف بين: قبرص، ومصر، واليونان، وإسرائيل. وقد لعبت الولايات المتحدة -مدفوعة بخيبة أمل في تركيا- دورًا مهمًّا في رعاية هذا التحالف الناشئ للطاقة والأمن، باعتباره محورًا لاستراتيجيتها الجديدة تجاه شرق المتوسط. وفي ديسمبر ٢٠١٩، أصدر الكونجرس تشريعًا لمنح الدعم الأمريكي للطاقة والتعاون العسكري بين كل من: اليونان، وقبرص، وإسرائيل.

- زادت التوترات في المنطقة بشكل حاد في الأشهر الأخيرة، وبخاصة بعد توقيع تركيا اتفاقًا بحريًّا مع حكومة الوفاق الليبية في نوفمبر ٢٠١٩. وهو الاتفاق الذي وضع حدودًا بحرية بين البلدين لا تأخذ في اعتبارها جزيرة كريت اليونانية، وهو ما أدى إلى اتفاق قبرص واليونان وإسرائيل على بناء خط أنابيب عُرف بخط أنابيب شرق المتوسط، والمنوط به نقل الغاز من إسرائيل وقبرص إلى اليونان وإيطاليا.

- أصبح الغاز القبرصي أحد المصادر الرئيسية للتوتر الأوروبي-التركي. ويجادل الاتحاد الأوروبي بأن قبرص لها الحق في تطوير احتياطياتها من الغاز، وأنه ينبغي حل أي نزاعات مع تركيا من خلال المفاوضات. وبعد إدانتهم مرارًا للتنقيب التركي عن الغاز بمنطقة شرق المتوسط، اتفق القادة الأوروبيون على تطبيق عقوبات على الجانب التركي.

- من غير المحتمل أن يؤدي مزيد من العقوبات إلى تغيير السلوك التركي، لكنه سيزيد من تعكير العلاقات الأوروبية-التركية، ما يجعل التعاون في قضايا أخرى مثل الهجرة أكثر صعوبة. وعلى الرغم من تراجع احتمالات الصراع العسكري، فإن اتفاق تركيا مع حكومة الوفاق قد أدى إلى تشابك نزاع الغاز مع الحرب الليبية، ما قوض أفق السلام.

- ومع ذلك، قد تميل تركيا إلى خفض التصعيد في حال تدهور علاقاتها مع روسيا نتيجة تجدد القتال في سوريا، أو إذا تعرض الاقتصاد التركي لضربة اقتصادية شديدة نتيجة وباء كورونا؛ ففي كلتا الحالتين، سيكون لدى أنقرة الحافز لتقليل التوتر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛ ومن شأن إنهاء أنشطتها في شرق المتوسط أن يسهل ذلك.

- في غضون ذلك، تحتاج أوروبا إلى إيجاد طريقة لإدارة علاقاتها مع تركيا، بما يقلل الصراع ويزيد التعاون، استنادًا إلى ما يجمع الطرفين من مصالح مشتركة في قضايا أخرى كالهجرة. فقد يدفع التعاون في إحدى القضايا صوب مزيدٍ من التعاون في قضايا أخرى، وبالتالي سهولة معالجة الخلافات القائمة بمنطقة شرق المتوسط. وقد يمهد خفض التوتر الطريق لاستئناف محادثات إعادة توحيد قبرص، ومن ثم محادثات الحدود البحرية في شرق المتوسط، واستغلال الغاز في نهاية المطاف.

خلاصات تحليلية:

- بفرض تحقق سيناريو التصعيد، يمكن الدفع بالآثار السلبية الناجمة عن التوترات المتزايدة في شرق البحر المتوسط على فرص تطوير واستكشاف الغاز القبرصي، وبخاصة في ظل انخفاض أسعار النفط على المديين القريب والمتوسط.

- من شأن الوجود العسكري التركي أن يحول دون استكشاف الشركات الأجنبية مزيدًا من الغاز الطبيعي في المنطقة، ناهيك عن بناء مشروع خط أنابيب شرق المتوسط الذي يواجه بالفعل صعوبات كبرى، سواء فنية أو مالية، وبخاصة في ظل تشكك بعض الحكومات المعنية في المشروع نفسه، لا سيما إيطاليا. كما اتجه كل من قبرص وإسرائيل إلى البحث عن طرق بديلة للتصدير، وهو ما تجلّى في اتفاق كل منهما مع الجانب المصري لتصدير إنتاجهم الغازي له بهدف التسييل ثم التصدير إلى الخارج.

- وفي سياق تصاعد التوترات مع تركيا من ناحية، وصعوبة إتمام خط أنابيب «شرق المتوسط» من ناحية أخرى، يبدو المسار الخاص بإنشاء سوق للغاز بشرق البحر المتوسط على أساس البنية التحتية القائمة للغاز الطبيعي المسال في مصر الأكثر منطقية، وبخاصة في ظل ارتفاع تكلفة إنشاء محطات إسالة جديدة.

- توفر محطات الإسالة المصرية فوائد اقتصادية وتجارية للدول الإقليمية المعنية كافّةً، فضلًا عن تجنبه للتوترات المرتبطة بالنزاعات الإقليمية القائمة. ومن شأن ذلك المسار أن يوفر لموردي الغاز في شرق المتوسط مرونة على صعيد أسواق المقصد في المستقبل، دون الاعتماد على المستورد الأوروبي فحسب، بل فتح المجال أمام تصدير الغاز إلى أي جهة بأنحاء العالم أيضًا.

- بناءً عليه، تعد محطات الإسالة فرصة للجانب المصري لدعم موقفه ومكانته ليس فقط داخل المنتدى وإنما في إطار علاقاته مع الجانب الأوروبي أيضًا، وبخاصة مع ما توفره تلك المحطات من نقل الغاز دون التقيد بنقله عبر الأنابيب التركية.

- إلى جانب محطات التسييل، يمكن لمصر أن تسهم في عملية اجتذاب الاستثمارات إلى المنطقة، وذلك من خلال دعوة الجانب المصري إلى تعزيز التنسيق الأمني والعسكري بين دول المنتدى، والاتفاق على سيناريوهات التعامل مع التحركات التركية غير المشروعة بالمنطقة. ومن شأن تدابير التنسيق والتأمين أن توفر الحوافز للشركات الأجنبية للانخراط في أعمال التنقيب بالمنطقة، وهو ما سوف ينعكس في النهاية بالإيجاب على مصر وباقي دول المنتدى أيضًا.

3 مقاربة الأمن الجماعي لمواجهة اضطرابات الشرق الأوسط

يؤثر التوتر الأمريكي-الإيراني في منطقة الشرق الأوسط بأسرها، وخاصة في ظل تراجع ثقة بعض الدول في الحماية الأمريكية، ما يحتّم عليها اللجوء إلى القنوات الدبلوماسية رفيعة المستوى لخفض التوترات في المنطقة، والحيلولة دون الحرب الشاملة. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية التقرير المعنون «الشرق الأوسط بين الأمن الجماعي والانهيار الجماعي»، والمنشور على موقع مجموعة «الأزمات الدولية» في ٢٧ إبريل الماضي.

شرق أوسط مضطرب:

- تتزايد أهمية الآليات الدبلوماسية، لا سيما في ظل التهديدات الأمنية التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط من جهة، وفشل الآليات الدبلوماسية وجهود المنظمات الدولية الأبرز والأهم وفي مقدمتها الأمم المتحدة في تسوية بعض الصراعات المسلحة التي يأتي الصراع اليمني في مقدمتها بجانب غيره من البؤر الأخرى من جهة ثانية. وتتزايد بالتبعية ضرورة إطلاق عمل أمني وقائي بالنظر لإمكانية اشتعال المنطقة بأسرها على خلفية أي توتر جديد.

- تعددت التوترات والأحداث التي كادت أن تُشعل فتيل الحرب الدولية في عام ٢٠١٩، ولقد كان منها على سبيل المثال: استهداف الناقلات في الخليج، والهجوم الموسع على أرامكو، وإسقاط الطائرة الأمريكية المسيرة. فكافة تلك الأحداث كادت أن تسفر عن أعمال انتقامية عسكرية مضادة.

- فضلت واشنطن الصمت مقابل استهداف قاعدتها العسكرية في العراق بعد إقدامها على اغتيال «قاسم سليماني»، لأن الهجوم لم يخلف ضحايا أمريكيين. كما أوضحت طهران أن رد فعلها لن يتجاوز ما قامت به بالفعل.

- تتجلى المخاطر الأمنية في منطقة الشرق الأوسط بالنظر إلى إمكانية تحول الحروب والنزاعات الأهلية إلى حروب بالوكالة، مثلما حدث في سوريا واليمن، بل وفي الانتفاضات التي تحركت في لبنان والعراق، والتي اقتربت -إلى حد بعيد- من الصراع بالوكالة بين الولايات المتحدة وإيران، وشملت تبادلًا للاتهامات بتحريك التظاهرات. ومن ثم يمكن القول إن الأوضاع التي تفاقمت بعد ٢٠١١ فاقمت الحاجة إلى مقاربة جديدة في الشرق الأوسط، تطور آلية

- على الرغم من قيام بعض الحكومات بمحاولة «تمرير» مبادرات للتخفيف من حدة الأوضاع، فإنها لم تتخذ خطوات حاسمة وشاملة حتى الآن. والأسوأ من ذلك أن هناك محاولات من بعض الأطراف لتأجيج التوتر الإقليمي بدلًا من تخفيفه، مثل مؤتمر الشرق الأوسط الذي قادته الولايات المتحدة في وارسو.
- ولذلك فإنه على الدول الخليجية الأقل انخراطًا في الأعمال العدائية، مثل الكويت وعمان، إطلاق مبادرة مشتركة لأنها ستكون أول المتضررين إذا اندلعت الحرب.
- على الدول الأوروبية التي تدرك المخاطر المحتملة على مصالحها مع إيران أن تعمل مع دول الخليج على إيجاد أرضية مشتركة، وبخاصة بعد أن حان الوقت للإرادة السياسية للتهدئة، لا سيما بعد وصول الأمور في الخليج إلى ذروتها.
- ومع التفات دول الخليج لتشابك الأمور وتعقدها في المنطقة، قدمت مساعدات طبية لإيران لمواجهة الجائحة، (١٩).

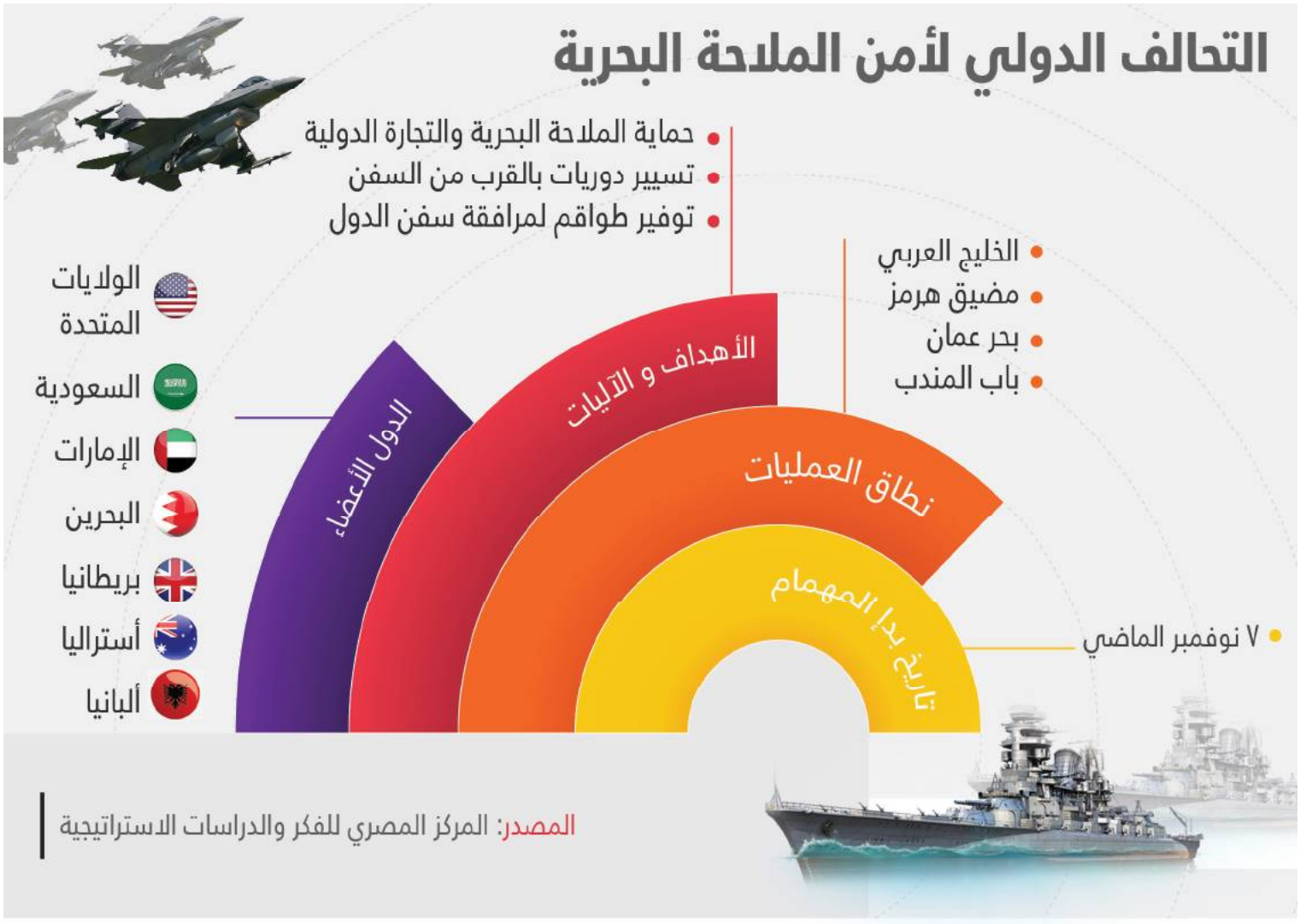

مصر والأمن الإقليمي:

- أدركت مصر أهمية وجود كيان يضمن تأمين وحرية الملاحة في البحر الأحمر لتحقيق قدر من التوازن في معادلة تُلوّح فيها إيران دوما بتهديد الملاحة في منطقة مضيق «هرمز». وفي ذلك السياق، انضمت مصر لكيان الدول المشاطئة للبحر الأحمر إلى جانب السعودية، والسودان، والصومال، وجيبوتي، والأردن، وإريتريا.

- لقد بدأت الاجتماعات التحضيرية لهذا الكيان في 2018. ويقع مقره في العاصمة السعودية الرياض. وقد جاء التوقيع على بيانه التأسيسي خلال يناير الماضي في واحدة من أصعب الفترات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، في ظل تصعيد إيراني عقب مقتل «قاسم سليماني» في غارة أمريكية، ما يطرح سيناريوهات عدة تحمل في مجملها احتمالات ردود إيرانية انتقامية.

- وقد كان الهدف الأساسي من إنشاء ذلك الكيان هو دعم أمن واستقرار البحر الأحمر وخليج عدن، كممرين مائيين آمنين ومفتوحين، ومواجهة التحديات المتوقعة من جانب الإيرانيين والحوثيين في اليمن وغيرها من التحديات. كما يُعزز الكيان الاضطلاع بالمسئولية الأساسية التي تقع على دول المنطقة، لتفادي التدخلات الخارجية في شئونها، خاصة فيما يتعلق بالأمن والاستقرار. وقد أكد الخبراء أن انطلاق الكيان يُعد بمثابة مناعة سياسية وأمنية لمنطقة البحر الأحمر.

- وقد عجّل بانطلاق هذا الكيان في السادس من يناير الماضي خطورة العبث الحوثي، والقرصنة، ووجود أطماع تركية تستهدف تلك المنطقة التي تضم ثروات ضخمة، علاوة على تعزيز التعاون الأمني والعسكري والاقتصادي، وتأمين سواحل تمتد لأكثر من ٥٠٠٠ كم.

- كما تكمن أهمية هذا الكيان في أنه يضم عشرات الجزر، ويعبر منه ما يزيد على ١٣٪ من إجمالي حجم التجارة العالمية و٤٠٪ من حركة النفط بإجمالي ٣,٣ ملايين برميل يوميًا. تلك الأهمية المحورية جعلته في مرمى الأطماع الإيرانية–التركية. إذ ترغب إيران في استكمال «الهلال الشيعي» عبر تمددها في الجنوب على حساب منطقة القرن الإفريقي وباب المندب. وذلك عن طريق توظيف ذراعها العسكري «الحوثي» أو نشر أعداد من ميليشياتها في بلدان القرن الإفريقي.

- تسعى إيران للخروج من بوابة هرمز وبحر العرب لتضع يدها على أهم الممرات البحرية دوليًا. وقد أرسلت في أغسطس الماضي مدمرة حملت مروحيات إلى خليج عدن بزعم تأمين سفن إيران في المياه الدولية رغم أنها الضليعة في الاعتداء على الناقلات والسفن.

- لذلك، وبالنظر للتحديات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما التهديدات الإيرانية؛ تتزايد أهمية وضرورة تعزيز الأمن الإقليمي العربي والإفريقي، بجانب دفع وطرح المبادرات الخليجية بغطاء أوروبي لتخفيف حدة التوترات بين الولايات المتحدة وإيران في الخليج العربي.

- ساهمت مصر في التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، والذي لعب دورًا مهمًا في إجهاض جزء من المخطط الإيراني، كما شلّ الحركة البحرية الإيرانية الموجودة قرب خليج عدن وأخرجها من أي تواجد عسكري فاعل ومباشر.

بيانات وإحصائيات

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (١) - العدد (٤) - ١٥ يونيو ٢٠٢٠

www.ecsstudies.com

كورونا والتحول الرقمي للدول .. مسار إجباري

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

كورونا والتحول الرقمي للدول .. مسار إجباري

تأثرت تجارة التجزئة حول العالم نتيجة قرارات الاغلاق التام أو الجزئي بمختلف دول العالم للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد. وهو ما دفع الكثيرين إلى اللجوء إلى بديل آخر وهو التجارة الالكترونية والتي شهدت نموا بمعدل 20٪ خلال الربع الأول من عام 2020، بزيادة 4٪ في إنفاق المشترين. ومع اعلان منظمة الصحة العالمية ضرورة تعايشنا مع الفيروس لاحتمالية استمراريته لسنوات، فإنه لا بديل عن زيادة الاعتماد على التحول الرقمي كوسيلة للحد من الاختلاط البشري. وتتفاوت دول العالم في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المجالات المختلفة، كما تتفاوت في مدى توافر الإمكانيات التكنولوجية، وهو ما توضحه الأشكال البيانية التالية، والتي اعتمدنا في تطويرها على البيانات المنشورة بموقع World Economic Forum.

ترتيب الدول وفقا لإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

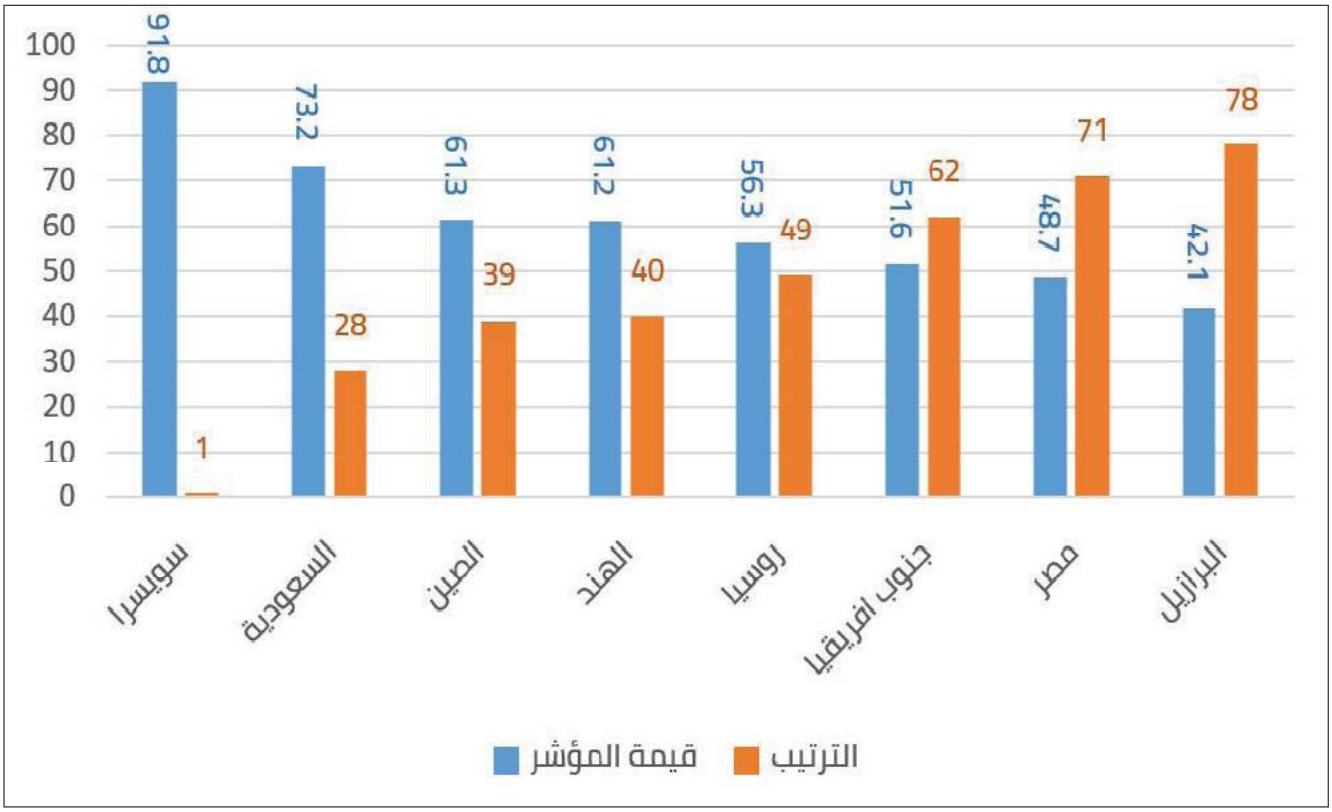

ترتيب الدول وفقا لإتقان السكان المهارات الرقمية

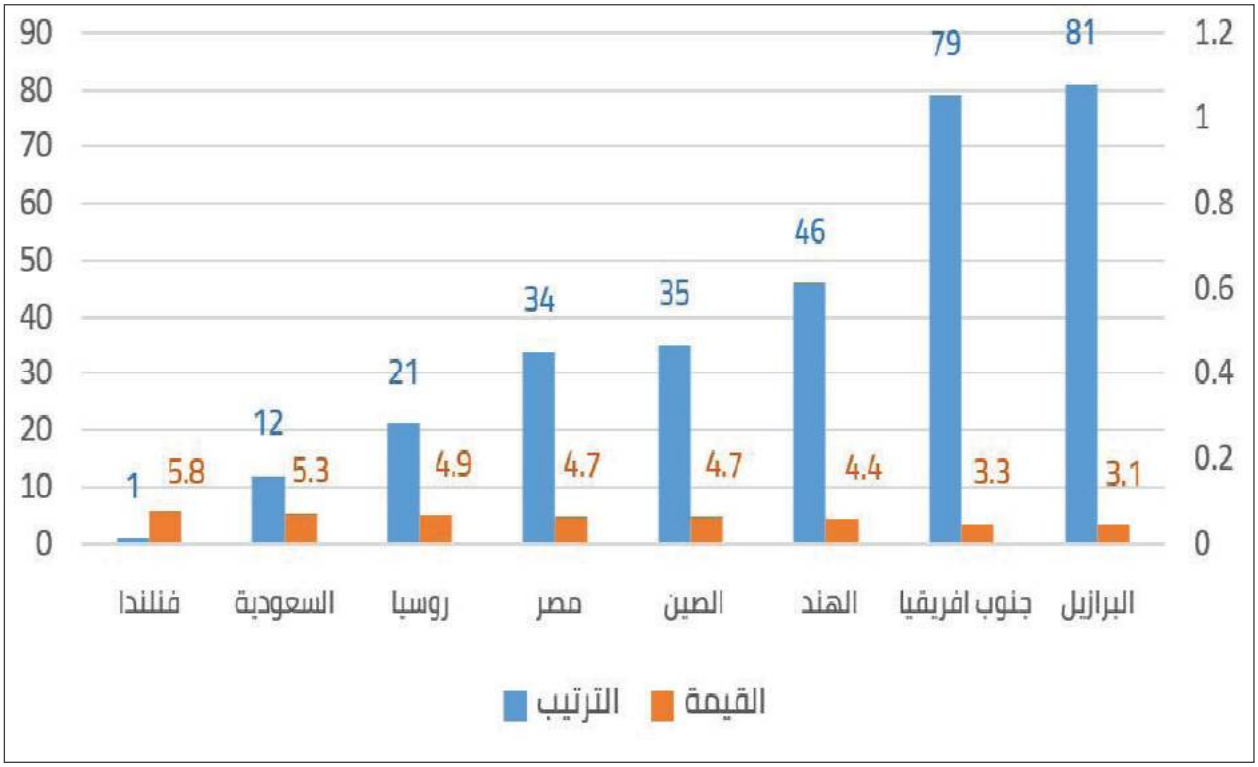

نسبة مستخدمي الانترنت خلال الثلاث شهور الأخيرة

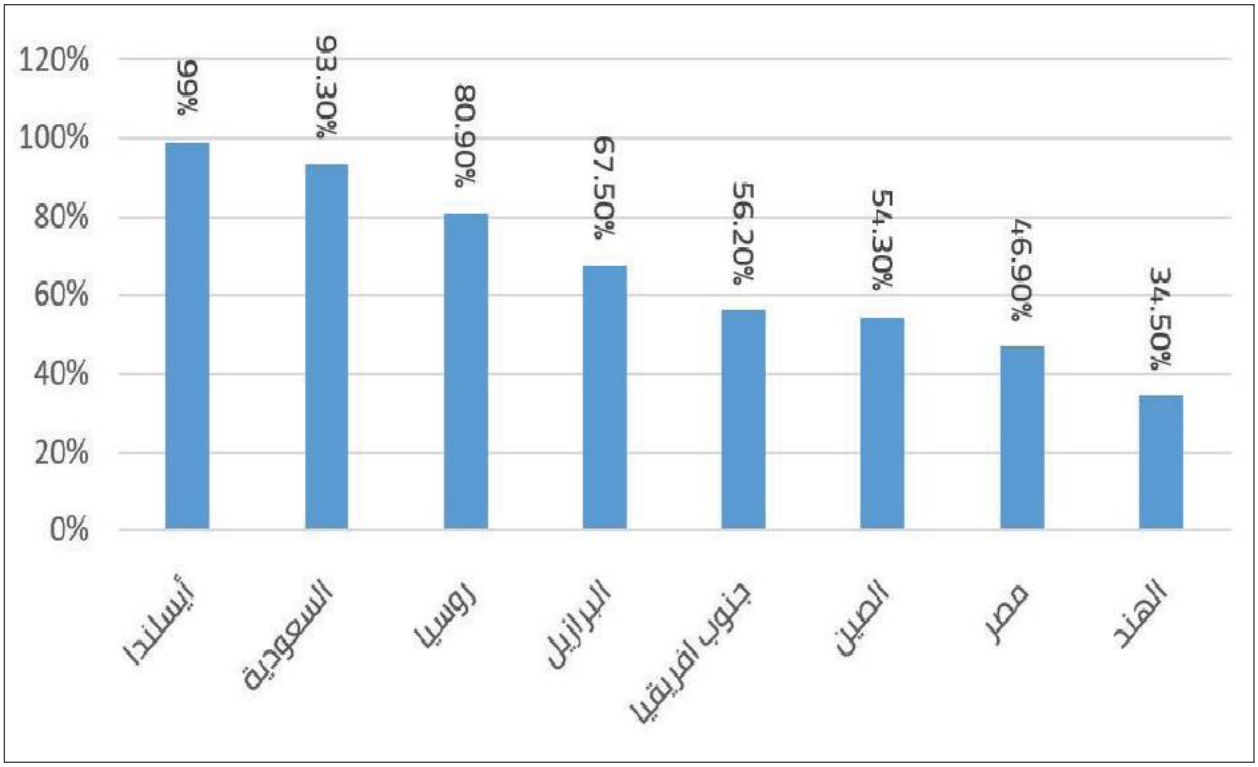

ترتيب الدول وفقا لنسبة السكان المشتركين بالإنترنت الثابت

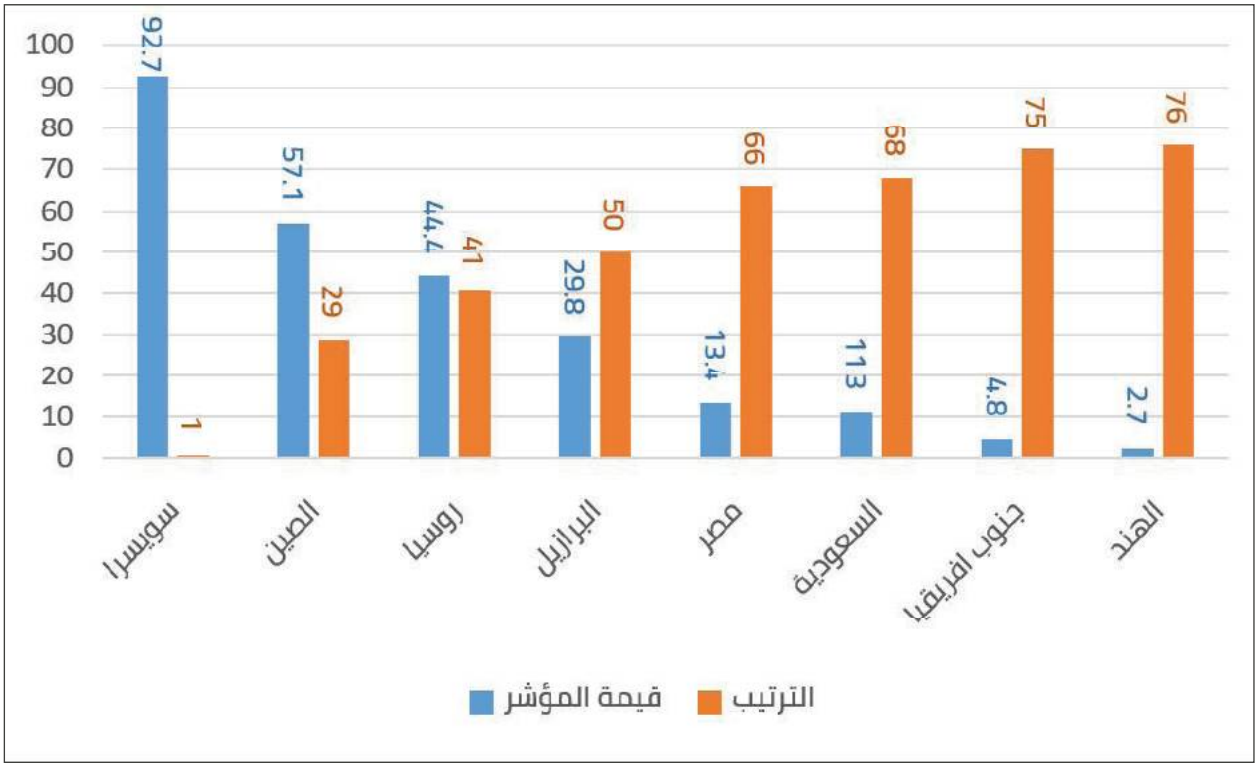

ترتيب الدول وفقًا لنسبة السكان المشتركين بالإنترنت من خلال الهواتف المحمولة

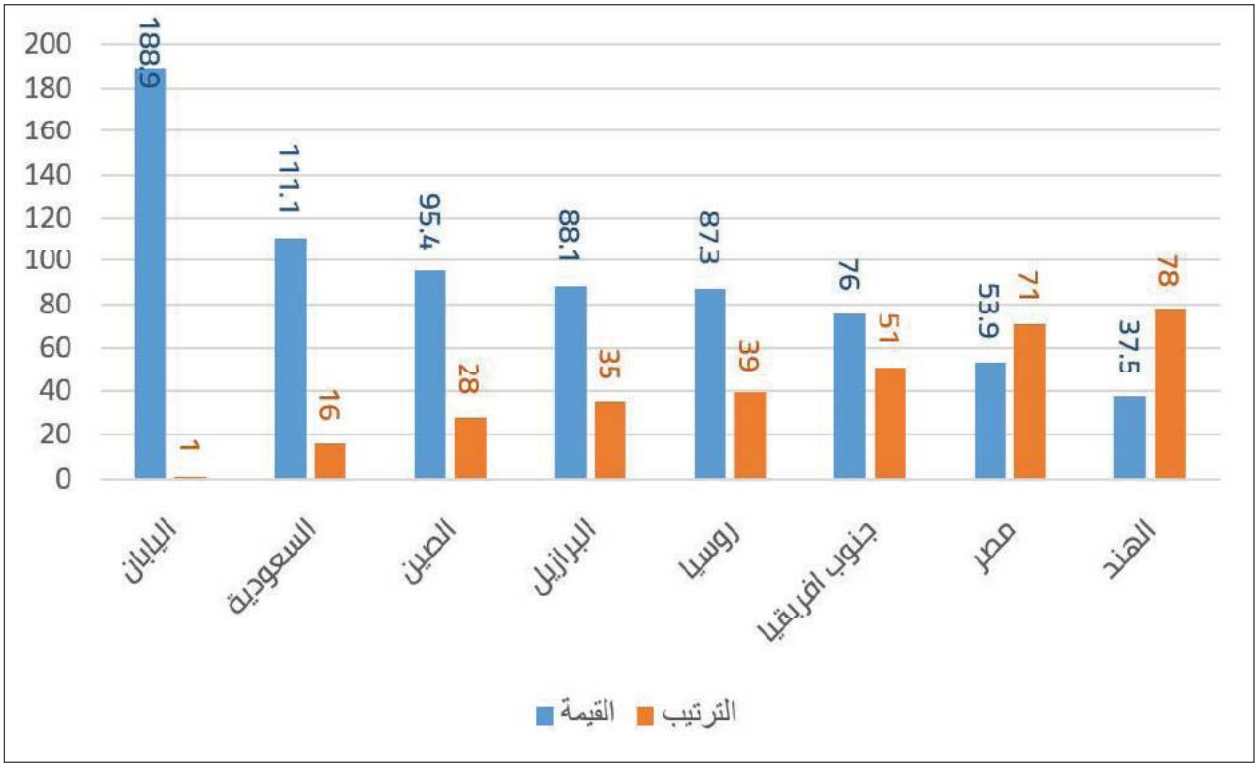

نسبة السكان المشمولين بشبكة الجيل الثالث على الأقل

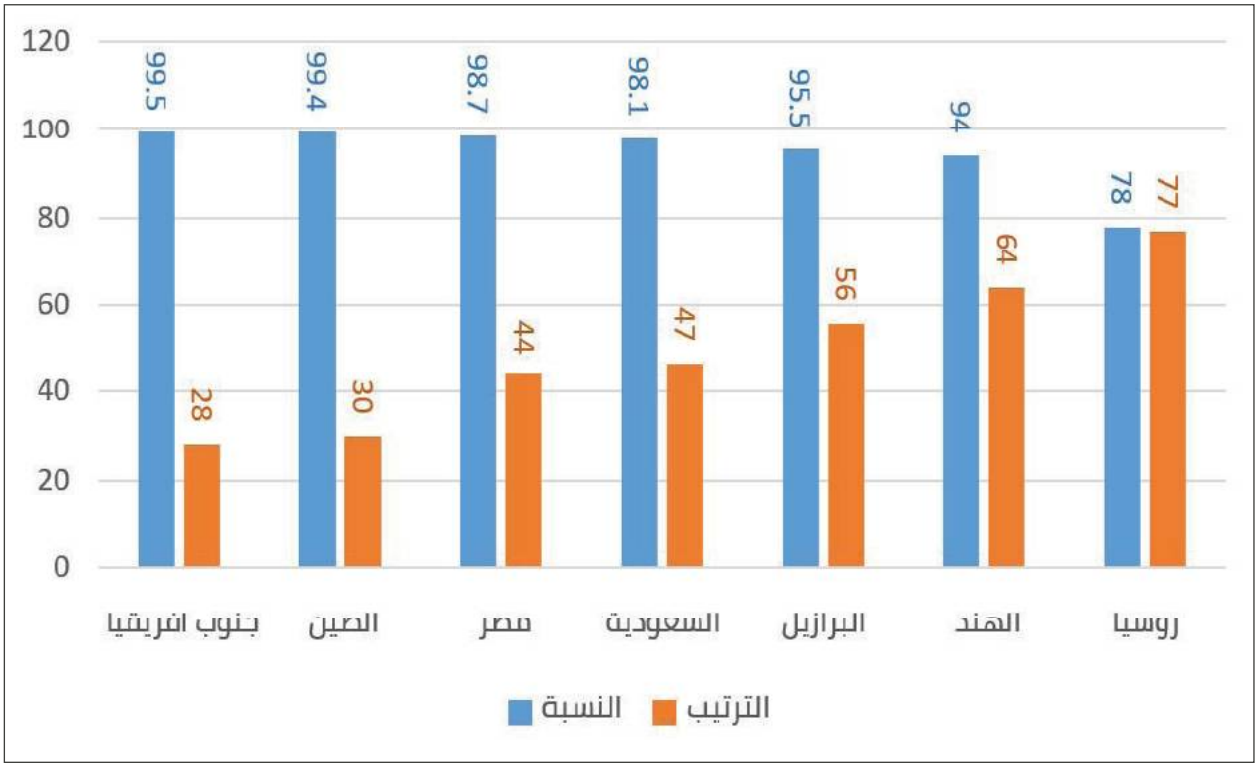

ترتيب بعض دول العالم وفقا لاستخدام الانترنت في التعليم

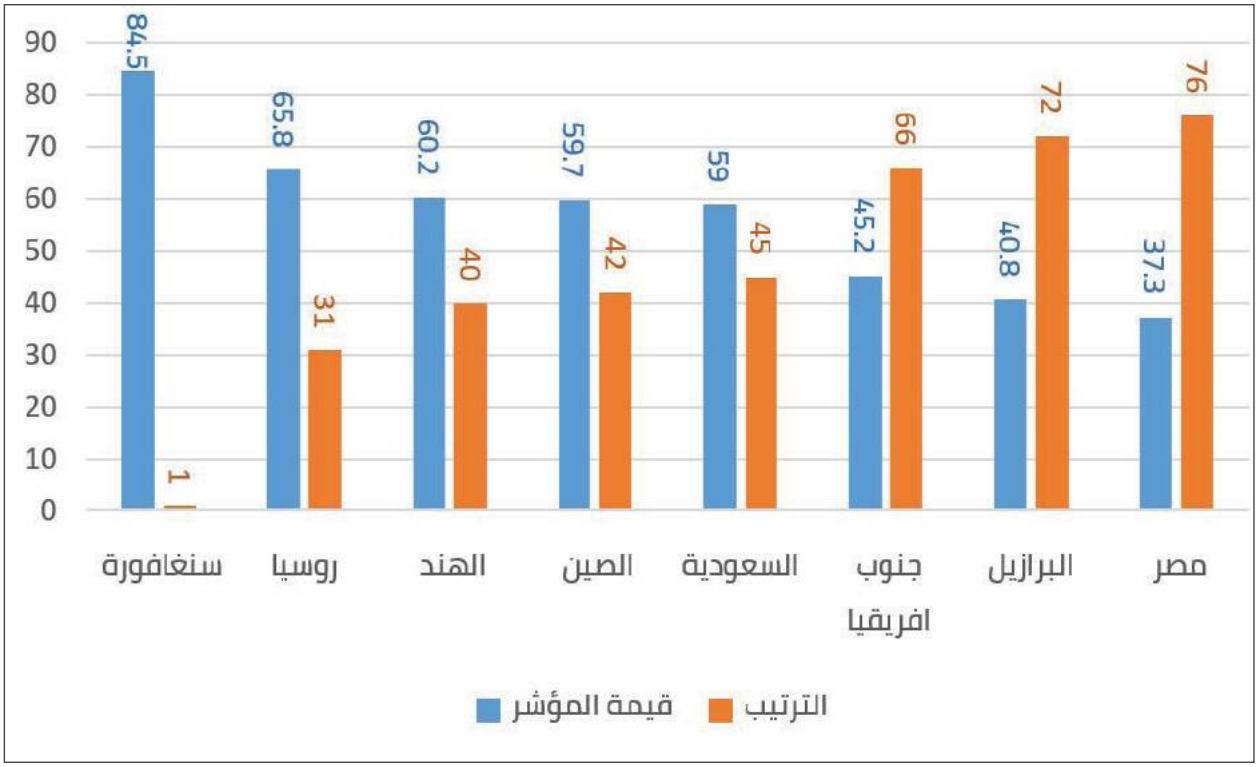

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء، ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية © 2020

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

العنوان | 100 شارع الميرغني
مصر الجديدة, القاهرة, مصر

التليفون | +20226905861
+20226905862
+20226905863

www.ecsstudies.com
/ecsstudies